

10V

کتابخانه
موسیقی

1414

خطی "فہرست شدہ"

۵۲۴۰

شماره ثبت کتاب ۹۲۲۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

موضوع: ...

مؤلف: ...

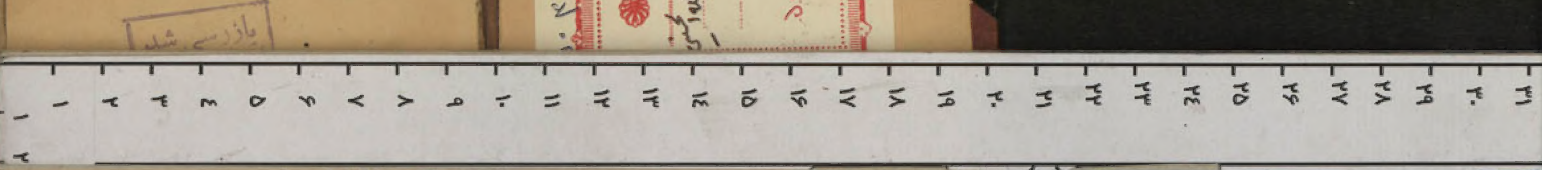
تاریخ تصنیف: ...

تاریخ کتبی: ...

کتابخانه مجلس شورای ملی



۱- لفظ الله المحقق
 ۲- لفظ الله المحقق
 ۳- لفظ الله المحقق
 ۴- لفظ الله المحقق



۵۳۴۰

لومات شمس و خلف الله الابوين و متا و في الله الابوين
 و نصيب البنت النصف و اصل الفريضة يجمع فيها النصف
 ستة فاصل الفريضة ستة و احد منها لاهل الابوين و احد
 نصف البنت و هو النصف فيكون اثنان في هذه الالة و دارا
 فتقرب البنت و الاربع و بين الاربع و الستة توافق بالنصف
 فتقرب نصف الاربع و اصل الفريضة فيبلغ اربعة فاقدا احد
 الابوين منها اثنين و هو الثلث فياخذ البنت منها النصف
 و هو ستة فيبقى اربعة فيبرد على الابوين واحدة و اربعة
 و الثلثة الباقية يرد على البنت لومات شخص و خلف
 احد الابوين و يتبين فالفريضة ايضا من ستة فياخذ احد
 الابوين الدر و هو واحد و ثلث البنت اربعة فيبقى واحد
 ينقسم فينقسم على الثلثة و الثلثة تقرب على الفريضة و هو
 ثلثة فياخذ احد الابوين الدر و هو خمسة فاقدا
 ستة فيبقى اربعة فيبقى خمسة فيبرد
 ببيعة الاربع على البنتين لومات شخص و خلف
 الابوين و يتا و الفريضة ايضا من ستة فياخذ الابوين
 ان و ياخذ البنت منها النصف فيبقى واحدة لاهل
 فتتكرر عن خمسة و تقرب الثلثة في اصل الفريضة و هو ستة فياخذ
 ثلثة فياخذ منها الابوان الدر و هو واحد و ثلث البنت



لومات شمس و خلف الله الابوين و متا و في الله الابوين
 و نصيب البنت النصف و اصل الفريضة يجمع فيها النصف
 ستة فاصل الفريضة ستة و احد منها لاهل الابوين و احد
 نصف البنت و هو النصف فيكون اثنان في هذه الالة و دارا
 فتقرب البنت و الاربع و بين الاربع و الستة توافق بالنصف
 فتقرب نصف الاربع و اصل الفريضة فيبلغ اربعة فاقدا احد
 الابوين منها اثنين و هو الثلث فياخذ البنت منها النصف
 و هو ستة فيبقى اربعة فيبرد على الابوين واحدة و اربعة
 و الثلثة الباقية يرد على البنت لومات شخص و خلف
 احد الابوين و يتبين فالفريضة ايضا من ستة فياخذ احد
 الابوين الدر و هو واحد و ثلث البنت اربعة فيبقى واحد
 ينقسم فينقسم على الثلثة و الثلثة تقرب على الفريضة و هو
 ثلثة فياخذ احد الابوين الدر و هو خمسة فاقدا
 ستة فيبقى اربعة فيبقى خمسة فيبرد
 ببيعة الاربع على البنتين لومات شخص و خلف
 الابوين و يتا و الفريضة ايضا من ستة فياخذ الابوين
 ان و ياخذ البنت منها النصف فيبقى واحدة لاهل
 فتتكرر عن خمسة و تقرب الثلثة في اصل الفريضة و هو ستة فياخذ
 ثلثة فياخذ منها الابوان الدر و هو واحد و ثلث البنت

لومات شمس و خلف الله الابوين و متا و في الله الابوين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والفكر قوه وحياتنا من نور العلم
والفكر قوه وحياتنا من نور العلم
والفكر قوه وحياتنا من نور العلم

هذا كتاب



هذا للعدا بن سلطان
احمد بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والفكر قوه وحياتنا من نور العلم
والفكر قوه وحياتنا من نور العلم

هذا كتاب
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والفكر قوه وحياتنا من نور العلم
والفكر قوه وحياتنا من نور العلم

وهو ستة فيبقى اربعة عشر فاما ذكر واحد من البنين سبعة واصل النقص
عليها لان نصيبها من اربعة عشر ستة عشر **مثلا** لو مات شخص خلف ابوين
وينتاز زوجا فالفرقة ايضا من اربعة عشر فاما ذكر واحد من البنين سبعة واصل النقص
وقاذا الزوج الرابع هو ثلثه فيبقى خمسة فاما ذكر اربعة عشر فاما ذكر اربعة عشر
لان نصيبها من اربعة عشر ستة عشر **مثلا** لو مات شخص خلف ابوين وبنين
وزوجا فالفرقة ايضا من اربعة عشر فاما ذكر واحد من البنين سبعة واصل النقص
وياخذ الزوج الرابع هو ثلثه فيبقى خمسة فاما ذكر اربعة عشر فاما ذكر اربعة عشر
نصيبهم من اربعة عشر ثمانية فيبقى ثمانية فاما ذكر واحد من البنين سبعة واصل النقص
الفرقة وهو اربعة عشر فاما ذكر واحد من البنين سبعة واصل النقص
وهو ثمانية فاما ذكر الزوج منها ستة فيبقى عشرة فاما ذكر واحد من البنين
سبعة واصل النقص لان نصيبها من اربعة عشر ستة عشر
مثلا لو مات شخص خلف احد الابوين وبنينا وزوجة فالفرقة ايضا من اربعة عشر فاما ذكر واحد من البنين
اربعة عشر لان نصيب احد الابوين السدس ونصيب الزوجة الثمن
ونصيب البنت النصف واصل الفرقة يحصل منها السدس والثلث او النصف
لا يكون الا من اربعة عشر فياخذ احد الابوين السدس وبنينا وزوجة
الزوجة الثمن فهو ثلثه فاما ذكر البنت النصف وهو اربعة عشر فيبقى
هذه الصورة ودارا فاما ثلثه اربعة عشر وبنينا وزوجة
الفرقة واربعة عشر فيبقى ستة فاما ذكر واحد من البنين سبعة واصل النقص
السدس وهو ستة عشر فاما ذكر الزوج الثمن وهو ثمانية عشر فاما ذكر
البنت النصف وهو ثمانية واربعون فيبقى عشرة فاما ذكر واحد من
الابوين خمسة واصل النصف للبنت **مثلا** لو مات شخص خلف

احد الابوين وبنين وزوجة فالفرقة ايضا من اربعة عشر فياخذ الابوين
السدس وهو **٢** واما ذكر الزوج الثمن وهو **١** واما ذكر البنتان الثلثان وهو **١٤**
فيبقى واحدة لا ينقسم فينقسم على خمسة فتعبر **٥** في اصل الفرقة وهو **٢٤**
فتبلغ **١٢** فاما ذكر احد الابوين السدس وهو **٢** واما ذكر الزوج الثمن
وهو **١** واما ذكر البنتان الثلثان وهو **١٤** فيبقى خمسة فاما ذكر احد الابوين
منها واحد واصل النصف للبنتان باخذ كل منهما **١٢** **مثلا** لو مات شخص خلف
ابوين وبنينا وزوجة فالفرقة ايضا من اربعة عشر فاما ذكر الابوان الثلث
وهو **١** واما ذكر الزوج الثمن وهو **١** واما ذكر البنت النصف وهو **١٢**
فيبقى واحدة لا ينقسم فينقسم على خمسة فتعبر **٥** في اصل الفرقة وهو
٢٤ فتبلغ **١٢** فاما ذكر ابوان السدس وهو **٢** واما ذكر الزوج
الثلث وهو **١** واما ذكر البنت النصف وهو **١٢** فيبقى خمسة فاما ذكر
الابوان من الثلثة وهو **١** واصل النصف للبنت **مثلا** لو مات شخص
خلف ابوين وبنين وزوجة فالفرقة ايضا من اربعة عشر فاما ذكر
الابوان السدس وهو **٢** واما ذكر الزوج الثمن وهو **١**
فيبقى **١٢** لا ينقسم على البنين فينقسم على اربعة عشر فتعبر **٤**
في اصل الفرقة فبلغ **١٢** فاما ذكر الابوان **١٤** واما ذكر الزوج
منها **٢** واما ذكر البنتان **١٢** كل واحد منهما **١٢** فاما ذكر
عليها لان نصيبها من اربعة عشر ستة عشر **مثلا** لو مات شخص
اخا واختين او اربعة اخوات الى اخره وخلف ابا واماً

بأخذ منها النصف وهو **٢** وتأخذ الأخت من قبل الأم السدس
وهو **١** والباقي للأخت من قبل الأب **مثلاً** لو مات شخص وخلف
أختان من قبل الأب وأختين من قبل الأم وزوجاً فالفرصة
أبقت من ستة فأخذ الزوج النصف وهو **٣** وتأخذ الأختين
من قبل الأم الثلث وهو **٢** والباقي للأخت من قبل الأب **مثلاً**
لو مات شخص وخلف الأختين من قبل الأب وأختين من قبل
الأم وزوجاً فالفرصة أبقت من ستة فأخذ الزوج النصف وهو
٣ وتأخذ الأختين من قبل الأم الثلث وهو **٢** فبقى **١** لا
يقتسمه أحد الأختين للأب فينكره عن الأختين **تقريباً**
أصل الفرقة **٦** فبلغ **١٢** فأخذ الزوج فيها النصف وهو **٦**
وتأخذ الأختان من قبل الأم الثلث وهو **٤** والباقي يقيم
على الأختين من قبل الأب وهو **٢** **مثلاً** لو مات شخص وخلف
الأب وأختان من قبل الأم والزوجة فالفرصة من **١٢** لأن نصيب
الزوج ونصيب الأختين من قبل الأم السدس وأصل الفرقة
يمكن منها الربع والسدس لا يكون إلا من **١٢** فأخذ الزوجة
الربع منها وهو **٣** وتأخذ الأخت من قبل الأم السدس وهو **٢**
وتأخذ الأخت من قبل الأب النصف وهو **٦** فبقى في هذه
الصورة **١٢** وأرباعاً تقرب الواعد في **٤** وأصل الفرقة
فتبلغ ثمانية والأربعين وتأخذ الزوجة الربع وهو **٣** وتأخذ
الأخت من قبل الأم السدس وهو **٢** وتأخذ الأخت من قبل الأب

بلغ

النصف

النصف وهو **٣** فبقى **٤** وتأخذ الأخت من قبل الأم واحدتها
بالتدوير الباقي للأخت من قبل الأب بالتدوير **مثلاً** لو مات شخص وخلف
أختان من قبل الأب وأختين من قبل الأم والزوجة فالفرصة أبقت من
١٢ فأخذ الزوجة الربع وهو **٣** وتأخذ الأختان من قبل الأم الثلث
وهو **٤** والباقي للأخت من قبل الأب فدخل عليها النقص
لأن نصيبها من اثني عشر **مثلاً** لو مات شخص وخلف الأختين
من قبل الأب وأختان من قبل الأم وزوجة فالفرصة أبقت من **١٢** فأخذ
الزوجة الربع وهو **٣** وتأخذ الأخت من قبل الأم السدس وهو **٢** والباقي
لا يقيم على الأختين من قبل الأب فينكره عن الأختين وتقرب في
أصل الفرقة **١٢** فتبلغ أربعة وعشرون فأخذ الزوجة منها الربع
وهو **٣** وتأخذ الأخت من قبل الأم السدس وهو **٢** وتأخذ الأختان
من قبل الأب **١٤** فنصيب كل واحد منهما **٧** فدخل نقصاً عليها
لأن نصيبها من **١٤** **مثلاً** لو مات شخص وخلف
وجدة من قبل الأب فالفرقة من ثلثه وتأخذ الجدة وأحد
والأختان الباقيان للجدة ولو اختلفوا **بغير ابنت شخص** وخلف
جداً وجدة من قبل الأب وجدة وجدة من قبل الأم فبقى
من **٣٠** تأخذ الجدة والجدة من قبل الأم الثلث وهو واحد
لا يقيم عليهما فينكره عن **٢** وتقرب في أصل الفرقة **٣٠**
٣٠ فبلغ **٤٠** فأخذ الجدة والجدة من قبل الأم الثلث وهو **١٣**

وهو

ينقسم عليها **١** الباقية لا ينقسم على الجدة والجدة من قبل الله
 فينكر في الثلث **٢** في اصل الفريضة وهو **١** فيبلغ ثمانية عشر
 فيأخذ الجدة والجدة من قبل الام الثلث وهو **٢** فينقسم عليها
 فيبقى **١٢** على الجدة والجدة من قبل الاب للذكر مثل حظ الانثيين
مثلا لو مات شخص وخلف جده وجدة من قبل الام وجدا
 وجدة من قبل الاب وزوجا فالفريضة من **٤** لان نصيب الزوج
 النصف وجدا وجدة من قبل الام الثلث والزوج النصف يحصل
 منها النصف والثلث لا يكون الا من ستة فيأخذ الزوج
 النصف من **٤** وهو **٢** وتأخذ الجدة والجدة من قبل الام الثلث
 وهو اثنان فيبقى **١** لا ينقسم على الجدة والجدة من قبل الله
 فينكر على **٣** فنصيب **٣** في اصل الفريضة وهو **١٨** فيبلغ **١٨**
 فيأخذ الزوج النصف وهو **٩** وتأخذ الجدة والجدة من قبل
 الام الثلث وهو **٦** فيبقى **٣** ينقسم على الجدة والجدة
 من قبل الاب للذكر مثل حظ الانثيين **١** لو كان الجدة
 والجدة من قبل الاب وزوجا فالفريضة من **٤** فتأخذ
 الزوج النصف وهو **٢** وتأخذ الجدة والجدة من قبل
 الاب **٣** الباقية وينقسم عليها **مثلا** لو مات شخص وخلف
 جدا وجدة من قبل الاب وجدا وجدة من قبل الام
 وزوجة والفريضة من **١٢** لان نصيب الزوج ربع نصيب

الجدة والجدة

الجدة والجدة من قبل الام الثلث والثلث لا يكون الا من **١٨**
 فيأخذ الزوج جدة الربع وهو **٣** وتأخذ الجدة والجدة من قبل الام
 الثلث وهو **٩** فيبقى خمسة لا ينقسم على الجدة والجدة من قبل الاب فينكر
٣ ونصيب **٣** في اصل الفريضة وهو **١٨** فيبلغ **١٨** وتأخذ الزوج
 الربع وهو **٩** وتأخذ الجدة والجدة من قبل الام الثلث وهو **٩**
 فيبقى **١٥** فينقسم على الجدة والجدة من قبل الاب للذكر مثل
 حظ الانثيين **مثلا** لو مات شخص وخلف اخا واخفا و
 جدا وجدة فالفريضة من **٤** فتأخذ الاخ والجدة الثلث
 وهو **٢** فنصيب كل واحد منهما واحدا وتأخذ الاخ والجدة الثلث
 وهو **٢** فنصيب كل واحد من الاخ والجدة **٢** **مثلا** لو مات شخص
 او عا وعمة من قبل الام فالفريضة من **٤** لان نصيب العم او العمة
 من قبل الام السدس لا يكون الا من **٦** فيأخذ العم او العمة
 من قبل الام السدس وهو واحد فيبقى **٣** لا ينقسم على العم او العمة
 من قبل الابوين فينكر على **٣** فنصيب **٣** في اصل الفريضة
 فيبلغ **١٨** فيأخذ العم والعمة من قبل الام السدس وهو فيبقى **١٥**
 فينقسم على العم والعمة من قبل الابوين للذكر مثل
 حظ الانثيين **مثلا** لو مات شخص وخلف عماء وعمة
 من قبل الابوين وخلف عماء وعمة من قبل الام فالفر

فيأخذ الزوج النصف
 فيأخذ الجدة والجدة
 فيأخذ الجدة والجدة
 فيأخذ الجدة والجدة

عن **١** فياخذ العم والعمة من قبل الام الثلث **٢** لا ينقسم
 العم والعمة من قبل الام فينكر **٣** وتفر **٤** في اصل القرية
 فتبلغ **٥** فياخذ العم والعمة من قبل الام الثلث **٦** فيقع
٧ لا ينقسم على العم والعمة من قبل الابوين للذكر مثل
 حظ الانثيين فينكر **٨** فتفر **٩** في اصل القرية
 فبلغ **١٠** فياخذ العم والعمة من قبل الابوين للذكر
 مثل حظ الانثيين **١١** لومات شخص وظف عا او عمة
 من قبل الابوين وعما وعمة من قبل الام فالقرية من **١٢**
 فياخذ العم والعمة من قبل الام ثلث وهو لا ينقسم
 العم والعمة من قبل الابوين فينكر **١٣** وتفر **١٤** في اصل
 القرية فتبلغ **١٥** فياخذ العم والعمة من قبل الام ثلث
 وهو **١٦** ينقسم عليها **١٧** الباقية ياخذ العم والعمة من قبل
 الابوين **١٨** لومات شخص وظف عا وعمة من قبل
 الابوين وعما وعمة من قبل الام فالقرية من **١٩** فياخذ
 العم او عمة من قبل الام السدس وهو **٢٠** والباقي للعم
 العمة من قبل الابوين **٢١** لومات شخص وظف عا
 وفالة من قبل الابوين وفالا وفالة من قبل الام
 فالقرية من **٢٢** لان نصيب الخالة من قبل الام الثلث
 وهو **٢٣** لا ينقسم عليها فينكر **٢٤** فتفر **٢٥**

نظ

اصول

في اصل القرية فتبلغ **٢٦** فياخذ الخال والخالة من قبل الام الثلث
 وهو **٢٧** فينقسم عليها **٢٨** الباقية الى الخال والخالة من قبل الابوين فيا
 كل واحد منهما **٢٩** بالسوية **٣٠** لومات شخص وظف عا او
 خالة من قبل الابوين وفالا وفالة من قبل الام فالقرية من
 من **٣١** فياخذ الخال والخالة من قبل الام الثلث وهو **٣٢** لا ينقسم
 عليها فينكر **٣٣** فتفر **٣٤** في اصل القرية وهو **٣٥**
 فتبلغ **٣٦** فياخذ الخال والخالة من قبل الام الثلث وهو **٣٧**
 الباقية الى الخال والخالة من قبل الابوين **٣٨** لومات شخص وظف
 خالا وفالة من قبل الابوين وفالا وفالة من قبل الام
 فالقرية من **٣٩** لان نصيب الخال والخالة من قبل الام السدس
 فياخذ الخال والخالة من قبل الام السدس وهو **٤٠** الباقية لا
 ينقسم الى الخال او الخالة من قبل الابوين فينكر **٤١** وتفر **٤٢**
 في اصل القرية وهو **٤٣** فتبلغ **٤٤** فياخذ الخال او الخالة من قبل
 الام السدس وهو **٤٥** والباقي الى الخال او الخالة من قبل الابوين فيا
 كل واحد منهما **٤٦** بالسوية **٤٧** لومات شخص وظف عا او خالة
 من قبل الابوين وفالا وفالة من قبل الام فالقرية من **٤٨**
 فياخذ الخال او الخالة من قبل الام السدس وهو **٤٩** والباقي الى الخال
 او الخالة من قبل الابوين **٥٠** لومات شخص وظف عا وفالا
 او عمة وفالة فالقرية من **٥١** لان نصيب الخال او الخالة
 يحصل من ثلث فياخذ الخال او الخالة الثلث وهو واحد الباقية

للعلم بالعم **مثلا** لو مات شخص وفقد عا وعمه وقالوا
 قاتله فالفريضة انقسم من **٣** فباخذ الخال او الخالة الثلث
 وموا والباقي لا ينقسم عند العم والعمة للذكر مثل حظ الانثيين
 فينكسر الباقي من **٣** وتقرب **٣** في اصل الفريضة فيبلغ **٩** فبا
 الخال او الخالة الثلث وهو **٣** والباقي ينقسم عند العم
 والعمة للذكر مثل حظ الانثيين **مثلا** لو مات شخص وفقد
 عا وعمه وقالوا قاتله فالفريضة انقسم من **٣** فباخذ الخال
 او الخالة الثلث وهو **٣** لا ينقسم عليها فينكسر في **٣** وتقرب **٣**
 في اصل الفريضة فيبلغ **٩** فباخذ الخال او الخالة الثلث وهو **٣**
 ينقسم عليها والباقي للعم والعمة **مثلا** لو مات شخص وفقد
 عا وعمه وقالوا قاتله فالفريضة من **٣** فباخذ الخال او الخالة
 الثلث وهو **٣** لا ينقسم عليها فينكسر في **٣** وتقرب **٣** فيبلغ **٩**
 فباخذ الخال او الخالة الثلث وهو **٣** ينقسم عليها والباقي
 لا ينقسم للعم والعمة للذكر مثل حظ الانثيين فينكسر في **٣**
 فيبلغ **٩** في اصل الفريضة وهو **٣** فباخذ الخال
 او الخالة الثلث وهو **٣** والباقي للعم والعمة ينقسم عليها للذكر
 مثل حظ الانثيين **مثلا** لو مات شخص وفقد عا وعمه
 من قبل الابوين وعمه وعمه من قبل الام وقالوا قاتله
 من قبل الام فالفريضة **٣** لان نصيب الاخوال من قبل
 الابوين الثلث وهو كحد من ثلثه فباخذ الاخوال
 من قبل الابوين الثلث وهو **٣** لا ينقسم عليهم
 لان

لان نصيب الخال او الخالة من قبل الام من هذه الثلث الثلث وهو
 لا ينقسم عليها فينكسر في **٣** وتقرب **٣** في اصل الفريضة وهو **٩** فيبلغ **٩**
 فباخذ الاخوال من قبل الابوين الثلث وهو **٣** وباخذ الخال او الخالة
 من هذه الثلث الثلث وهو **٣** ينقسم عليها بالسوية والباقي للعمة
 نصيب الخال او الخالة من قبل الابوين فباخذ كل واحد منهما **٣** بالسوية
 والباقي **٣** للاعمام فباخذ العم والعمة من قبل الام الثلث وهو **٣** ينقسم
 كل واحد منهما بالسوية والثمانية لا ينقسم على العم والعمة من قبل الابوين
 للذكر مثل حظ الانثيين فينكسر في ثلثه وتقرب **٣** في اصل الفريضة وهو
٩ فيبلغ **٩** فباخذ الاخوال الثلث من قبل الابوين وهو **٣** فباخذ
 الخال او الخالة من قبل الام الثلث الثلث من ثمانية وهو **٣** ينقسم
 عليها والثلثان الباقيات للاخوال من قبل الابوين والثلثان
 الباقيات من اربعة وعشرين للاعمام وباخذ العم والعمة من قبل
 الابوين من ستة وثلثون ثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين فباخذ
 العم والعمة من قبل الام الثلث وهو **٣** ينقسم عليها بالسوية
مثلا لو مات شخص وفقد عا وعمه من قبل الابوين والخال او الخالة
 كذلك وعمه وعمه من قبل الام وقالوا قاتله فالفريضة
 انقسم من ثلثه فباخذ الثلث وهو **٣** فلا ينقسم عليهم لان الخال
 او الخالة يعين من هذا الثلث فينكسر على ثلثه الثلث وهو **٣**
 فباخذ الخال او الخالة من قبل الام الثلث وهو **٣** والباقي للخال
 او الخالة من قبل الابوين والثلثان الباقيات للاعمام فبا
 العم او العمة من قبل الام الثلث وهو **٣** والباقي للعم او العمة

من قبل الابوين **مثلا** لو مات شخص وخلفه عماء وعمه من قبل الابوين
 وخالا وخالة من قبل الام وزوجا فالقريب من **٢** لان نصيب الزوج
 النصف ونصيب الاحوال الثلث واقل عدد يجتمع فيه النصف
 والثلث لا يكون الا من ستة فماخذ الزوج النصف وهو **٣**
 وباخذ الاحوال الثلث وهو **٢** والحال والحالة من قبل
 الام يطالبان من هذا الثلث الثلث فنكره هذا الثلث في
 عرج الثلث فنقسم **٣** في اصل القربة فتبلغ **١٨** فماخذ الزوج
 النصف وهو **٩** فماخذ الاحوال الثلث وهو **٦** فماخذ الحال والحالة
 من قبل الام من هذا الثلث الثلث وهو **٢** فنقسم عليها
١٨ الباقية للحال والحالة من قبل الابوين **١٢** والباقية من **١٨**
 للاعمام فماخذ العم والعم من قبل الام الثلث وهو لا ينقسم
 عليها فنكره **٢** فنقسم **٣** في اصل القربة فتبلغ **١٨** فماخذ
 الزوج النصف وهو **٩** فماخذ الاحوال الثلث وهو **٦** وماخذ
 الحال والحالة من قبل الام من هذا الثلث الثلث وهو **٢** فنقسم
 عليها **١٨** الباقية للحال والحالة من قبل الابوين **١٢** الباقية
 عن **١٨** للاعمام فماخذ العم والعم من قبل الام الثلث وهو
 فنقسم عليها **١٨** الباقية لا ينقسم عدا العم والعم من قبل الابوين
 لا ذكر مثل حظ الانثيين فنكره **٢** ونقسم **٣** في اصل
 القربة فتبلغ مائة وثمانية فماخذ الزوج النصف وهو **٥٠**
٤٠ وماخذ الاحوال الثلث وهو **١٣** فماخذ الحال
 والحالة من قبل الام الثلث وهو **٤** فنقسم عليها
 والباقي للحال والحالة من قبل الابوين **١٨** الباقية
 للاعمام فماخذ العم والعم من قبل الام الثلث هو **٤**

فقر

فينقسم عليها لا ذكر مثل حظ الانثيين **مثلا** لو مات شخص وخلفه
 عماء وعمه من قبل الابوين وعماء وعمه من قبل الام وخالا وخالة
 من قبل الابوين وخالا وخالة من قبل الام وزوجا فالقربة
 ينقسم من ستة فماخذ الزوج النصف وهو **٣** فماخذ الاحوال
 الثلث وهو **٢** والحال والحالة من قبل الام يطالبان من هذا
 الثلث الثلث وهو لا ينقسم عليها فنكره على عرج الثلث
 ونقسم **٣** في اصل القربة فتبلغ **١٨** فماخذ الزوج النصف
 وهو **٩** وماخذ الاحوال الثلث وهو **٦** وماخذ الحال والحالة
 من قبل الام الثلث وهو **٢** فنقسم عليها **١٨** الباقية للحال
 والحالة من قبل الابوين **١٢** ثلث للاعمام فماخذ العم والعم
 من قبل الابوين **مثلا** لو مات شخص وخلفه عماء وعمه من قبل
 الام وخالا وخالة من قبل الابوين وخالا وخالة من قبل الام
 وزوجا فالقربة ينقسم من ستة فماخذ الزوج النصف وهو **٣** وماخذ
 الاحوال الثلث وهو **٢** والحال والحالة من قبل الام يطالبان
 من هذا الثلث الثلث وهو لا ينقسم على الحال والحالة
 فنكره عرج الثلث وهو **٢** ونقسم **٣** في اصل القربة فتبلغ
١٨ فماخذ الزوج النصف وهو **٩** وماخذ الاحوال الثلث
 وهو **٦** فماخذ الحال والحالة من قبل الام من هذا الثلث
 الثلث وهو **٢** فنقسم على الحال والحالة **١٨** الباقية للحال
 والحالة من قبل الابوين والباقي من **١٨** ثلث للاعمام فماخذ

الزوج

في اصل القرينة قبله **٢٤** فياخذ الزوجة الربع وهو **٢٤** فياخذ
 الاخوال الثلث وهو **٢٤** فتاخذ الخال والحالة من قبل الام من
 هذا الثلث الثلث وهو **٢٤** ينقسم عليها بالسوية **٢٤** الباقي
 الخال والحالة من قبل الابوين ينقسم عليها بالسوية والباقي
 من **٢٤** يخرج للاعمام فياخذ العم والعممة من هذا المجموع الثلث
 وهو **٢٤** لا ينقسم عليها فينكر الاثنين في اصل القرينة قبله
٢٤ فتاخذ الزوجة الربع وهو **٢٤** وتاخذ الاخوال الثلث وهو
٢٤ فتاخذ الخال والحالة من قبل الام الثلث وهو **٢٤**
 ينقسم عليها بالسوية والباقي الخال والحالة من قبل الاموين
 ينقسم عليها بالسوية والباقي من **٢٤** **٢٤** للاعمام
 فياخذ العم والعممة من قبل الام الثلث **٢٤** ينقسم عليها
 بالسوية والباقي للعم والعممة من قبل الابوين للذكر
 مثل حظ الانثيين فينكر عدلته وتضرب **٢٤** في اصل
 القرينة قبله ما بين ستة عشر فتاخذ الزوجة الربع وهو
٢٤ وتاخذ الاخوال الثلث وهو **٢٤** فتاخذ الخال والحالة
 من قبل الام الثلث الثلث وهو **٢٤** ينقسم عليها
 بالسوية والباقي ينقسم على الخال والحالة من قبل الابوين

بالسوية

بالسوية والباقي من **٢٤** ستة عشر فتاخذ للاعمام فياخذ
 العم والعممة من قبل الام الثلث وهو **٢٤** ينقسم عليها
 والباقي عدلته والعممة من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين
٢٤ لو مات شخص وخلف عماء وعممة من قبل الابوين
 وعماء وعممة من قبل الام وخالا وخالة من قبل الابوين
 وخالا وخالة من قبل الام وزوجة فالقرينة اية من
٢٤ وتاخذ الزوجة الربع وهو **٢٤** فتاخذ الاخوال الثلث
 وهو **٢٤** يطلب الحالة او الحالة من قبل الام من هذا الثلث
 الثلث لا يكون فيه فينكر فيخرج الثلث وهو **٢٤**
 فتضرب **٢٤** في اصل القرينة قبله **٢٤** فتاخذ الزوجة
 الربع وهو **٢٤** والاخوال الثلث وهو **٢٤** والباقي الخال
 والحالة من قبل الابوين والباقي من **٢٤** **٢٤** للاعمام
 فياخذ العم والعممة من قبل الام الثلث وهو **٢٤** لا ينقسم
 عليها فينكر عدلته وتضرب **٢٤** في اصل القرينة
 قبله اثني عشر فتاخذ الزوجة الربع وهو **٢٤** فتاخذ
 الاخوال الثلث وهو **٢٤** ينقسم عليهم والباقي من **٢٤**

١٣

ثلاثون للاعمام فباخذ العم والعمة من قبل الام الثلث وهو ١٠
 فيقسم عليها بالسوية والباقي لا ينقسم على العم والعمة من قبل
 الابوين للذكر مثل حظ الانثيين فينكره ٢ فتقرب ٣ في
 اصل القرينة فتبلغ مائتين وستة عشر فتاخذ الروجة
 الرابع وهو ٤ فباخذ الاخوال الثلث وهو ٣ فتاخذ
 الخال والخالة من قبل الابوين والباقي من مائتين وستة عشر
 ٤ للاعمام فباخذ العم والعمة من قبل الام الثلث وهو ١٠
 فيقسم عليها والباقي ينقسم على العم والعمة من قبل
 الابوين للذكر مثل حظ الانثيين **مثلا** لومات تحضر
 وخلفه عما وعمته من قبل الابوين وخالا وخالة من
 قبل الام وزوجة فالقرينة ١٦ فتاخذ الروجة
 الرابع وهو ٣ وتاخذ الاخوال الثلث وهو ٣ ينقسم
 عليهم لان الخال والخالة من قبل الام يطلبان من هذا
 الثلث الثلث فينكره ٣ وتقرب ٣ في اصل القرينة
 فتبلغ ٣ فتاخذ الروجة الرابع وهو ٣ وتاخذ الاخوال
 الثلث وهو ٣ فتاخذ الخال والخالة من قبل الام
 من هذا الثلث الثلث وهو ٣ فيقسم عليها والباقي

للخال

للخال والخالة من قبل الابوين ينقسم عليها بالسوية فيبقى
 من ٤ ٤ للاعمام فباخذ العم والعمة من قبل الابوين
مثلا لومات تحضر وخلفه عما وعمته من قبل الابوين
 وعما وعمته من قبل الام وخالا وخالة من قبل الابوين
 وخالا وخالة من قبل الام وزوجة فالقرينة ١٦
 من ١٦ فتاخذ الروجة الرابع وهو ٣ وتاخذ الاخوال
 الثلث وهو ٣ لا ينقسم على الاخوال لان الخال او
 الخالة من قبل الام يطلبان الثلث فينكره ٣
 فتقرب ٣ في اصل القرينة فتبلغ ١٦ فتاخذ الروجة
 الرابع وهو ٣ وتاخذ الاخوال الثلث وهو ٣ وتاخذ
 الخال او الخالة من قبل الام من هذا الثلث الثلث
 وهو ٣ والباقي للخال او الخالة من قبل الابوين
 فيبقى من ٣ ٣ فباخذ العم والعمة من قبل الام
 الثلث وهو ٣ والباقي للعم والعمة من قبل الابوين
مثلا لومات تحضر وخلفه عما من قبل الابوين و
 وابن عم قبلهما فالخال للعم لان العم اقرب من ابن عم

والاقر ببيع الابدع الا في صورة واحدة وهي ان عليا
يرث ميراث الرسول صلى الله عليه وآله سيقه وخامسة
وعشرها ولي يرث العباس وهو عم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قبل الامويين وهذا الحكم خاصة وهذا المعاده
ولا يتعدى غيره **قوله** كاي نيم لاب وهو ابن خال
لام **مثلا** تزوج شخص بامرأة وله ابن ولها
بنت وتزوج ابنه بنتها واولد الرجل والمرأة
وكذا الابن والبنت فالولد للزمن الرجل والمرأة
خال وعم **قوله** احد الولد فانه يكون ابن العم وابن
الحال للولد المذكور **قوله** او تزوج هو ابن عم
مثلا لو تزوج شخص بنت عم قورث بالزوجة
وبنت عمية وكذا العكس **قوله** ابن خال **مثلا**
لو تزوج بنت خاله قورث بالزوجة وبنت
خالية وكذا العكس **قوله** ولو منع احدهما الآخر
كاي نيم لاب هو لام **مثلا** لو تزوج الرجل امرأة
وحصل منها ولد ومات الرجل وتزوج اخوه
امرأته وحصل منها ولد فهذا الولد يكون

ابن

ابن عم لاب وابن امير للولد الاول يرث هذا الولد
ولد الاول بالاخوة لاب العمومية لان اخوة يمنع
العمومية **قوله** وحير الولاد صحيح **الامثلة**
لوحلت المعتقة من مملوك فزلاها اي مال
الذي لها ولاولادها بعد العتق المولى المعتقة
فاذا عتق الاب انصرف الولاد من مولى الام
الى مولى الاب **مثلا** لو مات شخص وخلف ابوين
وخنة بنات فاصل الفريضة من **قوله** ياخذ الابوان
الثلاث وهو **قوله** بقي **قوله** لا ينقسم خنة بنات فنقسم
قوله في خنة والخنة فنقسم فاصل الفريضة فنبقى **قوله**
فنخرج منه فخذ الصورة لم يكن فيها وقف **قوله**
كايون وستة بنات فاصل الفريضة ايضا من **قوله** يا
الابوان الثلاث وهو **قوله** بقي **قوله** في هذه الصورة و
بين نصيبهم وعددهم فاضرب نصيب نصيبهم وهو **قوله**
عددهم وهو **قوله** فنبقى ثمانية عشر فياخذ الابوان الثلث
وهو **قوله** فيبقى **قوله** فاخذ كل واحد منها **قوله**
ودوا السبين او في بالرد يعنى **مثلا** لو كانت الاخ

والاثنين قبل الابوين والاثنين من قبل الاله
 قبل يرد الباقي من الفريضة على الاله والاخت اللذان
 من قبل الابوين وقيل لما يرد على الاله والاخت
 اللذان من قبل الاله والاولى اولى لولهما تمامه ذو
 السنين اولى بالرد **مثلا** لو مات شخص وخلف
 ذكرا وخشي فرض مرة خشي ذكر فالفريضة من
 اثنين ومرة اخرى فرض خشي انثى فالفريضة
 ثلث فاقرب الله والاثنين ثلث **و** وتفرغ
 في حالتي خشي ببلغ الشرع فتأخذ الخشرا اذا فرضت
 ذكرا ستة من **١٢** والباقي للمذكر اذا فرضت
 الخشرا انثى فتأخذ من **١٢** والباقي للمذكر فيحصل
 للخنثى من المجموع خمسة والمذكر سبعة **مثلا** لو مات
 شخص وخلف انثى وخشي فرض مرة خشي انثى
 فالفريضة من اثنين ومرة اخرى فرض خشي ذكر فالفريضة
 ثلث فاقرب الله والاثنين ثلث سنة وستة تقرب
 الله في حالتي خشي فتبلغ **١٢** فتأخذ اذا فرضت
 انثى

الخنثى

انثى ستة من ثمانية والباقي للمذكر اذا فرضت الخشرا
 ذكرا فتأخذ من اثنين عشرة ثمانية والباقي للخنثى
 فيحصل من المجموع سبعة وللانثى خمسة **مثلا**
 مات شخص وخلف ذكرا وخشي انثى فرض مرة
 خشي ذكرا خمسة وفرض مرة اخرى خشي انثى
 فالفريضة اربعة فاقرب اربعة في السنة ثلثين
 والعشرين تقرب في حالتي خشي فبغير اربعة فاقرب
 في حالتي خشي ثمانية والمذكر ستة وعشر فاقرب من اربعين
 من ثمانية انثى كان نصيبه من اربعين عشرة وكذلك
 الاثني عشر المذكورين فياخذ هؤلاء المذكورين
 نصف المجموع فيحصل للخنثى ثلث عشرة وللانثى
 ستة والمذكر ثمانية عشرة **مثلا**
 تمت الرسالة المسماة بجايشه شيخ زين الله والدين
 قدس روجه ونوره مرقده بكتاب ميراث مختصر
 الصانع عبد الصغفر عباد الله الحامي محمد بن
 ابي طالب في ربيع ١٥ شهر ربيع الاول ١٠٣٥
 في مشهد المقدس الرضائي القديس

الخنثى

بلغ القابل

أَيُّهَا الدَّوَابُّ وَالْحَوَامُّ وَالْجَوَانِبُ أَخْرِجُوا مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ
وَالزَّرْعِ كُلِّهِ أَخْرِجْ أَيْنَ تَقِي مِنَ الْخُوفِ وَإِنْ لَمْ تُخْرِجُوا أَرْسَلْتُ
عَلَيْكُمْ سُرَاقًا مِنْ بَارِي عَالَمٍ فَلَا تَنْقُصُونَ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَفَ إِلَهُمْ أَنَّهُمْ لَمُسَوِّوْنَ
فَاتُوا أَخْرِجْ مِنْهَا فَأَمَكَ رَجِيمٌ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَجَاءَ
أَلْفٌ آسَرُوا بَعْدَهُ لِيَلْزَمَ السَّجْدَ أَخْرَجُوا إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى
الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ كَانَتْهُمُ يَوْمَ يَوْمِهَا لَمْ يَلْبَسُوا الْأَعْيُنَ أَوْ
سُجَّيْهَا فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَانِبِ وَعْيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ فَفَعَلْ
كَأَنَّمَا فُلِحِينَ فَأَمْحَى بِلَيلٍ عَلَيْهِمُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا كَانُوا
مُتَنَبِّهِينَ وَأَخْرِجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا فَمَنْ يَنْصَرِفْ
لَا يَلْزَمُ وَلَخَرَجْتُمْ مِنْهَا إِذْ لَمْ تَعْلَمُوا مَا تَعْلَمُونَ

نحوں میں فرق
فرقہ داروں کے ہونے سے
الذی یومدہا صوبہ کے اندر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة

بسم الله الرحمن الرحيم في ثبوت
الحدوث والصلوة على رسول الله
عليه السلام في كتاب النافع مختصر الشرائع لبيان ما يعتقده عليه
في الفتوى ما ترويه فيه صاحب الكتاب أو انتهى فيه خلاف
ما يقتضيه الدليل وايضا ما يقتضيه من العبارة او تضمن
المادة معتقدا فيه غاية الاختصار والله حي ونعم المكيل
قول اما المطلق ان لم يتعرض لتعريف المطلق فهذا اذا
ثبت حقيقة الله الذي يقع عليه اسم الماد عرفا من غير التوقف
والاشتاقات وان كان قد يبدى بقيد جازم المقتضى كالقيد
يكوي ما بهاد ما فرات ونحو ذلك ومن خواص عدم جواز
سلب اسم الماد عنه سواء رثى الى التضمين عنه اطلاقا للفظ
قول فقد في الاصل ما هو مطلقا برفع الحدث وتبدل
الحدث اى في اصل خلقه حيث لم يعرف له عارض آخر
يرفع الحدث ان تنصير الماد في الحد شجاعة حكمية
معنوية يحتاج في انزالها الى التنبه ولا يتعدى حكم التجسس
من عيها الى محل آخر مع الرطوبة والحيث نجاسة عينية يتبدل
مع الرطوبة ولا يتوقف زوالها عن النية وقد لاحظنا الص
العرف يشها بانه يرفع الحدث ويثبت الحدث فان الرفع لا يكون

الابالية بخلاف الازالة واعلم ان الحدوث يثبت حثيثه
في آخره وهو ان الحدوث لا يقطع
وكذلك تجسس باستتار النجاسة في كل المطلق جميع اوجهه
يجب بذلك والمستتار النجاسة والتقر والراد بالادعاء في
والصمم والنجاسة فانه لا ادعاء في النجاسة العامة التي هي في
دايره مع غيرها وجودا او عدم مادون باقي الادعاء في الماد
والبرودة **قول** فالتجسس الجاري منه بالمادة اى
من المطلق والراد بالجاري هو المنع من الماد غير الجاري
اما الجاري على وجه الماد غير النافع فانه تجسس بالالدعاء
اذا نقص من الكثرة وتوقف مطوخته وان سفل من وضع الماد
قامت اختصاص بالتجسس ولا يشترط فيه الكثرة على الاصح ويترد
اليه في العبارة اطلاق الجاري وتخصيص الكثرة في الماد **قول**
وحكم ما يلزم حكم الماد الجاري الماد الجاري هو ما في حياضه
التي لا تبلغ الكثرة فانه يلحق بالجاري في عدم تجسسه من دون
التغير اذا كان له مادة من مائة اخرى واخرى في شرط الماد
الكثرة على الاصح وانما قبلنا كونه واقعا لانه لو كان جارا لكان
اسم الجاري واقعا على الجميع وانما يشترط الكثرة في المادة لان
كل الحكم من اصله انما هو مع عدم استوار سطحه كما بين
امام الاستوار فانما في الحقيقة ما هو في الحقيقة فيكون بلوغ الجميع
الكثرة وتحدد ما في الحقيقة حاله في حكم الجاري فيما

قضاء ولا يشترط كونها تحت بحر كذا عن ميراب نعم يشترط ان
تكون له قوة والعبارة بنحو القطرات وظل البير **قول** ويجوز ان
باللاقات على الاصح هذا هو المتأبد ويكاد يكون اجابا
للاصحاب خلافا لابن ابي عمير **قول** وفي تقدير الكثير
روايات اشهرها ألف ومائة مائة في بعضها سماعية وفي
بعضها ألف وللذهب هو ما ورد في الرواية المشهورة
قول وفسر النجاشي بالعراق قال المصنف في المدة
وهو مائة مائة في بعض الروايات والاصح الاول والطل المرفق
مائة وثلاثون درهما او ثمانية وعشرون او باضافة اربعة
اسباع وسياح تحققة في باب الزكاة انشأ الله تعالى **قول**
وفي نجاسة البير باللاقات قولان اظهرهما القيس والنجاشي
النجاشي قولان ثلاث القول بالتجسس الرابع ان كان ما ذكر
لم يجس والاصح الثاني واصحاب المرفق ذهب بعض اصحاب
ابي المرفق بين القطرة والقطرتين عشرين ذوا والاصح عدم
الفرق وعلمة المعص بلوح منها الفرق نظر الى ان البناء
من الانصباب ما يكون كثيرا وذن نحو القطرة والقطرتين
مع احتمال المراد عدم نظر الى ان الانصباب لما جازا
في الليل والكثير **قول** وكذا قال الثلاثة في السكران المأبغة

بالاصالة دون الخشية والمراد بالبلد النجاشي والمرفق
وهذا هو القول المشهور وعليه التوى لما ذكره المصنف في
قول والحق الشيخ الفقاع وهو المشهور بين المتأخرين بغير
التحقيق لا يرى خيرا ليعول **قول** والحق نقل عن الشيخ في
ان المراد به في الانسان واما غيره فيها الاصح فيه **قول** فان قلب
المراد به في غيرها قوم اثنين اثنين اي حال كونهم اثنين اثنين
احدهما في اعلى البر والآخر في اسفلها فيكون اربعة فصاعدا
الا ان يوحى الكثير البطر والتأخر في الصود والنزول فاما
لفهم من لفظ القوم الجال الخا بخرى النادر والمخالف وكذا
الصبيان والمراد باليوم الصوم من طلوع الفجر الى الغروب
لا اليوم العرف وهو ما يهل فيه عادة والباس باجتماعهم في
الاكل والصلوة والبخري الواحد الغائب ولا الترخيل **قول**
وكيف قال الثلاثة في الفرس والبقرة وغيره النبوي **قول**
وليت الانسان الخ لا فرق في الانسان بين السلم والكافر بين
الكبير والذكر والاني لكن المرفق الكافر جازا ثم عرض له ذلك
فدلنا بالنجاسة التي لا يخفى فيجب لها فخرج جميع المار وهو لا
صح فوجب هنا تخرج الجميع والمراد بالذو القادة على ذلك البير
الغالب ان تعذر ولا رها **قول** والعنبر عشرة ذواته الباك

فانه ثبت فاريحون لا يراه يكونها وابنة تأشير الماء في جميع
 اجزائها وتخلطه اباها وان يلائق والعدد وهو ينجس
قوله وفي الام قول والماء عذبة ودم دج الشاة من لثيق
 الى اربعين للعدد وجوب اربعين **قوله** وفي الليل ولا يبر
 الاصح انها عشرة **قوله** ولوت الكلب وشبهه الماء وشبهه
 الكلب ما يجه كاي ان اذكا ونحوه **قوله** وللق النجاسة بالكلب
 موت الثعلب والارب ما لثاق النوى على ذلك **قوله** وروي
 في الشاة ثلث او عشرة لعل على الرواية **قوله** وللشاة اربعون
 وفي رواية سبع الاصح اربعون **قوله** ولوت الطير وفسال الخبث
 سبع والماء ما الطير من الكاهه فازاد وفي وجوب التزج لا
 فسال الخبث انكالا لانه الغرض من بده في نجاسة عينه
 ولا يعقل نجس الماء بغير نجس وربما حل على ان التزج لو
 الطهور منه بانه على ان المستعمل غير طهره كما هو عند النجس
 وجملة د البركة القليل في استعمال وادع عليه ان شغل تحقق
 الاستعمال حصول رفع الحدث بالاعتقال قد صرح الشيخ والي
 عه بعده النهي الال على الناد فلا يتحقق الاستعمال حقا
 ان الوارد في الاخبار التزج بدخول الخبث اليه ونزوله
 ودقوعه فيها ولا دالة في ذلك على الاعتقال **قوله** وفي

ان تحت وكذا لو انتفخت **قوله** وقيل له لو مرحلة وهو قول
 ضعيف **قوله** ولول الجوى سبع الماد العظيم الذي لا ينسخ
 وفي رواية ثلث لعل عليها **قوله** ولو كان رضيعا فذلو
 واحد الماد به من تطيب عليه الاعتذار باللبني في مدة الا
 الرضاع فلو غلب عليه غيره او اواه فليس برضيع وكذا لو
 خرجت مدة الرضاع وكان في عصمور وشبهه شبيهه العنق
 مات تحت الحمام **قوله** ولو غبرت النجاسة ماءها نزع او جيبه
 الحكم بنجاسة **قوله** ولو غلب فالأصل ان ينزع حتى يزول القبر
 وفي رواية القبر بعد زوال القبر والاصح انه كان في النجاسة
 مقدروا ونزع الكثر الامرين من القبر وما به بدل النجاسة
 نزع جميع الماء فان غلب وجب التزج **قوله** والم يتصل بنجاسة
 مع القبر عند ما ومطلعا عند التاكليف بالنجاسة بالملاقاة
 امكن ان البير فوقها اي مر البير فوق من المارعة فيحق الزيادة
 بالبلوة ايضا بان يكون البير في جهه الشمال والمارعة في جهه
 الجنوب المارعة في الاحبل من ان يجرى العيون من جهه
 الشمال **قوله** واما المضاف للمعرف المضاف فلم يعرف المطلق
 استنادا بغيره من تعريف المطلق لانه يعرف منه بالمعالمه ولو
 كس كان اولى لان المطلق عمدة الباب ورا دما لا يشاء له

به هو السيد المرتضى يقول على ما لا يملكها حقيقة ولا يصح العزم
 وكل ما يخرج المطلق ولم يلبه الإطلاق الخرجه على
 ان اداة التطهير من غير حد و صافه اراد بذلك ما يخرجها
 ليس بعين نجاسة لانه قد سبق ان الكثير اذا تغير بالنجاسة
 نجس فهذا العنبر يتحقق الرد على الخرج قوله امام المصنف
 اذا تغير به للطلق الكثير نجس ولا شك انه قول ضعيف لان النجاسة
 راجع ليس بالنجاسة فتجس الكثير مخرصة ذلك وما رجع به
 الاكثر ظاهر في رفع الحدث به ثانياً قولان للردى النجس المار بما
 يرفع به الاكثر هذا التليل المنفصل عن اعضار الطهارة و هو
 ما ينصل في الاناء لانه الكثير لا يتصل بالنجاسة العينية الا اذا
 تغير بها كيف يفعل برفع الحدث به و اشار بقوله للردى النجس
 الى الرواية الضعيفة الواردة بذلك عن الكاظم عهده الاصح
 جواز الرفع به ثانياً وما زاد لبقار طهارة طهارة طهارة
 و يقسم من قوله وفي رفع الحدث به ثانياً قولان ان الله الخ
 به ليست محلاً للقولين وليس كذلك ولعله عاقل بذلك
 تطيف قوله للردى النجس عليه فان الرواية بالرفع و زيد
 في رفع الحدث به **قوله** وفيما يزال به للحدث اذا لم تنزه النجاسة
 قولان يشبهان التجسس لاراد بما يزال به للحدث اذا لم تنزه
 النجاسة قولان يشبهان التجسس لاراد بما يزال به للحدث

الاسم المار عند الطهارة تجديده من التثويد و الاضافات اللازمة
 دون متعلقه كالغير الثمرة قولنا ما اليرق ما اليرق و لا شك ان
 لاراد عدم التثويد و لعله لا تعاقبها في ذلك **قوله** ويخرج عليه
 منه خاصة لجهة المضاف وهو ان ما يخرج سلب اسم المار عنه
 بحيث لا يخلو الناعل لذلك اهل الحرف و اللغة ولا يجب ان يلتصق
 من باقى التعريف المايح و ان كان ظاهر للنقطة العموم وهو يخرج
 بحدوده لان ذلك صاف على الجرح وكثير من الاشياء مع انها ليست
 المضاف **قوله** كاللعمري من الاجسام والمصعد و المزدوج بما
 يلبه الإطلاق استوفى بذلك اقسام المضاف والردى بالحق
 ما يخرج بالتوسط النار كالمغيت واليومن والمصعد ما يكون
 النار يدخل في استخراجها كالموت والشم الثالث هو ما لم
 يكن في الاصل مضافاً ثم عرض له الاضافة يخرج به سلب الإطلاق
 عرفاً كالخرج بكثير لا يخرج ان حد **قوله** وكذا طاهر لما قبله وكثير
 لانه من الاعيان الطاهرة في الاصل **قوله** لكن لا يرفع حدثاً ارا
 وانه غير مطهر كمنه الى بالفسر و من المفسر مكتبة حكاية
 للثبات ولم ينعى الى الاشياء بخلاف ان بابويه الذي يكون
 المضاف برفع الحدث لثمة صنعته عنده **قوله** وفي طهارة
 محل الحدث به قولان احدهما المنع التام بلطها رفع الحدث

الماء السيل المنفصل عن الماء الجوف من ثوب وبنف واداء وغيره
 والرب ان يقيم بالنجاسة محبب لتجيبه انما الخلاف في اذالم
 يتغير بها ولا يحجب فيه ثلث احوال احط نجاسة ماء الفلمات
 العسيرة في التطهير كلها النجاسة ما عدا ما اذ الخيرة النجاسة
 الجميع والتفريق بين الاحباب للماء هو الصحيح **ع** اذا ما
 الاستحباب بالنسبة الى اجع الاحباب على ان ماء الاستحباب به ما لا
 فيه وان كان قليلا الا نجاسة لاداءه من المصعد مرجع
 يات طاهر ويغسلهم حكم بالنعو جعل النجاسة عدم جواز استعماله
 ثانيا والحصل لذلك اذالم يبعد عن الشرع نجس لا نجس به
 الا نافي وكيف كان ذلك انما هو من الطين خاصة ووالله
 وغيره بشرط عدم الفقد من الفصل شيء من النجاسة ممتزجا
 الوقيح على نجاسة خاوية والحق انما ماء الاستحباب بطهر الجوف
 من نجاسة للحدث ولا غيره وما ذاك الزمان لا يسبق اليه الماء
 ولا نقس بقسا الطاهر الا ان يعلم خلوها من نجاسة هذا هو
 المطالب المردى ومرجع من الاحباب بنجاستها عملا باللفظ
 والطهارة اقوى للفق وهو محتمل من ادريس وان كان الا
 حوط الاجتناب **و** ذكره الطهارة بما استحق بالتمسك الآتية
 المردى من الله يورث البرى والفرق بين كون الآتية منطوية
 كالنجاس والحديد والاكافى ولا بين كون القل شريد الحرارة

وعدمه ولا بين المضد للشمس ونفس الماء لصاحفة تدفع
 الشمس عليه كذا في الآثار وان كان ظاهر قوله النجس انما يقع على
 ما سجنه وكذا الفرق بين بناء النجاسة وزد الرطاب لا على
 وكذا الطهارة به كره الخيرة بالحق ان يكره جميع اسمي الآتية
 التي تخاف معها تولد الحذور وتفيد التثنية بكونه في الآتية
 يقطع منه عدم كراهية النجس من النجس الصغير الآتية وهو
 ما لا يخفى ان الكراهية حيث يوجد في الطهارة فانه مع عدم
 ما لا يخفى استعمله وما استحق بالذخيرة من الاموات اي
 يكره تنفيل الميت بالماء النجس بالامر ان كانت العبارة بما اجمعت
 خوف ذلك من غسل الاموات خاصة دون سائر الطهارة لا يفرق
 الميت فيخرج من النجاسة منه وان فيه نقالا **ب** اليه
 وانما الاستحباب من ربه وهو ما قبل الاثام جسم حيوان
 والرب انه نافع للحيوان في الطهارة والنجاسة والكراهية **و**
 في سور مالا في كل طهارة فان احدها النجاسة وهو قول النجس ولا
 في الطهارة **و** ذكرنا في سور السور مع جميع سور المراد به الجلاء
 الخلوده على صور المسح من بني آدم وقدرت انما تدرى شرفها
 ولطافت اسم السور عليها بالجزء المساوات في الصورة ان
 المسح قد روي انها هلك بعد ثلثة ايام ولم تولد معها وان

كانت واحدة فيما لا يحل فيه يكون مثلاً في الطهارة
والنجاسة شاملة الألفه وقد وقع الخلاف فيها خصوصاً
فذلك أن أحد ما ذكره وكذا ما بعده **قوله** وكذا ما ذكر
بالباب مع ظهور موضع الخلافات من معنى النجاسة المراد ما من
شأنه أن ياكلها فلا يرب في أن احتمال الطهارة فيه أنها هو
مع ظهور موضع الخلافات من معنى النجاسة وينبغي أن يرد به
عدم العلم بوجودها إذ لو وجدت النجاسة فيه لكانت نجاسة
قطعة **قوله** الطهارة في كل شيء هذا هو الصحيح لرد إليه أن إلى
العباس الباقى عن الصحيح وغيرهما من الرأى **قوله**
نجاسة ما لا يذكره الطرف من الدم قوله أن أحولها النجاسة
لما ذكره الدم قوله لا يحل بحيث لا يذكره الطرف أنه لو كان
لا يذكره في غالب الأحوال ثلثة أو أكثر على أن إذا وقع عليه
حتى البصر أنه علم به بلبالبه النجاسة والقول بعدم النجاسة
لأنه رحمه الله لا يستدركه أنه على من جعفر من أهله مؤيداً
ولاه لا يذهبها على ما دعاه والاصح النجاسة **قوله** ولو نجس
أحد الأثابين ولم يتعين احسب ما ذكره الوجوب اجتناب
النجس والايام الأبعد باجتنابها **قوله** ولو اضطر معرلى
الطهارة يتم أى لو اضطر المكلف إلى الطهارة مع هذا الأمر

بالنسبة إلى الطهارة كالمعروف إذا شمله في رفع الحدث
والاستحسان استعمال أحدهما ثم غسل ما أصابه ما به
النجاسة فيكون في نظير ما ظاهره ظاهر النجاسة استعمال كل
واحد منها الدال على النجاسة والنجس بالنجس
في حصول المطهر في صل ما من طرف الصلوة وإزالة
النجاسة فقد معطل الطهارة فلا يثبت **قوله** المكنى الدائنة
أنه إذا يولد الوضوء يستلزم بيان الأمور أنه اقتضى ذلك
لأن كون الوضوء مراً فاعلم الحديث يستلزم معرفة الحديث
ذلك يخرج إلى أدب الصلوة والوجبات والأسباب المعروفة
ولو وجب الوضوء والبرءة إليها بالوضوء متوقف
على شذوذه المكلف بشرط الطهارة لأن كون النجاسة
ومعرفة الحكم شرعى لا يتنافى في توقي ذلك على شرط أن الأول
سبب لوجوب الصلوة مع أنه المكلف من مانع من غيرها
نعم لو اعتبرنا كل الأمرين سبباً لكان كل منهما سبباً منفصلاً
قوله وخروج البول والغائط والريح من الموضع
المعتاد فلا نجس إن الجار متعلق بالصدر فيكون المخرج
من الموضع المعتاد معتبر في كل من الثلاثة يكون موجباً
لوضوء فخرج أحدها من غيرهما لم يجب به الوضوء يخرج

خرج من اللزاد في الصابغ يمكن ان يراد به الماء وخلقه
 مفرقا من فضلة العلوقة وهو الطبيعي وان يراد به اكثر
 خروج الفضلة عند حيث صار مقاما والذالك فان اراد
 وير عليه غير الطبيعي فان خرج منه ينقص اذا صار مقاما
 ويحقق ذلك صرف الاسم عليه غير فلو لم يكن في جوفه
 مرتين متواليين عادة كالخبيث وفيه نظر هذا اذا لم ينزل
 فان استدل بالخارج بالذمة قطعنا ولا فرق في ذلك كما بين
 كون تحت الذمة اذ هو لها وان اراد الذمة اذ هم كون الخبيث
 لا بد فيه من العادة وير عليه غير الطبيعي اذا افاد الطبيعي
 فانما الخارج منه موجب للوجود وان لم يصرفه فاذ كان
 ولا يخفى ان خروج احد المذمن للمعاد ويتفق انفصاله
 عن هذه الامور المتبادرة فخرجت المقعد مكوثة بالغايط
 عادت فلا ينقص وهو اصح التولين **قوله** والنوم الذائب
 على الحاستين المراد به المبالا في ذلك بلما فلا ينقص السنة
 وهي مبادئ النوم ولا يخفى ان المراد بالحاستين حساسات الجمع
 الصبر واختصاصها بالذمة لانها اعم من الحواس الخمس
 وقادها بعد وجودها ثم يتحدد ما ينبغي على طه
قوله والاستحسانه التليم اورد ان المتقسط من غير الصبح

قوله

من موجبات الموضوع وكان عددا في جملة الموجبات لانها
قوله وفي متى يظن الذر او ما ظل الاحليل قوله لان الظاهر
 انه لا ينقص الاحليل هو الشقية التي في الذكر والويرا لنقص
 لذلك قوله ابن بابويه وهو ضعيف **قوله** الناطق في آداب
 الخطوة المراد بالآداب ما يقسم الموجبات والمندوب والارادة
 كما لا يخفى **قوله** والواجب ستر العورة المراد انه يجب جلوس
 المتخلى بحيث لا ترى عورته ومعلوم ان ذلك اعاجيب لم
 اذا كان النظر خروفا فالرجبة والملكة التي يباح عليها
 ومن حضوره غلبة سوار من الحيوان والطفل للجب الستر
 عليهم **قوله** ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان
 في الابنية على الاشبه وقال المفيد يكره الاستقبال والاستدبار
 مطلتا وحصى طائر الترخيم بالتحاري وذن الابنية والاحليل
 مطلقا للفقير الصحيح في ذلك ولا بد من الانحراف من القبلة
 بطلنه فلا يفي انحراف عورته **قوله** واقل ما يخرج من المانع
 الحشنة المراد ان اقل ما يخرج من الاستحسان من البول غسلة
 مرتين فاما غسل البول من الثوب والبدن بحيث فيه الفضلة
 واقل ما يحصل الغسلان بمطارتين هناك لا يتخلف لولا الحشنة
 غالبا لكن لا بد من دفع احد ما بعد الاتصال الاخر فيحقق

تعد الغل وهذا هو الصحيح وهذا هو الحق في كل شيء
قوله وحده لا يتحقق الاقناع بحد اليمين والامر **قوله**
 ولا يجوز اقل من ثلثه ولو بقي باءه فيها لظاهر الاقناع
 والطهارة والامر الله المجازة حكم شرعي فيوقف على النص
 ولا ينقض على الطهارة بدون ذلك وقيل بالجزاء الاقل مع التنا
 به وهو ضعيف وعلى ما قرناه ولو ترك استعمال ما بعد الماء
 لم يجزكم بطهره ولا يصح صلواته **قوله** ولا يعمل الملقاة
 وكذا لا يعمل كل ما مر جاف فالع **قوله** ولا يعمل الملقاة ولا الر
 لا يصح عن استعمالها بعد لا يكون فيها طعام الجبن وودا بهم
 فيجوز استعمالها لمطعم الا ان يطهرت احدى طرفيها ثم جاز
 على اصح القولين كالواستخرج مضمون **قوله** ولا يجوز استعمال
 الا مع طهارة وتنظيف الرأس عند النحول والنية
 وهي قول الجمهور وبالله ونفيم السرى للعند دخولك
 الى الخلاء وذلك في البناء طاهر اما في الصحراء فيمكن ان
 يراد تقديها في موضع الخوض **قوله** جليح بين الاجار
 البارئ الله تعالى احدى قبابه والفرق في ذلك بين التعري
 وعلمه **قوله** والاقتصار على الماء دون الاقتصار على الاجار
 فان جليح بينهما الفضل على الحال وانما قيل بكونه ان لم يتعد

شعر

التعري بالبحر لا يقتصر فيه على الاجار **قوله** ويكره الجلوس
 في المنافع والشوارع جمع شارع وهو الطريق والشارع
 جمع مشرعة وهي طريق الماء الواحدة **قوله** وهو اصح الاق
 عن زين العابدين ع انما ابواب الدور وقيل جمع المنادى
 للعرض للعلم وكلاهما ملاعن تحت الاشجار المشرفة
 التي من شأنها ان يكون لها ثمرة وان لم يكن ثمرة في
 الحلال والنجس **قوله** ان فعل ذلك سنة ملك الجبر في ان يلزم
قوله وفي النزال اي الظل الذي لجاء الاسافر اليه فيكون
 تحته **قوله** واستقبال الشمس والقرا اي نفس فرضها ودفنها
 والمراد استقبالها بنفس الفرج بحيث يكون باءها الى ما
 دلى عليه الخبز ولو استترت عن شيء فلا بأس **قوله** والبول
 في الصلبة اي في الارض الصلبة لا لا يعوده ولا لها
 في معانها كالجلوس في اسفل الخنزرة ونجد الذكر قوله
 الرضا عن فقه المرحل ان برقاء بول الله اي تحريم وضعها
 صبا كالمزج او كثير الزراب **قوله** وفي مواضع الخوض جمع
 حامة وهي الحرات لان يود بها لا يؤمن انما ليست شي
 منها وربما قيل انها موطى للجن ولا فرق بين البول والعاية
 وفي الامام جابر وسأله اشكر كراهية والتايط على

والله بالحدث ما يعبر بالحدث على الشاغل فيجوز الى الله وقد
 غلب بان الله ارحم وابلن ذلك بقدر الله المار ولا بعد ان شئ
 من ذلك المار الجاري في نفس بروت للدار للعد لا كشاف الخبا
 واستقبال المرح به ايا بالله لحرمان من اعادة عليه الزكر
 استبدلها ايضا لله في الحسن عنه **قوله** والاستبصار بالبعين
 لشئ من البصر عنه **قوله** وبالبار وفيها خاتم عليه اسم الله
 تعالى اكره الاستبصار بالبار في هذه الحالة واستبصارها
 للاطلاع بان الحالة لا اليه خاصة وبالبار فانه لا يكره الا
 تنجيز بهما سلطانا يلحق باسمه تعالى اسم انبياءه عليه
 عليه والظاهر ان اسم فاعله عليهما السلام **قوله** والكلام
 لا يذكر الله تعالى في الضمير ويستحق ايضا قوله آية الكسرى
 وحكاية الاذان والصلوة على النبي صلعم غير ذلك **قوله**
 الشئ مغرفة لعزل الوجه لم يذكر المص هذا كشيء النية فلا
 يحاب في كينيتها احوال اصحها الله لا بد مع قصد التبريق
 قصد ابتاعه لوجوبه ان كان واجبا والافندية وكذا
 لا بد مع من قصد الرفع والاستباحة ولو جعلها كان اجل
 وهذا في غير واسم الحدث البحرية الاقتصار على بنية رفع الحدث
 لان يقصد رفع ما مضي خاصة فانه في معنى الاستباحة

ولي

والحدث الطار وقد سقط الشارع اعتبار شرها ولا ينفذ صحة
 الوضوء من مقارنته بنية بعزل المجذبات لم يفعل عند غسل اليدين
 لانها دل واجبات الوضوء ولا بد من مقارنتها باعادة الوضوء
 العمل في الطل على التام التولين فلو غسل من غير ما دام لم
 يعتقد في ما **قوله** وحوله من مقاصد شعركم الذي كان
 عينا هو آخر ما تبته في مقدم الرأس والذقن مما كثر جمع
 الخفين والمراد بهذا التحديد الغالب نظر الى منزل على رجلي
 للثقة اما غيره وهو الاربع والاسم فانه لا يغفل من القصار
 بل يحال على مستوى الخفة فيقتل ما يغفل ولا بد من ادخال
 جزء من غير المحل المرفوع فيه من باب القدمة وكذا التواضع
 في الشغل لا يجب غسله وسجته وستره اذا اتصل بفرض محل
 المرفوع حيث لم يكن بينهما من فصل يحسوس واعلم ان السر
 غيب وهو الياسان اللتان للخاصة وكذا الناصبة خارجة
 عن الوجد ولذا الصدحات اما موضع التعريف وهو الذي
 بين الناصبة والصنع فوجب غسله اقرب لدخوله في حد
 الوجه والخاصة موضع التعريف لا غير حذف التعرمة
 كثيرا **قوله** وعرضه ما اتصلت عليه الايدي والارجل وهذا
 ابيض منزل على مستوى الخفة وبني غسل الذراع وهو كالحمار

ونحوه الصلوات وما جاز
 الا في شغل بالغير
 من خوف الاذنين

الا ان ينصل لعلاه بالصنغ واسنله بالعارض ويجب
 غسل العارضين وهو الشرح على الفحين وهما العطاران الذين
 عليها الانسان السفل والواجب غسلها بستر الشرحين
 ذلك دون يخرج بطوله عنه **قوله** والجب غسل الشرحين
 من الحية هو يتبع النار ما طالع يخرج عن حد الوجه **قوله**
 وللتخليلها اي لا يجب التسمية وظاهر اطلاق العيار يتنا
 ول الكيفية والحقيقة وهو اصح التولين في الحقيقة وكذا
 سائر شعور الوجه لان الواجب **قوله** وغسل اليدين من
 المرفقين يغوي بفتح يغوي كون المرفقين جزء من محل المرفق
 وهو الاقرب فيجب غسل جزء من المصدم من باب المتعة
قوله ولو كس فتولان استعملها انه لا يخرج هذا هو المفسر
 والاصح وبالأجزاء قال المرتضى واما ادريس وموضيها
قوله واصل الفصل في المراء حصول مسمى العنق فلا يخرج
 باجز ابريز من المراء من جزء من الشرة مع وقوع الاسم عليه
 واد بقله ولو ذهنا لم يجر الماء بنسب لجزء المكلف
 بيده ونحوه كما ينقل بالرحن لا يخرج بذلك عنه كونه غسلا
 مع وقوع الاسم عليه عرفا **قوله** بقية البلل الوضوء والمراد
 به ما كان على اعضاء الوضوء سواء كان غسلا او ليجاد

مستجاب دون ما تقاطر عنها فان ذلك يتقاطر يخرج عن
 كونه بلل الوضوء والمراد به ان لا يخرج من استنباط ما بالخروج
 فان فعل ومسح به بطل مسحه وضوءه ان تقدم المسح
 ببلل الوضوء والا فلا **قوله** بايدي محيا عرفا فلا يغتفر
 ثلث شعرات ولا باصبع ولا يخفى ان العبار لا يجوز من
 شيء لان المائر يتعلق بالمسح ويحصل المسح الى الرأس بايدي
 متحدة ولو قال ببلله مقدار ما يقع عليه الاسم كان احسن
قوله وقيل انه ثلث اصابع التام بل ذلك الشرح هو
 صغير نعم يجب والمراد بالاستحياب كونه افضل المراد
 الواجب للخبر فلا يقع الادلجاء على اصح التولين لما لا يخرج
 وقيل ما مراد على ما صرح عليه الاسم موصوف بالاستحياب
 وليس المراد فعله ثلث اصابع بل المراد مسح مقدار ثلث
 في عرض الرأس اما في طوله فيجوز ما يسه به ما يجب **قوله**
 ولا يستقبل الا بالثبته الكراهية اي لا يستقبل الشرح
 الى قبله التمسك المسح والكراهية اصح القولين **قوله** ويجوز
 على الشرح والشرة بشرط كون الشرح مختص بالقدم فلا
 جمع عليه شعرات غيره او مسح على ما طال من شعرة
 بحيث يخرج بالمردعية لم يصح والا فلا يخرج به المسح على ما

فيكون

الصلح لانه من الراس نظر الى مستوى الخلفه ووضوح
 العلم من الاعلى **قوله** ولا يجوز على حائل كالعامة وان
 وصل اليك الى الرأس اذ لا بد من كون للرجل ياطن اليه ولا بد
 من الصافه بالجل **قوله** وهما مبناه لقدم المراهما العظمان
 الثانيان في ظهر القدم اعلم لساق في كل رجل كعب واحدة
 وهذا هو المعروف بين الامامية لا المفضل بين الساق والقدم
 ولا العظمان الثانيان من بين القدم وشماله في كل رجل ثلثان
 فالاولي احتمال الكعبين في محل الفرض فيسحق خبره ما دام
 هذا من باب القدره **قوله** ويجوز منكوسا على اصح القولين
 مع الكرامة **قوله** ولا يجوز على حائل من خلف او غيره الا للضرورة
 كالتيقن والرجل وكون الحائل جرحه على كراهة وهو ما على
 جرح ونحوه او طلاء ولا يجب العمادة بزدل السبب على
 اصح القولين **قوله** ثم بالرجلين ولا ترتيب فيها هذا الحد
 قولي الاصحاب والاصح وجوب الترتيب فيصح العتيق وال
 ثم اليسرى **قوله** والموالات ان يكل طهراته قبل الجفاف
 اى قبل الجفاف جميع ما تقدم على ما يتبادر من العبارة
 باعتبار اطلاق الجفاف وهو الاصح وقيل العتق جفاف العنق
 السابق على ما هو فيه وقيل ان الموالات هي المتابعة بين

الرجلين في موضع واحد

المهر

اعضاء

احسن ولو افضل بها اتم والمخيف شي ما تقدم
 وليست اعتبارها مع تقديرها في ثلث السبعين ان
 تغمر السج بالبللة وان حصى ان جمع النعم الى هذا
 الموضع كان المبلغ في الاحتياط وهذا يندرج في موار
 الموضع المطوية جفاف البلى لو كان الصواب معتد بالحيث
 بعد ذلك اخلا لا بالموالات فيه احتمال **قوله** والمهر في
 الفضلات مرقى في فضلات الصور فالمراد بالفضلة ما يتو
 حجب الموضع وان تغمر احد الماهود منه ولا يهرق يكون
 كف واحد او اثنين شيلا كما هو الوجه على العنق **قوله**
 والماله يدرى بهرقة وهو الاصح ولا يجوز السج بارها
 ولو استوجب اعضاء الخيل بطل الوضوء لتقدير المهر
قوله خطبا يرتفع ان امكن والاصح عليه وليس في
 موضع الغسل هذه العبارة لان من هنا فتنه بحرق اليد
 ان البقرة اما ان يكون في موضع الغسل والمهر في الاول
 اما ان يكون بين يديه او لا وعلى التقديرين اما ان يكون
 ايضا المار الى البقرة بحيث يغسل وكان ملحقها طاهر
 كمن تكرر المار بحيث يغسل الغسل ولا يجب النزوع وان
 امكن وان كان ملحقها نجسا فان امكن النزوع ولم ينزعه

وصول الماء الى البشرة فلا بد منه لتطهير الجلد ان لم يكن
تطهير بدون الشرع والامسح على ظاهره مع طهارته و
كان نجسا جعل فوقه طاهر من هذا الموضع وان كانت
في موضع وضع المسح فهو النجس في موضعها ومسحها تحتها
ان اعلى الشرع ولم يضر يصل الماء الى البشرة لوجوب الصاف
التي يحل المسح وان تعذر الشرع مسح عليها مع طهارتها
وهل يجب المبالغة لوصول الماء الى البشرة اذا كانت تحتها طاهر
هل لم يتضرر وصول الماء اليه في اي احتمال قوي اذا
يقطع اليسور بالمعصوم ومن هذا يعلم ان قوله في الجواب
شرع لا يقيم على المبالغة وكذا قوله والامسح عليها ولو في
موضع الغسل ايضا لا يقيم على المبالغة ويظهر ذلك بانماثل
قوله ولا يجزئ ان يوضأ وضوء غيره اختيارا ويجوز
الضربة ولم يجد من يشرع وجب الاستحباب في توضي
هو التيمم لانها منه وكون الغسل لا يخلها التيمم ولا
توباعا كما نحن ولا بد ان يراعى مائة التيمم لاهل الغسل
لا الصبي **قوله** ومن دام به السلس يصل الى ذلك اي يصل
وهو كذا لا يضره ودام الحدث لم يجد حدث اخر لانه
دام السلس وهو متوخر يخرج البول الخارج من كونه متوخر

المرء في وضوءه

نحو

في حق الاستماع الكيف جكح **قوله** وتبين في الكيفية
وهو حسن لان زمان الطهارة والصلوة وان سقط اعتبار
الحدث الخارج فيه الا ان زمانه على ذلك لا يدل على سقوط
اعتبار الخارج فيه فيجب اجزاء الحدث عليه فلهذا في وضوء
لعل صلوة كل من يجب عليه تحريم زمان انقطاع الحدث بمنزلة
الطهارة والصلوة ان جاز ويجب اجتنبه في منع النجاسة
من التقدي كالمخالفة وكذا اللبثون والمراد من عليه
البطن من يمسح او يمسح **قوله** وكذا اللبثون اي يصل
وهو كذا كغيره وهذا هو مقتضى الشريعة في الملاقاة وهو لا
صح ولا في اختيار في طهارة الحدث في الصلوة
توضاء ديني هذا هو المتصور بين الامم اسبغوا
صحيح والملاقاة بالسلس فيما سبق فان امكنه
فعل الصلوة بطهارة بان يترك زمان انقطاع الحدث
وجب وان تعذر ذلك توضاء لكل صلوة ولو طار
الحدث في الصلوة لم يقطعها وضع الا ان اراد
هذا ان كان ما يقرن منه باليد والاجعله على اليسر
للاثر في اليدين **قوله** وهي النجاسة هي بسم الله وبالله
الامام ايضا **قوله** وغسل اليدين مرة لغسلهما باليد

القاطع قبل العرق ولو لم يمتدحمت تداخلت وانما يجب
 الخل المذكور اذا كان الماء واسع الرأس يمكن للعرق
 منه وهو دون الكر ولم يكن هناك مانع من تجاسد الي
 اذ هو في تصور الماء وموضع ابتداء هذا الفعل بفضل
 الزند والحق في الذكرى استحباب الفعل اذا كان الماء
 ضيق الرأس يحصل مقصود الفعل بلاضاف الى باقي
 الاعضاء والمضمة والاستنشا ق نالانا وان يند
 الرجل بظاهر ذراعيه والراوي يلائنها هذا في الفعل الاول
 اما في الفعل الثانية فيالعكس فيها **قوله** والوضو بعد
 ليحصل كالالسباع والحق في الذكرى كون ماء الاستحباب
 منه لان سباع الوضوء لا يبلغ للذ **قوله** والواكفلة اي
 قبله **قوله** فمن يتغن للحدث اذ المراد ان من يتغن للحدث
 حصول للحدث منه في الزمان الماضي وشك في طم الطهارة
 بعد في زمان آخر فان الفكر واليتيقن يمنع اجتماعها
 في وجود امرين متنافيين في زمان واحد لان يتيقن
 وجود لحدتها يتيقن عدم الآخر والتكثرة احدها
 يقتضي الشك في الآخر وانما حكمه بوجوب التغير لان
 لان المتعارف الا من الامر اليقين الوجودية يقتضي

بقا به اذ لم يشغل عنه الي يقين ووجود متنافيه وهذا حكم
 يوجب عليه اما من يتيقن في الحدث والطهارة وشك
 في التأخر بان علم وجودها في اللحظة ولم يعلم للتقدم
 والتأخر منها فقد اطلق الحكم بموجب النظر ايتم وهو
 قول متقدم في الاستحباب والاصح ان ذلك ان لم يعلم حاله
 قبل زمان الطهارة والحدث الكوكب فيهما بالتقدم و
 التأخر فان علم وعلم المتعاقب بين الطهارة والحدث
 بحيث قطع بعدم توالي حدثين وطهارة في فانه ياخذ قبل
 ما قبلها والاخذ بفسله على اصح الاول واستنهاجته
 او شك في شيء من افعال الوضوء بعد انصرافه في طم الطهارة
 اي بعد انصرافه من الطهارة اي فراغه منها بجزء الوضوء
 بقية موضعه الذي نوضاه فيه ام اوفى الدر وس
 لاحتل الانصراف على حقيقة راد قوله ولو تقدر البسمل
 من يتقى بعد الوضوء في موضع وضو بحيث لو راوا انصراف
 لاملة والحاصل ان شك بعد الفراغ من الوضوء لا يثبت
 الي اليقين الخارج في ذلك ولا ظاهر لما ان انه لم يفرغ من
 الوضوء الا وقد اكمل افعال الوضوء ببق على اعضائه فانه
 اخذ من حية وابطاؤه سواء كان غسل فلك دلجا او

منه بالانه بال الوضوء وبذلك ورد النص وفيه مائة
على قبا والمه الات ما بقي من الليل **ور** ويعيد المصلاة
لو غفل احد الخريف لانه صلى فيها ساعة واحدة او ناسيا
او جاهلا ويجب المصلاة في الوقت ومخارجها على الناس
والعامد وعلى المجهل في الوقت خاصة على الصحيح فان قيل
المصطفي صلى الله عليه واله صلوات الله عليه نعمت على ان
قوله ترك شبرا بالفضل للترك وهو لا يكون الا مع العلم
بالنجاسة وعدم امراراتها سواء رتبها حال المصلاة ام لا
ولا يعيد الوضوء لعدم الحدث واجب ابن بابويه
انما لو كان الخارج لولا ادب ما اذا كان غائرا لم يعيد على
بعض الخيارات هو ضعيف **ور** ففجوا من كتابه ان
لمحدث قوله ان احبها المنع وهو الاصح لما مره تعالى
لا يمسها الا المظهر **ور** وقال ابن ادريس يكره وهو
ضعيف ولا روايته اصابت به بعض البدن والمأهرن
الظفر بالبدن وان كان ما زاد منه محل تروكا للشر
والس والرب ان المراد بالكتابة قوم حرف القرآن
ومنها التثنية والذخيرة وفي تحريم لمس اللزب
توقفنا ليس من جملة الكتابة لان الامور المحمودة

ليدل على صفات الكائنات من الغراب والبناء والاعتبار
في ذلك بالنية فلو كتب كاتبة بنية ايها من القرآن حرم فيها
على من علم ذلك لصحة اخفاء المسلم وانه لا يعلم الا من قبله
ولو كتب لا يكون الاخرى كالاية الطويلة بنية عدم القرآن
فهل يوثق بغيره فيخرج التوب عن كونه والحرم اخرى لان
بصاف ذلك باللحن يقتضي القطع يكون قرانا فالواجب
اه على اصح الاقوال واشهرها بين اصحاب **ور** انزال الماء
يقطع ولو ما الى الماء المعهود الذي هو المني وذلك اذا علم
كون الخارج مينا **ور** ولو اشبه استبر بالذوق وقبوله
اي لو اشبه الماء الخارج فلم يعلم كونه مينا فالمرجح في
ذلك الى اوصافه الخاصة به وقد ذكر المصنف هنا ثلاثة
الذوق بفتح الدال وهو حجب فيه رفع ومنها قسور البدن
عقوب خرفه وذلك لان كسرا الشهوة ومنها مقارنة الشوق
لخروج من الذذبه ومنها مقارنة الشهوة لخروج من مع
الذذبه ومنها راحة الطبع والبعين وبياض البصر فانما
هذه الصفات متلائمة غالبا فان تحذف بعضها فانه يكون
بما مضى فيكون وجوده وحده ان كانت البنية مكا
مرج به جمع **ور** وبكى الریش الشهوة بينه على كل ما

يعبر

تجرد منه على الدقة اعراض وهو ضعيف القوة فلا يقع في
 تعطف الحكم به ولكن ثابت بالنسب والابحار **قوله** يقتل
 الشيطان اذا وجد مناه على جسده او ثوبه الذي ينفرد به
 الحكم بكونه جنبا بالنسب والابحار وتحويله على ظاهر الحال
 ولو كان صياحه بوجهه ذلك مع الامكان ويتحقق با
 شكل اني عشرة سنة كما صرح به العلامة في النسخ والمراد
 بالثوب الذي ينفرد به هو الذي انما لا يشترك فيه غيره
 فان شاركه آخره اياها ليس فيه دفعة كالخفاف او على
 الثياب اذا لم يعلم صاحب الثوبه فلا غسل عليها على
 معنى البراءة بالنسبة الى كل منهما فلو علم صاحب الثوبه
 فالمنى منه لاصالت عدم التقدم **قوله** وحذر مغيبه
 الشفة ويتحقق بالثوبين اللذين يبركان بينهما **قوله** وان
 اكل وهو على ما قبله والمراد وان يترك **قوله** كذلك
 وبرا للبراءة على الاشبه هذا هو الاصح **قوله** وفي وجوب
 الغسل على الظلام تروى وجزم على الذي بالوجوب
 والوجوب هو الاصح لا حديث على علمه الا انكر على
 المضارة الرب ان التاويل كاعلنه وجوب الغسل
 كان لحدوثها بينا او صغيرا اختص الوجوب بالكلية البالغ

وان تحققت احكام الجناية للصغير فمنعه الوطى ما يحرم
 على الجنب حتى يغسل فوجب اعاده عند البلوغ والعوض
 الوجوب ووطى المهيمة وما خرج **قوله** التي معارضة الغسل
 المراس ووجب فيها ما سبق والمراد بالمراس هيئتها ما بينا
 ول الرقة تغلبا للمهية كوضو لغسل الغسل حيث انه
 لا يرتب في اجزاء العضو الواحد وح فاذا افارن بالنية
 اي جز كان منها اجزاء **قوله** او مقدمة عند غسل اليدين
 المتوجب في الغسل لانه اول الافعال وكن اغسل المضمضة والاش
 ستشاف **قوله** باي شيء خلا الى العادة ويتحقق بالماء
قوله ولو كان لا يمكن بان يكون جريانه باجزاء المنسل ثم يما
 منه ثم يماسر الى اليدين واليأس بل يخط الجرح برأها
 الاعضاء التي في الجاهات اليمين واليسار وجازل بذلك
 الاشعار جزم وجوب الترتيب في العضو الواحد قبل
 اعملا لا لوجب غسل الشرة بين الاعضاء عند كل
 واحد منها من باب المقدمة والعوضان والسر لا اولى
 لغسلها مع احدهما بل يفتخر وان غلها معها كان
 اعملا **قوله** وبقط الترتيب بالمراس على الاصح خلافا
 لشيخه ويتحقق بالارتماس في اياء مغارة ثمانية اذ اعملا

قائمة لما اى حرام كان من الذبح مع الباع الباقي بغيره
 وتخلل الشعر الكثيف والعاطف والعنق من ذبح العين
 ودماسق الى افهام بعض الطلبة من وجوب مقاربة
 النية في الانحاس بجميع البدن بان يوض في مثل
 له جفاته ينوى فهو من المذقات ومضى وحد الرأس
 لعله انفى بفعلها ان لم يتحقق طرح بانى الوجه مع
قوله مسنون سبعة اى مسنون الكيفية **قوله** الاستبرأ
 اذ لا يرب ان الاستبرأ يقتضى بالبول اذا كان جلا لانه
 تلى على خلاف في الجرح من اخرا المني ففعلها ذاق الحار
 عة بوجوبه هو اولى ثم يستبرأ من البول بالاجتهاد والذ
 كورا ما غير المنزلى فاما يستبرأ من البول ان كان قد بال
 قبل الجماع او بعده والافلا استبرأ من حق ولا شمله من
 البول المنته بعد الغسل ولم يستبرأ **قوله** وغسل يديه
 اى قبل الغسل وحد هذا الغسل من المرفقين **قوله** طهر
 اليه على الجسد اى دله وجوبه ابن حنبل **قوله** وتخلل ما
 يصل اليه اى استظهره **قوله** والشل يصاح اى بمقدار ما
 من لا طلب السباع ويحرك دونه ما صرف عليه اسم
 الغسل فيحرم عليه قراءة الغزيم الا برفع وحى ذاب

الوجبة وكذا ابعاضها حتى المشترك اذا نوى به لحدما
قوله ودخول المساجد والقبائل اى عابري سبيل
 وكل اذ كان في المسجد طريق لآية اما الزيادة في المسجد
 فانه يحرم كالبيت **قوله** عدا المسجد الحرام ومسجد النبوة
 فانه يحرم فيها الاجتيان وغيره اجزاءها والصوم
 عن اهل البيت عليه السلام واردة بذلك **قوله** ولو اظلم
 فيه لم يمتزج وبترايب المسجد وعينه يجب شربه
 وان كانا من النياب والساعة الى ذلك يجب الامكان
 ثم قصد اقرب الابواب اليه والجوزر الغسل واناء
 ساوى زمانه ثم اذنه التيم او قصر عنه والتمزج بغير
 التيم ولو دخل جنب فكالجنب فيها عند بعض الامامية
 وليس بعيدا لما يرضى كالجنب لرواية لى حمزة الهافى
 عن البارقي والنفاء واحايض في الغنى للالطاف على
 مساواتها الصلح للحكام الاما استثنى **قوله** ووضع شئ
 فيها على الاظهر وهو الاصح للضى الوارد بالنفى عن
 ذلك وهو الى على التحريم والعقيد باستلزام البيت
 اطراح له والافزق بين الوضع من داخل المسجد فانه
 عملا بالاطلاق **قوله** والاكل والشرب مالم ينفصق

والجرح

ثلاثا لا ينفرد الكراهية ح على الطه وبتجيب عن الذين
 ولما سبغت اذ غفر وقيل بتجيبه **قوله** ولو لم يكن بالاجد
 الغسل اعادة البول ولا يجتهد والمراد ان المنزل الرجل
 اذا ارى ببلانته لا يحتمل كونه منيا بعد الغسل اعادة لان الطه
 انه في جوف في الجفجف الامع البول ان تقاياه الذي يرد
 به ثم ان لم يكن اجتهد لوقتها لان الطه ان البطل من ثبات
 يار البول وكذا لا يجتهد مع البقية ولكن بشرطها تعذر البول
 الامع امكانه فانه يعيد الغسل والصبر خمس الاول ان يبول
 ويجتهد فلا شيء عليه في مخرج في قول الامع البول فان قيل
 لم يرد صدق عليه انه فعل احدها الثاني ان يبول ولا يجتهد
 وفيه الوجوه الثالث ان يجتهد من غير البول وفيه وجوه
 فتح تعذر البول لا شيء عليه ومع امكانه يعيد الغسل واذا
 شربا اعادة وفي منطوق قوله اعادة الامع البول والاجتهاد
قوله ولو احدث في اثنا غسلك فيه اقول اصحها
 الاتمام والوضوء بل الاصح الاتمام غير وضوء وقيل ينافي
 من راس والمراد بالحدث هو هذا هو الاصغر لان تحلل الحدث
 لا كبر وجب الغسل قطعا ولا فرق الرئيس والمرتب في
 ذلك اذا كان للحدث قبل اكمال الرئيس قطعا وبغير الشرح

فيه ولو كان غير غسل الجارية فالانعام ثم ان كان قد فعل الوضوء
 اعادة لا **قوله** شفاؤه بل طهش الاصغر **قوله** ويجزئ غسل
 الجارية عن الوضوء بل طهش الاصغر **قوله** ويجزئ غسل
 وفي غيره تردوا ظهروا انه الجرحى هذا هو الاصح لقوله وكل
 غسل معه وضوءه الا غسل الجارية **قوله** وهو في الغلب
 انه قبل ما الغلب لان دم الحيض قد يكون بخلاف ذلك لا العقر
 والكثرة في ايام الحيض في ايام الطهر طهر وهل
 يجمع مع الحبل المرح الاصح انه يجمع **قوله** والله تكت الاطوار
 في ذلك كما انه لا خلاف في ان الكثرة عشرة وكذا الكلام في
 ان ثلثة ايام بليا بها فلا يكون الحيض اقل ثلثة ايام بليا بها
 وبغيره التي الى على الاصح وحقيقة ان يكون الدم فيها على
 الايض المجيب متى وضعت القطنة وصيرت قلوبا به
قوله ولو كان في جولة عشرة اى كل زمان الدم
 ثلثة ايام في جولة عشرة ايام اى لم يزد جولة الزمان المستعمل
 على الثلثة على عشرة ايام كالوراء الاول والخامس والسادس
 او الاول والثالث والخامس وتكون ذلك ففي كونه نصفا
 قوله ان لا صاحب احدهما به رواية مرسلة انه يغتفر
 احدهما العدم بل ينسبها الى التوالت كما سبق **قوله** وما يبي ثلثة

الجرحى

حكمه في نية البول
 والواجب

الى العشرة حينئذ ان اختلف لون الدم الى الله تعالى انما عاين
 الثالثة دم عذراء او قرح فان المشيمة طرية **قوله**
 ومع الجنين او ما سبق من الدم يكون الدم كالجيش
 اذا انقطع على العشرة فان تجاوزها فاما ان يكون للمرأة
 ذات عادة مستمرة فانه ترجح الى ما فيها بمعنى انه يحصل
 لها الذي فيها ونزول الدم العشرة ان نزلت العادة هليلين
 وما سواها استخاضة فيبقى صوم العادة الرابع من صوم
 والصلوة فيبقى فيما بعد ان كانت قد تركت العبادة بعد
 اما ان يكون مبتدأة وهي التي لم تستمر لها عادة اطلاق
 اما مضطربة وهي التي استقر لها عادة في الحين ثم اضطرب
 عليها حال الدم ونبتها ورفض المبتدأة والمضطربة
 مع الجنين وزان ترجحا الى التميز بان الحظ حال لون الدم
 فان كان في تلك المدة مختلف اللون فيصنف بصفة الحين
 بصفة بصفة بغيره وكان مع ذلك ما هو صفة الحين استقر
 ثلثة ولا يزيد على عشرة فعليه ان يحكم بان كان بصفة الحين
 حينئذ وما عدا ان استخاضة وهو بغيره فالحكم بان بصفة الحين
 بلوغ العشرة فيه قولان ولعلنا جوفى فان اقل العشرة
 ومع فقد ترجع المبتدأة الى عادة احدها واقرانها

المزاج

المزاج ايضا اقرانها من الابوين او من احداهما كذا
 والحوادث فلكالات وبناتهن ونحوهن والادوية
 البرية انما خذ من عاداتهن فان لم يكن لها اصل او كمن
 ولكن انضمت عاداتهن بحيث لا يكون فيهن سادتها
 فان مع وجود العادة الغالبة يمين الرجوع اليها رجعت
 الى عادة اقربها من بلدها على مرجع البري الاسد مقدما
 الاصل وما يبق للدم طرية من فكر الترتيب بينهن وبين
 الاصل فان لم يكن امكن من ذلك رجعت الى المضطربة
 به الى الروايات اي فان لم يكن البتة من فكر او كمن اختلفا
 في العادة فشرط ان لا يكون فيهن عادة غالبة رجعت الى
 والمضطربة الى الروايات اي تحضها بما دلت عليه الشواهد
 من نفاذ الدم المبيض واذا لم يرجع المضطربة الى العادة الا بال
 والاقرب فان وجود عادة لها منع من ذلك في نظر الشارع
قوله هي سنة كل شهر او سبعة او ثلثة من شهر وعشرة
 من اقرب او الروايات المذكورة في سنة ايام من كل شهر
 على ان يجعلها عادة لها او سبعة ايام كذلك فلو كان من شهر
 عشرة من اقرب او ثلثة من شهر فلهذا الترتيب وتخصيص
 العذراء في شهران المروية من الشهر الا ان جل دليل على

زمانا بخصوصه فيجب اتباعه **قوله** وثبت العادة ان
 اراد بالعادة المستقرة عددا او وقتا معا فلا بد من كون الزمان
 هلاليا لينصهر تكرار الوقت وان اراد اعم من ذلك وهي
 المستقرة ولو في احد هاتين الشرائطين يستقيم تفسيره بشرايط الحيض
 وهو الزمان الذي يمكن فيه حيض وطهر جميعا ان لا يوجب
 انها لا يثبت بان الشهر الواحد لان الواو لا يقتضي العود **قوله**
 ولو لم يأت احدى نوبتي في زمان العادة بخلاف سنة الحيض
 وقيل العادة اذ بعد ما بصحة وانصرفت فيه شرايط الحيض
 بان كان لا ينقص عن ثلثة ايام متوالية ولا يزيد على عشرة
 وتجاوز مجموع الدم الذي في العادة مع الذي قبلها او
 بعدها العشرة بان كان زمان العادة خفة مثلا والذكر قبلها
 او بعد حاشية ونحو ذلك ان لو كان المجموع عشرة فادون
 فلا ريب في ان الجميع حيض مالم تعلم خلافه فان الاصح ان
 الترجيح للعادة المستفادة من الاخذ والانتفاع على التميز
 لانها ادق فيحكم بان زمان العادة حيض وما سواه
 استخاضة والعدل الشيخ في النهاية وهو مرجح التميز على
 العادة المستفادة من الاخذ والانتفاع اعتبارا لمكان الدم
 الغالب وهو ضعيف **قوله** وتترك فانت العادة الصلوة

والصوم بروية الدم وذلك امرت الدم في زمانا عادت بها
 لا قبله ولا بعده بل صاحب الصبر المسمى ثلثة التزم الصلوة و
 نحو ما على الحيض **قوله** وفي المبتدأ والمضطربة منه
 والاعتياط للعبادة اذ لا حتى يتيقن الحيض منه التردد
 من ان اوصاف الدم علامة فيكون التمكن بها او من شدة
 اضطرابها فلا يترك للعلوم بثبوت الزمة من العبادات
 بحجة وجود المحتمل والاجب وجوب السبر الى ان يتبين
 ايام فنية الحيض **قوله** وذات العادة لا تظهر بعد عا
 وثمانين اذ يبين دلالة الاستظهار الى ثبوتها ولما دبرته
 العبادة مع استمرار الدم ينصح لها ان ذلك الدم المستمر
 بعد العاقبة حيض اذ استخاضة ثم يقتل بعد ايام الاستظهار
 الحيض وينبغي افعال المستخاضة ولا يجب الاستظهار على
 الاصح **قوله** فان استمر والاقتضت الصوم اي فان استمر
 الدم الى تجاوز العشرة فما قبله جبري لكن يجب عليها قضاء
 الصلوة والصوم زمان الاستظهار وان لم يستمر الدم
 بل انقطع على العشرة فحجها حيض واما ما قبله العادة
 بط كونه في زمان الحيض فيجب حج قضاء الصوم العشرة
 ولو انقطع الدم لاول العشرة احتلت وقضت الصوم

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الصلاة

في الصلاة

فيان الدم خاصة ان لم يبق الدم في العاشرة وينقطع عليه **قوله**
وقال المير عترة فالحمد لكثرة حكمه الا في الجرائع والاعذار
فقط كذا في الاصطلاح وحده ابو الصلاح بلسانته وضعيف **قوله**
ويجزم على وجوبها انه في دون ما سواه من تحريمه بالنهي والادب
واما عدم التحريم ما سواه فهو المشهور وحرم المرتضى الاستماع
بما بين الرقعة والركعة **قوله** ولا يصح ملائمتها اى لا يصح خلاف
الحايطين عند ما اجازوا في حرم فعله بشرط ثلثة الدلائل يكون
الزوج قد فعل بها فلم يدخل مع ملائمتها وان كانت حايضا
وان يكون الزوج حاضرا او في الحكم الحاضر والمراحم الحكم الحاضر
من كان قريب الى الموضع حتى يذهب حيث لا يتق عاوه استعلام
حالها فالابواب غلبت بحيث يعلم انتقال زوجة من طهر الى آخر
بحيث ما علم من حادتها ان يطلق فان صادق للمحيض
فلهو صحيح وان يكون خاليا من حلي الماحل يصح ملائمتها وان
كانت حايضا وانما ترك الصبي الشوط الاخير بما استلزمه من التخيير
لا يباح للحل لم يجب عليها الفل مع التنازل اذا كان في وقت
عبادة مشروطة بالفل او كان في وقتها عبادة كذلك
وقضاء الصوم دون الصلوة الرقعة ويجب قضاء الصوم
فيان للمحيض ويجب تدارك ركعتي الطواف لو حاضرت به

وبره

وليس ذلك من الضار في شيء وحل يجوز ان يسجد لو سجدت
الحجرة الاشبه نعيم لا يجب ان الجواز اعم من الوجوب فكما
لا يتعارضه للنافذة والاصح الوجوب ولو ثلث الحجرة او تمتعت
فما الوجوب بطريقا على والفرق بين السماع والسمع ان السماع
لا يصفا مع والملازمة بالحجرة الحجرة من العزيمة فاللام للبعد
قوله وفي وجوب الكفارة على الزوج بوطئها سر ويا ندم
طها الوجوب قد اختلفت الاخبار وكلام الاصحاب في ان
على المايض في موضع الدم موجب الكفارة ام لا والاصح مع
الوجوب للملازمة من الجميع بين الاخبار لا يحمل على الاستحباب وما
ذكره المحقق من الاحتياط واصل السيل **قوله** وهي دينار
ادله دفن في سطر ويرى في آخره للملازمة دينار القروب
من الذهب الذي كانت قيمة في اول الاسلام عشرة دراهم
يتعين الدينار فلا يرجح قيمته مع امكانه ذكر المصنف في
واعلم ان اول المحيض وسط واخره يختلف باختلاف العادة
فاليجوز لادل اول المحيض لذات الثلث موضع الثاني لذات
الستة ومع الثالث لذات الستة واسم الرابع لذات العشرة
على الاصح وقبل اعتبار ذلك كالمحيض فقد تحلوا بعض
العادات على ان الاول والوسط ويكره للحضاب وقرا وما

هذا هو

الأكبر والأبيض والاشقر
والأصغر والأصفر والأخضر

كالجلب وقيل يحرم للجلب ومنع قراءة طهارة على سبع آيات
قوله وطهارة قبل على الأصح وقيل يحرم **قوله** وإذا كانت
بعد دخول الوقت ولم يصل مع لها مكان فثبت أنها يجب
القضاء إذا أدركت قدر الصلوة كاملة الأعمال والشروط
والجلب أخف صلوة يمكن من تلك المرأة فلا يجب بدونها
ذلك لا امتناع التكلف بعبادة لا يعجزها عنها **قوله** وإذا لم
مركت من آخر الوقت قدر الطهارة والصلوة وجبت إذا
ومع الإحمال قضاء لا يشترط أدرك جميع الصلوة في آخر الوقت
ليتعلمت بها وجوب فعلها أداء ومع الخلط بالاداء قضاء
بلى يكفي أدراك الطهارة ومركتها لأن ذلك كان في كون الصلوة
أداء على الأصح كما يأتى **قوله** وإذا لم
الجلب كان لا بد منه من الوضوء قبله أو بعده وحين الوضوء
لا دخل له في العمل فإن كل شيء طهارة بالاستقلال ما يتوقف
عليه استحالة الصلوة فلو اخلت به في زمان قبل الصلوة
ثم أتت به صح ما علة **قوله** ومنها من الغلب أصغر
بأنه رقيق الغالب لأنه قد بقي دم الاستحاضة
بعضات الحيض وبالعكس لأن الصغرة والكثرة في الدم
الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر ومن المان دم الاستحاضة

قوله

الأكبر

الأكبر والأبيض والاشقر ولكن ما تراه بعد عادتها
مستقر في قلة على الأشهر فهو استحاضة لما لا يكمل الاستحاضة
لرفع ما عاده يتوهم من أفراد دم الاستحاضة بالحيض
الحكامه وتعين صفاته أن معرفته وجوب أن الأحكام
عليه يكون بالنظر إليه ما لا استقلال وإن لم ينظر إلى
وليس كذلك الواقع لأن الدم متى أمكن كونه حيا
حكم كونه حيا ولم ينظر إلى صفاته فكانه لما قال ودونها
في الغلب أصغر بأمر رقيقه فلهذا التسل كونه الدم
استحاضة كونه الدم استحاضة في الغالب يكون الدم
في الغالب يكون الدم بهذه الصفات فقال لرفع هذا لكن
ليس التسل كونه لا وصفه كافي في كون الدم استحاضة
بل لا بد من استبعاد امتناع كون الدم استحاضة حيا أو
نفا سائما تراه بعد عادتها مستقرا أي قريبا من زمان
الحيض كطهارة شديدة على الحرة وبعد غلبة النفس
ما كانت على الاختلاف فيها وبعد الإسهال وقيل البقي فهو
استحاضة لا تمنع الحيض والناسخ عنه لم يمنع كونه
والمانع للحل جبا على أن الحيض الجامع بحيث أنه يكون
الدم للناسخ في أيامه استحاضة وقد تقدم ضعف هذا
القول فيجب من الستم ولا بد من التمييز لأن الغلب للمرأة

كونه الدم الخارج تخرج في باطنها ولا العنبر
 ولو كان حيطا هو وصلي لا قبله اي الدم في هذه
 المواضع استجابة ولو كان غيبا او البصير بالعين والظاهر
 المهرتين هو الذي **ويجب** اعتبار ما كان يخرج بالعين
 النظرة لانها مع ذلك تغير طرية في قوله مشقة الدم لا
 تخافه تلتزم استجابة اعتبار الامور احكاما على
 مرتبة عليها الا ان يلحق بالعين النظرة والملازمة ما فيها
 الذي يلي باطن النزع والبريد على ذلك فيجب عليها تغير
 لمرقة النظرة او غلبتها وخل ما ظهر من فرجها وهو
 ما يباروه منه عند البلوس على التدين والوضوء لكل
 صلاة الثانية ان يغسل الدم النظرة والملازمة به فتولد
 بالانها وظاهرها جميعا فيجب عليها مع سابق تغير
 الحقة او غلبتها لان الدم اذا استوجب النظرة لم يكن
 له من حق اصابة المرفة والغسل لصلاة الغداة وان
 سأل الدم والملازمة لانهما من النظرة والمرفة التي تفرق
 كاد على قوله في الخبر الصحيح فان كان الدم اذا سك
 الكرى سبل من خطه حليا لا فيجب عليها مع ذلك
 سلا لاخر انه لا يدرى المظهر والعبر في بينهما بان يقدم
 هذه فاعرف الاخرى وانما يشترط الجمع لكثيري قبل واحد فان

اختلاف

اختلاف انفراد كل واحد منها بغير من غير جمع بينهما حائرا
 وكذا التولية للعرب والغناء ولو انها ارادت صلاة التوبة
 فالتا للجمع بينهما وبين الفرض بغسل واحد فلو ارادت
 فعل واحدة لا يسيل كفا عاغل واحد واحد لا يصح لكن في
 قرب النافذة من طلع الفجر ليجوز الجمع بين النافذة والفرض
و اذا فعلت ذلك صلتها طاعة للمراد ان احكام
 الطاهر تجري عليها مثل دخول الساجد وقراءة التزم
 وغير ذلك لانها طاعة حقيقة لا فطر يخرج للحرف منها
و لا يخرج بين الصلوتين وضوء قبل هذا مستدرك
 لتقديم قوله والوضوء لكل فلنا يمين فرق لطيف فان
 ما تقدم علم به وجوب الوضوء لكل صلاة وليس
 من لوازم وجوبه لكل صلاة من الجمع بين صلاتين يتو
 لان الوجوب اسم من ذلك فان الشيء قد يوجب ولا
 يكون شرط الا ان هذا كالمستغنى عنه لانا وجب الطهارة
 قد علم كونه على وجه لا يشترط ما استغنى عن البيان ان علم
 انه لا فرق في المنع من الجمع بين صلاتين وضوء بين
 المصليتين والمند وبينه وبالقرين والابد من المارة

اسم در نه ريكويد
 دل ريسر لور ريكويد
 اسم در نه ريكويد
 دل ريسر لور ريكويد

في الغسل

في فعل الصلاة فقيب الرضوء لا يتم لمجرد الطهارة والغسل
انما هو عن قدر الضرورة والباس بما لا بد منه من نحو الخوض
في الماء والالتصاف بالجماعة اذا لم يطل الزمان كثيرا
وعليها الاستطاعة منع الدم من التعدي
بقدر المكافاة وكذا يلزم من به الباس والجلد للجماع
الاجتناب على ذلك بخلاف المخرج فان العصب المخرج
غير واجب عليه كما دل عليه الخبر عن الصمعي ما يعبر
ما اصابته النجاسة من التلونة والبرقة فلا يجب عليه الغسل
ولا يكون التماس الامع الدم ولو لم يمتدحها
لأنه في حالة حكم بوجوب الغسل خروج الولد وحده
لا يكون الدم نفاسا حتى يراه بعد الولادة او بعد الخلاف
بين الاجتناب في ان الدم الخارج قبل الولادة نفاسا لا يغسل
في الخارج معها فذهب المصنف الى انه ليس بنفاس ولا
في الكثرة المرويات اشهرها انه لا يزيد
على الكثرة التي استلقت النجاسة وكلام الاجتناب في الكثرة
التناسي والاحج انه لا يزيد على عشرة ايام **قوله** ويعبر بها
حين استطاعة قبل العزة فان خرجت الشبهة فغسلت

في الغسل

في الغسل

في الغسل

إلى الردايات ولاها ووات العداة إلى التفرقة
 للحسين يدل على البوع بخلاف التناسل لمصونها بالكل
 لا العدة ينقض بالحض دون التناسل غالبا ولو حلت
 من زناه وارت فرأى في زمان إلى حسب التناسل قرا
 آخر وانتقضت به العدة ولو تقدم عذبة الاقرار
 قيل لا يشترط ان يكون بين المحض والتناسل اقل الطهر
 بخلاف المحض والاصح خلافه وما سوى ذلك من الحكم
 فلهما سواء فيه والسرقة ذلك على ما ذكره ان التناسل
 حين احبس بالادبوت عليه احكامه الامتناع
 عليها ولحد الا في النية **قوله** والفرق فيه استقبال
 البيت البتة على الحدود التولين بل الاصح الوجوب لورد
 الامر به الاصح اشتباه التبتة فيستط ولا فرق بين الصغير
 والكبير الذكر والاتي اذا كان محكما باسلامه ولا يخفى
 ان عبارة المصنف مقلوبة لان التبتل به هو الميت و
 كفيه ما ذكره للمص والفرق منه كونه بحيث لو لم يكن
 مستقبلا **قوله** والمنون تبتة إلى مصلاه هذا انما قر
 خروج رقبته ظاهرا وبه الموضع الذي تكبر الصلوة فيه
 من يديه **قوله** وتلقينه الشهادة بين والاقرار بالذي عليه

في الحديث

والائمة عليهم السلام وكلما اخرج الذين انتم لهم يقال
 غلام لعن اي سريع الفهم والنجى انه تلقينه الاقرار بالبعث
 في العبارة كذا لانه داخل في تلقينه الشهادة بين في رواية
 بلقن كلمات الفرج والشهادة بين وليس له الاقرار
 بالائمة ولا حذره **قوله** وانما تنقض عينه وبطريق
 خوه في المتنبى الخلفا في استحبابهما قال فيه يجب
 ان شلجبا بعصاية لئلا يترج في طياه ويقع قوة
 ويدخلها الغوام لا جوفه ونفع بذلك فطره **قوله**
 وتعيداه الى جنبه ذكر الامحباب قال للمص في المعبر لا
 اعلم به نقلا عن ابن ابي عمير عليه السلام وليكن يكون للاج
 الناسل واسهل الادراج **قوله** ويفضي ثوب الضمها
 جامع وفيه سر الحيت وصيانه **قوله** ويقرا عنده
 القرآن اتفاقا ويجب قراءه ليس و الصافات
قوله والاسراج عنده انما مات ليلاد ذكر النجاة والصحاح
 وفي حديث ان البار قبض امر ابو عبد الله بالاسراج
 في الميت النجا كان لكيه حتى قبض ابو عبد الله عم
 وهذا وان لم يكن عن ذلك الا ان استهمل الحكم كان
 في شؤنه لان لايل السن بنساج فيها **قوله**

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

الامع الاشتباه فيعتبر بعلامات الموت نحو انخافض
ومثل ثقله واشتراد جلده وجهه ولغلاخ كفه من ترشه
واسترخاء قدميه ونحو ذلك فان علم بها الموت والاصيب
المصر ثلثة ايام ليلا بعد ان قتل مسلم **قوله** ويكره ان
يخضر جنب او ياتقوا ما ورد ان الملائكة تنادي بخضوها
وقول ويكره ان يجعل على بطنه الحديد ذكره في المشيخات
واكثر الاحتجاب واستحباب ابن الجبيل لمنع بوبلن الميت
وتوقف اللحم في الحكم لعدم النض عليه والاصح الترابية
لنض الاحتجاب بذلك **قوله** تغيبه بمار السر ثم بمار
الكافر المراد بما اخرج فيه من السر والكا فمراد ببيع السر
لا سم بحيث لا يخرج جثته الى ان يصير مضافا وان
كانت العمار لا يعلوه على ذلك بل قد يوحى خلافه
وان كانت الاضافة بكفى فيها اذ لم يلابس **قوله** ثم المرء
هو يفتح الناق للمراوية للمال في البحث على المحلطين
فالمرء به المظالي منها فيجوز التقيل بما خالفه من ان
تتفرقه وكن التعريف به غير انما ونحوه وما تولى بعضهم
من عدم جواز ذلك لنض اهل اللعة على ان القراع هو
للمخالص وعلم له لئلا لان اهل القراع لا يريدون هذا

المغفر

لبي وكيف يصح عنه الحجابة بهذا الماء والاصح تغيب
الميت به مع ان غسل الثانية الخ من حيث انه مرفوع للحرق
ومن حيث انه وقع عليه غسل الميت به في الجمر **قوله**
ولو تعدى السر والكا فمر كعت المرة بالاقراع الاصح
وجوب الثالث نظر الى ان الغلة لا يتطعن بالخرج
فيها فيعمل بالاقراع عن كل من الاعلى والثانية مع الثالث
ولا بد من تغيب الميت من اقية مقارنة الاول الغسل
يخبر في ابتاع نية واحد عند اول الغسلان مشتملة
على جميعها وهي نبات ثلثا كل خلة نية عند اولها وتبين
وقوعها من الغسل وهو الغسل للماء وهذا السلب
لان كالألة **قوله** وفي وجوب الوضوء قولان والاحتجاب
اشبه اثنان كلام الاحتجاب في وجوب الوضوء وعدمه
فقال بالوجوب ففي الشيخ في الطا الاحتجاب واستحبه
في الاستبصار وهو الاصح والبد من مراعات انزال الجثة
الرضية او لا **قوله** ولو خيفه فوجب غسل كل علة
تبر على الاصح المؤلفين وقيل بكى المرة **قوله** وجبها الى القبلة
الاصح وجوب توجهه الى القبلة مهيئا وكيفية كما في حاك
الاختصار لوجه والامر به **قوله** مطلقا احتجب المظالم

فيما حذر الصلوة فيه لرجل يتنى منه جلد ما يوكله فانه
 لا يجوز للذين به الام فيه من التشديد ويجوز للذين به
 بالخص على الضرورة والمراد بقوله ما يجوز الصلوة فيه
 لرجل كون ذلك بالية الى الرجل والمرأة فيحرم ثمنها
 للمبرور مع الضرورة فذوق عليه **قول** واما ما
 جره بالكافور ان قيل اوجب ذلك وهذا هو الخطأ
 والواجب الامساك ما يقع عليه اسم الكافور عادة **قول**
 ويجب ان يقتل الفاسق قبل ثمنه او يتوضأ والمراد ان
 بالقتل ينزل على من اوجب عليه الصلوة فانه تعديه
 على الكفين متب والمرد بالوصف الخبر مع فعل الصلوة
قول وانما زاد الجارية منه غير مطر فبالواجب
 وكذا زاد المرأة ذلك وما سلك من كلامه بشعره بالخبرة
 بكسر الحاء المهملة وفتح الباء المحذرة نوبت في معرفته
 بكسر العين منسوبة الى بلداه جانب داره وبشرط ان لا يكون
 مطرقة بالذهب لا تمنع الصلوة فيه لرجل وزاد في ذلك
 المنع من الطرقة بالحرير لانه اطلاق غير ماحون فيه وهو
 احل لانه منزهة دللت بعين عنها **قول** دخرة لخرقة
 هو لها ثلث درهم ونصف في عرق شبر تقريبا وكذا ان زاد

من الكافور

المرأة وسيلتي من كلامه يشعر بذلك **قول** وعامة تنفي
 على راسه بالذوق ويحتملها ثم يلقى فضل الشق الايمن
 على الجانب الايمن يخرج من تحت خضه ويلقى على صدره
 وكذا الشق الاخر وهذه الهيئة استعمالها الاصحاب
 وهي متعارفة من الخبر والاعتدال للقيام بل قل
 ما بقي على الهيئة المتبعة **قول** ويكون الكفن قطنا ابيض
 ويجب ان يكون ايضاً للامرية ويكره الاثان والخنز
 بالابرشيم **قول** ويطلب بالذهبيرة اخلفت العيا
 رات في تحقيق معنى الذهبيرة اخلافاً لغيره لم يجمع
 فيه الى امرين قيل قات قصب الطيب الزنجبار
 به من الفصد كانه قصب الشهاب وقيل اخلاط
 من الطيب سمي بذلك وفي المغيرة المسمى الى لب
 للمحرق وهذا لا يخفى من قرابة قرب فان النفا انما يحل
 على المتعارفين الشايع الكثير اذا بعد استحباب او لا
 يعرفه الاغراض الباسي **قول** ويكتب على الجرة و
 القميص والنافاة والجريدتين فلان يشهد ان لا
 الله الا الله وكن يكتب على العامة صرح به جمع مقتضا
 ان يكتب على الشاع الذي حو به المرأة ولم يشر

بالكتاب على النظم والاعلى بذكره وهي المنافة اذ لم يوجد
 ولعلمهم بغيره من المنافة الحسن اذ اعتد حرم الجرم
 يكتب على المنافة بذكرها والباس الكناية على ذلك اذ
 ليس فيها الاخير واصل الشريعة ثابت لما عصى ان
 المص على كتب على حاشية لكن ولله اسمعيل يتلوه
 ان لا الاله الا الله ونزاد الاصحاب وان محمد رسول الله
 واسماء الائمة عليه السلام وليكن الكتابة بالترتبة
 الحسية على مشرفها السام والحقية فتبيل يكون الكتابة
 مؤثرة حلا على المعهود فان فقتت فالطيب والماء
 ومع عذمة فيها الاصح ويجعل بين البنية ما قلن وكذا
 على قلة ولكن عليها المنوط والالية العجزة حتى تحم
 ادم لم ولا تنس اليه والالية فاذا اتعبت قلت اليان
 فلا يمتنع الماء فان خاف خرج شئ خادير **قول**
 ويزاد للمرأة لنافه اخرى لندبها وغطاها وتزاد
 على ما سبق ذكره من الكفن الوجيب والمنزوب
 لا رجل بدل ليل قوله وبدل بالعمامة فتاعا واعلم
 ان قضية كلام الاصحاب ان القمط ثوب كبير يشا
 على اللين كالمنافة للجرة مقعد الزينة واختلغوا في

عن

بقية وانه للجرة او غيرها وفي عبارة جماعة من الاصحاب
 انه ثوب فيه نقطتان الانطلاقي والطارقي وفي عبارة
 ابن الراج انه مع عدمه يجعل بذكره لنافه كما جعل بدل
 للجرة لنافه فيكون للمرأة ثوب ثنائقي وهو قضية كلام
 الاصحاب ان القمط ثوب كبير المنيذ والعمامة في ذكره
 ولا يابس به **قول** ويبحث الكافر باليد ويكره غيرها
 قاله الاصحاب وان يكون ورعها وافضل ثوبت خشن
 وما وثقت هذا من المنصور واليتعين شئ من هذه
 المتأدير على الاصح واختلاف الاخبار دليل على الرادة
 الفضيلية وكافور العسل غير هذا قال في الذكر في قطع
 به الاكثر **قول** ويجعل لعمير بين يدي احدهما من باب
 الايسر بين قيصه والامر والآخر مع ترقوة جانبها
 بين يمينها لجلده وكان يقع الاخرى مع ترقوة جانبها
 الايسر وهذا أشهر احوال الاصحاب وقيل ان اليسرى عند
 وركه ما بين قيص والامر واليمين كاسن وقيل لخرها
 تحت ابطه اليمين والآخرى نصف يداها الى الماق ونصف
 يداها الى الجند ولوصفها مع جميع اموات اللحيين حتى الا
 لحائل لاطلاق الامر بذلك ويكون من الثقل وقيل فان
 فقد من السر واليمين للطاق والائمن خيز من الخردال

المنير

بتعين الخلفاء على المصلحة الاولى الجود وفي بعض الا
 اخبار هو الزمان فتعني على مطلق الشجر اوانا وغيره
 الرطوبة لان في الخيام ان الغراب يرفع عن الميت ما
 واما حشر ادين ومنه ثم استحب جعل التطن عليها
 والمنشور كونياد قدر عظم الذراع **قوله** ويكره بالخيط
 بالبيت ذكره الشيخ والاحباب ولا يابى بالمصر البرقية
 بالمرتب بشر بهم كراهية غيره وقد صرح يفي في الذكر
قوله انا يعمل لا يبداء من الاكشاف اكام قال جماعة
 وهو في مرسته لحديث سنان عن اخيه عن ابي عبد الله
 والشرع بالمبتدء اما لو كن في عيصه فانه لا يقطع كره
 انما يقطع منه انما مر خاصة **قوله** ويجوز الاكشاف اي يخرج يور
 اخيره او يكتب عليها بالسواد وكذا اخيره من الاصحاح كما
 ذكره جماعة لافيه من المخرج عن الكفن باليا **قوله**
 ويجوز في سبع الميت او يعر بشي من الكافور هذا من
 المشهور خلا فالصديق وهو ضعيف **قوله** او يطيب
 بغيره وغيره الذي به **قوله** وقيل يكره ان يقطع الكفن بالخير
 قال الشيخ سمعناه من الشيخ هذا كره وعليه كذا علمهم
 وهو الاصح **قوله** والغرض حمارته في الارض على جانبه الا ان
 مرجها الى القبلة الواجب في المورث ان يجعل في ضيق

عرس

يخرج الميت عن السباع ويكره تركه من الناس ولا
 بد من مراعات الامر به معا وان كانا متلازمين غالبا
 ويجب استقبال القبلة بوضع الاكشاف فيستطاع التعذر
 كاشتيا القبلة ووقوعه في موضع تعذر احراز منه
 ونحو ذلك **قوله** ولو كان في البحر وتعذر ثقل وجعل
 في وعاء وايسل الماء بالبقدر وما يشق بعد الوصول الى
 الترعادة وبقي ان يراد بالبحر ما يعجز الانهار العظيمة
 كالنيل ففي تعذر الترخيص للكفن بين رجل شي ثقل
 في حمله كاهره في الحديث والقلم الله يحرمه غيرها
 ثم ياتي في الماء مستقبلا كايدين في البر وهو ان يجعل
 في اثار ثقل كالثانية لآخر الصندوق الذي ينبغي
 على وجه الماء ويجب الاستقبال عند النائم وذلك
 بعد تفضيله وتكفينه والصلوة عليه وما يشق له والاعاء
 من جهة مؤلف التجهيز فهو من اصل التركة **قوله** واد
 كانت ذمية خالما من مسلم قبل دفنت في مقبره للمسلمين
 يستدبر بها القبلة المكره المولود من التول اصح لو مرت
 النص به وانما استدبر بها القبلة ليكون مستقبلا لانا
 وجبته الى ظهرها وهو المقصد بالرفع وهذا اذا كان

الحلل من كالح كما داسم نروج الذنية وهي حامل اقول
 المسلم كافر بشفعة ويملك يمينه ولو كان من زمان قتيه تروا
 لعدم الحاق شرها وهو متزوج في العبارة لانه الحلل منه
 سلم صادق في الزنا ليحصل منه قطعا ماكونه فلذا
 لولا ما يخفى ان التوبة والذنب للحتاج اليه لان الله لا يظ
 لمكم بعم مطلق الكافرة ولا يجيب في ذلك فانه اذا التبت
 الكافر بالمسلم وجب مواريات الجميع عند بعض الماتح
 وان كان بعضهم اعتبر مواريات كيتي الذكر فان قلنا
 به قلنا لما يرتق بنا **قوله** وستة ابناء للجنات اربع
 جانيها الاماها باحاج اجماعنا **قوله** وترتيبها التبريع
 هو حل الجنات من جانيها الاربع وهو اولى من الحلل
 بين العمودين باجماعنا وفضل التناوب بين الجميع
 في الفضل عن الصوم اذا حلت جوانب البيت خرجت
 من الذنوب كما دل ذلك على اكل وفضل التبريد اعمد السيرة
 الامين عند امرس الميت ثم عند رجليه ثم من عند راسه
 ووالسرى كذا في عن الصم والكاظم عليهما السلام
قوله وان يجعل له الحد ولكن ما يهي التوبة فلا الاضحا
 ويحب ان يكون واعيا بمقداره ما يحسن فيه وهذا

سيفه

في غير الرخوة اما فيها فيستحب التخييب ان نراهم
قوله وان يتخفى التنازل اليه ويحل الزنا راع ويكفر
 به ويدعو عند نزوله واصل ذلك ان ياتي بكسر الحضر
 عن الصوم لا يشترك الغير وحليل عامة ولا قسوة ولا
 دلا ولا كسوة خذروا وحلل الزنا قلت والخفي قال لا ياتي
 في الخفي في وقت الضرورة والتبينة ويحب ان ينظر
 وكذا يحب الدعاء عند نزوله ليسم به في سبيل الله
 ولا يحب عند معاينة التبرع عند وضع اللين ومنه المخرج
 منه **قوله** ولا يكون رجلا الا للرة الله يورث قوة القلب
 ومن تاقله به به اما المرأة فيستحب المزوج ثم الحرام
 او المرأة ثم اجنبي صالحة وان كان شيئا فله واجل **قوله**
 ويجعل الميت عند الرجل التبران كما يجلا وقدامه ان
 كانا مرة وينقل برين ويصير عليه وينزل في الثالثة لا
 بقا براسه والرة عرضا يحب جعل الميت الرجل سنة رجل
 التبريد في راحتي او ثلث ويترك حتى يهاب الغير ولكن
 انزاله في ثلث دفعات باذا ينقل وموضع مرتين ثم ينقل
 ثالثة من وينترك فيها وليكن سابقا براسه كما خرج الى
 الدنيا من بطن امه اما المرأة فلهما يوضع قدم الغير على

نزل الزنا من حلال

الشيء من الزنا من حلال

الفرج لهم درة وان وحش
 حرة كذا في

القبلة
في
القبلة

القبلة ثم يستقل دفعة واحدة وينزل عرضا طلبا للشمس
قوله ويجعل عقد كنفه من عند راسه وجليه وينزع على
 وهو ينادي ويتخيل التي بان يجعل بعضه فوق بعض
 ولن سواء بالطين كان ندبا **قوله** ويخرج من قبل جلبيه
 لشمس البيت وقدرى ان الله باب التعبير **قوله** ويثيل
 الحاضر دون بظهور الكف متجهين فلا يثيل ذوهم
 اهالة التراب حية قال في التاموس اني يستحب ان يثيل
 الحاضر دون التراب على البيت كفن بظهور الاكف واقله
 ثلاث خشبات متجهين الى القبلة اياه وانا اليه
 الراجعون واليه يثيل ذو الرحم الهوى عنه معللا بانه يوثق
 قوة القلب وينزع مرابا ويستحب ان يرفع الثبر بمقدار
 اربع اصابع الى الثبر وليكن مربعا سطحها **قوله** ونصب
 عليه الارض من راسه دوقا فافضل ما صبت على سطح اى
 يستحب ذلك لا افضل ان يستقبل القبلة جدارا بالصب
 من عند الراس الى الرجلين ثم بدور على القبر حتى الى الباب
 الآخر على سطحه ويضع الحاضر دون الايدي على حيزي
 ولكن يوثق من جهة الصالح **قوله** وليتنبه الى بعد
 انصرافهم الى بعد انصرافه ليكون مستقبلا لرفع صوته

وقيل

وقيل يستقبل القبلة ويستقبل القبلة لانه وجه البيت الى القبلة
 فاذا استقبلها كان موجعا اليه والى جانب ويجوز ان
 ان يامر غيره وثلاثة ولا فرق في هذا للفقهاء بين الصغير والكبير
 على الاطلاق وان علل برفع السوال لان يتوب العلة في
 حتى مكلفا كان **قوله** ويكره خش القبلة بالساج الا مع الحاجة
 هو خيف معروف ولا يخص الكراهية من الصف بذكره
 كالمشيه ويجوز فعله عند الضرورة كزيادة الارض اما
 اطباق اللحد بالساج ونحوه فلا بأس به **قوله** وتحقيره
 الى ويكره ذلك وقال الشيخ ان الكراهية محصورة بعزائه
 لرأسه للابتن حتى سنة الذكرى وفيه جميع بين الاخبار
 خصوصا اذ يرتديه بغيره ليزار وينزع عليه **قوله** وتجوز
 اعادة راسه الهوى عنه ولا يخفى ان ذلك فيما عدا قبور
 الانبياء والائمة عليهم السلام لا يطبق السنو والمثل على
 فعل فكلها باذان فيه تفضيلا لشاربه ولتواتر كثير من
 القاصد الذين يترك ذلك **قوله** ودفن بيمين في قبرها
 يكره ذلك اختيارا لما في حال الضرورة فلا بأس وهذا
 اذا كانا لدفن ابتداء اما اذا دفن احدهما ثم اريد بيمينته
 ودفن الآخر فلا يجوز التحريم للنسب وسبق حتى الاول

انما يستقبل القبلة
 على الطائفة التي لا تعرف القبلة
 روضه والى بعد

الا ان يكون الدفن في الزنج منع فلا يحرم ادبا بعد ذلك
 بنسب المانع لخصاص الكلف فلا يجوز الاباء ذلك **قوله**
 ونقل الميت الى غير بلد موته الى بلد الموتى وكذا
 الى قبره قوم صلحين او شهداء فانه يستحب النقل اليها
 كشاهد الائمة الطاهرين ليشال الميت بكنيته وبعده ذلك
 مكروه وهذا الم يلزم من النقل لكل الميت دفنه ما بان
 يصير مقطوعا وحده **قوله** كفن المرأة في الزوجة
 بين ان يكون نكح او مملوك نعم لا بد من كونها حرة من غير
 شقة على اقرب الوجهين فلا يجب الكفن على المتنع بها
 ولا الشاة والمصلحة الرجعية من جهة جلال العاين ولو
 اعسر الزوج عن الكفن احتجب عليه من حصة من تركها
 ولو ماتا قدام كفنهم والمملوك كما الزوجة في وجوب الكفن
 للزوجة **قوله** لا يجوز الدفن في القبر والنقل الميت بعد
 دفنه اطبق على تحريم الدفن في الارض موضع بعض الخلق
 فيه اذا صار الميت روحيا وبكى طنة فان طر حلا فطنة
 وجب طنة اذا دفن في ارض مخصصة فاما كلفه طنة
 لو كفن في مخصص **قوله** اذا اريد الشاة او على عين
 الامور التي تبنى على موتها كاعتقاد دروجة وقسم تركه جليل

دينه ويراة كسيلة هم اذا وقع في القبر ماله يمتصها
 ورجاز البشرى لافذه للنفسي من اصاعة المال ودفنا
 دفن بغير غسل او كفن اكل غير القبر او كفن من حرير
 ونحوه مردود ويجوز الدفن في القبر ولو اريد دفنه في القبر
 لا مشاهل الشقة في الجواز قولان احدثها وجزم
 المص المانع والناهي للجواز وذكر الشيخ ان به رواية
 قال سمعناه من الكرم والنج من قوة لكن بشرط عدم
 الشهيد اذا مات اه اما الغسل فلا يجوز **قوله**
 على حال والعدم الكفن بما هو اذ الم مجرد فان جرد
 من دنيابه كفن ويحصل في الشياب العامة والناشو
 والسر ويل على الاصح وقال المريد في السر ويل الا
 ان يصتم الدم ويجب قمع الطنيتين والغرود سائر
 الجلود والمديد وان اصابها الدم على الاصح ولا فرق
 بين ان يكون كبير او صغيرا اذا ذكر او انثى حرا او عبدا
 عاقلا او مجنونا خاليا ان حدثت الكبر او لا ولا يجب
 ان يقتل بجريدة او غيره ولو بلاح نفسه لاطلاق الا
 حيا **قوله** اذا مات وللمسلم اه اذا مات فلا يلزم
 في بطنها وهي حية فالواجب اخراجه بها انما ويجب

المسجد في وجوب التحيط نظر وليس بعيدا
 لاطلاق كونه كالميت **قوله** وان لم يوجد الصدماء
 المراد تغيبه على الوجه المعتبر واما الكفين والخطوط
 فيجب حال ذلك للوجود **قوله** قال الشيخ انه لا
 خلاف في هذا الحكم بين الاصحاب فيما نعرفه وانما
 الحكم في الشيخان لانها المتدوغة في ذلك ويجب تكبير
 سجدة واحدة ولو كان لو لم يكن ذلك فلا غل ولا كني لا
 تنافي للوثق فانه اذا تنحى في الروح بعد استكمال
 الاربعه ولا يغفل الرجل الا الرجل وكذا المرأة اي لا
 يغفلها الا المرأة وهذا انما هو مع وجود الميت فان
 قلنا جاز ان يتولى المحرم تغيب المحرم جازا كان او
 امرأة وهذا في غير المخرج والزوجة فان لكلها
 تغيب الآخر اختيارا وانما يجوز لكل من الزوجين
 تغيب الآخر من وراء الثياب على الاصح فيحصل منه
 ذلك ان الزوجة او بالزوج ثم النساء المائتة
 ويقدم المحرم منهن على الاجانب ثم الرجال المحرمين
 وكذا التول من الجانب الآخر **قوله** ويغسل الرجل ميت
 ثلث سنين مجردة وكذا المرأة اي وكذا المرأة يغسل اب

لعماد الاسهل فاهل فان امكن اخراجه بعلاج معين
 ومع التدبير يخرج من اليد فان لم يكن بد من تقطيعه جاز
 للرواية عن ابي الوثيين عم وشيخه الشافعي فان لم يبرأ
 فالرجل ويحتمل تقديم الزوج ثم المحرم ومع فقوم
 فالاجانب والرجال الحامل والوالد حتى يتخلف فيها
 من الجانب الايمن وجوبا سواء كان بحيث يغسل
 عادة ام لا للوجوب انما على من المذهب كان تغيبه
 العام يحويه الجانبين والظاهر ان الغالب كافي
 ان يحاط بطرفها على الاصح لمرة الميت والرواية
 التي اشار اليها المصنف هي عن ابي عمر موقوفة على ابيه
 فلذلك موقوف فيها للمصنف والعمل بها القوي لان الروا
 يتين من العطاء ومثل ذلك لا يقال عنه غير توقيف
 وتوثيق الشئ والمخالفة المشاء الى آخر ما سبق **قوله**
 اذا وجد بعض الميت اه كذا القلب بطريق اولى
 وابهاضهما على قول لا بأس به وجب تغيب تغيب
 والكفين على العمود الا ان يكون موضع بعض قطع
 الكفين غير موجود فيقطعه لك البعض وكذا الخط
 اذا وجدت المسجد او بعضها ولو وجدت عظام

قوله وجوب تغيب الميت
 في كل موضع من جسده
 ما لم يكن من العظام
 او من العظام
 ما لم يكن من العظام

ثلاث سنين مجردة أو الظاهر من كون كل منهما مجردا
وجوب ستر العورة وهو متجه ولا يخفى أنا الثالث
هي نهاية المصالح فلا بد من الفل وافتقارها
بجيت يتم قيامها ولو حكمنا بصدق ما ثبت على
من شرع في الثالثة فلا يجب **قوله** من مات حر كالمخل
أكن لا يقرب الكافر من غيره من الحب ولا يكتن
مراة ولا يلحق به العتق ولا المعتزة من الوفاة **قوله**
لو لم يمت الميت لم يمت حتى إذا لم يكن غسلها في الوتر
فإن أكن الغسل يفتي بالاقتران وينبغي أن يكون
ذلك مضيا بما إذا لم يكن يكتن النجاسة بحيث يودي
قرضها إلى أذى الكفن وحل الميت **قوله** ويجب
الغسل بمس الأدنى بعد برونه المخل في وجوب
غسل المسى للرخصي رحم الله والأخبار حجة عليه ولا يخ
الوجوب والرد برونه بالوت برونه جميعه فلو بقي حرة
فلا غسل وإن كانت في غير المصالحوس لبقا
أشخيرة وأحرز بقوله وقبل تطهيره بالغسل إذا
مته بعد تطهيره به فإنه لا غسل قطعا واعتبر تطهيره
بالغسل لا مجرد الفل وحده لا يكتن مطلقا إنما يكتن به

البيان

بأنه

إذا ظهر

إذا ظهر الميت به من نجاسة الموت وذلك إذا وقع
على الوجه المعتبر بالنية من المسلم المكلف من المخلطين
فلو خلا من ذلك كالمخل فاسدا وغسله كافر وإن
كان لغسل المسلم أو خالف من المخلطين أو يمت
عن بعض الغسلات فوجوب الغسل بمس ثابت
لو يمت عن جميع الغسلات كذاك بطريق أهل البيت فإد
من قوله وقبل تطهيره نجاسة الميت قبل الغسل فلو
فلو كان للميت معصية أو شهيد أو اغسل غسل
موات لوجوب قتله في حيا وقصاص وقيل بذاك
فلا غسل على مائة لأن الميت على هذه التديرات
ظاهر لا يجب تغسيل الملعوم **قوله** وكذا يجب
الغسل بمس قطعة فيها عظم سواء بالميت من حيا
أو ميت وهل يجب بمس العظم الجرد فيه برونه
والظاهر الوجوب بمس الشعر والسنن من الميت وكذا
الظفر إذا كانت منصلة وهل يجب بمسها مع الأ
نصا فيه برونه وهل يندى نجاسة الميت على المخل
بدون الرطوبة بحيث يجب تطهيره فيه قولنا أحقها
العدم **قوله** وهو كمن المايض في جميع ما سبق لا يمت

بسم الله الرحمن الرحيم

فالمشهور على الجملة ووقته ما بين الخمر إلى الزوال المشهور والاصح استحباب غسل الجمعة وقيل بوجوبه ووقته اداء من طلوع الخمر إلى الزوال النقص وقضاؤه الى آخر السبت ويقدم لخافيف الاعذار من اهل الخمر واليس في منية التعرض الاداء او القضاء او التذم **قوله** وكما اقرباه هناك كما تاب في الاداء وغيره فيكون آخر الاداء افضل كان اهل القضاء افضل واول ليلة من شهر رمضان او يستحب الغسل لجميع ليالي الاقرا در رمضان ويستحب في لياليه وعشرين غسلا والليل واخره **قوله** ويوم البعث النبي وهو السابع وعشرين من حجب والتذم في يوم التذم وهو ثامن عشرين من ذي الحجة ويوم البها هل هو اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة على الاشهر وقيل الخامس والعشرون منه **قوله** وغسل الاحرام على الاصح وقيل بوجوبه **قوله** ولتضا الكسوف اذا كانت التركة قد استوجب الاغراق المرفوع ولا فرق في ذلك بين كسوف الشمس وخسوف القمر وقيل بوجوب الغسل لذلك والاصح لاستحباب

الاصح استحباب غسل الجمعة وقيل بوجوبه ووقته اداء من طلوع الخمر إلى الزوال النقص وقضاؤه الى آخر السبت ويقدم لخافيف الاعذار من اهل الخمر واليس في منية التعرض الاداء او القضاء او التذم

والزينة

بسم الله الرحمن الرحيم

والتوبة سواء كانت من فحشاء وكفر سواء كان النقص يفعل كبيرة او صغيرة بالاصح عليها **قوله** وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة ليس المراد بذلك اي صلوة اقرب حها المكلف لاحد المؤمنين بل المراد ما نقله الاصحاب عن الائمة على وله ثلثان فليطلب منها **قوله** ولا يغسل الحرم والمسجد الحرام ويستحب للدخول مكة **قوله** وغسل المولود اي يستحب تغسيل المولود وذلك عنه ولافة وقيل بوجوبه وهو ضعيف **قوله** شر اليتيم عدم الماء او عدم الوصلة اليه او حصول مانع من طمأله كالبرد والمرض هذه الاسباب ثلثة فعدم الوصلة الى الماء يراد به ما يكون الماء معه موجودا لكن الوسيلة اليه متعينة كالذكاك في بئر لا يستطيع التردد اليها ولا الله من رايه وخوفه يستخرج بها ومنه ان يكون في يد مالك لا يبدله او يخرجه بغيره موجودا **قوله** ما اذا كان دون الماء الصبي او سبع او نحوها يخاف منه على نفس او طرف او مال وان قل عنه للحيطة ضيقه مع احرام ذلك له موجودا يتوصل اليه لكن مع مانع من استعماله ويراد بالمانع ما يمنع الحسي كالمقبضة

اخر الزينة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



شرب الماء في وقت الحاجة فيه الطهارة به والشرب كما اذا كان على
يدنه او ثوب نجاسة لم يغف عنها وضاق الاربع اشرا
لتهاء الطهارة معا ومن المانع للرضي الموجود الذي
يخاف من بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته
يقول علي او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته
يقول البغوي من الخسوف للشرب المحتمل بسبب استعمال
الماء او بما بلغت بشق الجلد وخروج الدم وانما يعد
مانعا اذا تهاشش الماء او فخر عدة المصا وماذا لم
ويشرب بغيره بما اذا خيف معه من استعمال الماء من
او ما في حله اذ لو لم يكن في الحال ولم يخش العاقبة
في جوار التيم قولان الخلف هما العدم والا اذا كان
الالم شديدا جدا بحيث لا يتحمل مثله في العادة
ولو لم يوجد الا التبع وجب ان كثر الشرب قيل
ما يصرفه في الحال وهو شبه الخلاف في ما الطهارة
للقاوم عليه في الخلاف اذا زاد عنه عن ثمن الشل
المعتادة باعتبار الضمان والكاف والاصح وجوب
الشرب مطلقا الا ان يضرب الشرب بحاله اما ضرب من الماء
او من الماء حيث لا يتوقع الاعادة كالمسافر اذا خشي

شرب الماء في وقت الحاجة فيه الطهارة به والشرب كما اذا كان على
يدنه او ثوب نجاسة لم يغف عنها وضاق الاربع اشرا
لتهاء الطهارة معا ومن المانع للرضي الموجود الذي
يخاف من بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته
يقول علي او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته
يقول البغوي من الخسوف للشرب المحتمل بسبب استعمال
الماء او بما بلغت بشق الجلد وخروج الدم وانما يعد
مانعا اذا تهاشش الماء او فخر عدة المصا وماذا لم
ويشرب بغيره بما اذا خيف معه من استعمال الماء من
او ما في حله اذ لو لم يكن في الحال ولم يخش العاقبة
في جوار التيم قولان الخلف هما العدم والا اذا كان
الالم شديدا جدا بحيث لا يتحمل مثله في العادة
ولو لم يوجد الا التبع وجب ان كثر الشرب قيل
ما يصرفه في الحال وهو شبه الخلاف في ما الطهارة
للقاوم عليه في الخلاف اذا زاد عنه عن ثمن الشل
المعتادة باعتبار الضمان والكاف والاصح وجوب
الشرب مطلقا الا ان يضرب الشرب بحاله اما ضرب من الماء
او من الماء حيث لا يتوقع الاعادة كالمسافر اذا خشي

الشرب في وقت الحاجة فيه الطهارة به والشرب كما اذا كان على
يدنه او ثوب نجاسة لم يغف عنها وضاق الاربع اشرا
لتهاء الطهارة معا ومن المانع للرضي الموجود الذي
يخاف من بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته
يقول علي او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته او بؤته
يقول البغوي من الخسوف للشرب المحتمل بسبب استعمال
الماء او بما بلغت بشق الجلد وخروج الدم وانما يعد
مانعا اذا تهاشش الماء او فخر عدة المصا وماذا لم
ويشرب بغيره بما اذا خيف معه من استعمال الماء من
او ما في حله اذ لو لم يكن في الحال ولم يخش العاقبة
في جوار التيم قولان الخلف هما العدم والا اذا كان
الالم شديدا جدا بحيث لا يتحمل مثله في العادة
ولو لم يوجد الا التبع وجب ان كثر الشرب قيل
ما يصرفه في الحال وهو شبه الخلاف في ما الطهارة
للقاوم عليه في الخلاف اذا زاد عنه عن ثمن الشل
المعتادة باعتبار الضمان والكاف والاصح وجوب
الشرب مطلقا الا ان يضرب الشرب بحاله اما ضرب من الماء
او من الماء حيث لا يتوقع الاعادة كالمسافر اذا خشي

الوقت عادة او يقول عارف فيجب التخيير في
 مرجع الزوال كذا فيكون مع المعه وهو الاصح لطلوع
 المصداق فيها قايين نظر الى ما اختاره ومقابلين
 من الوبع **قوله** وهل يجب استيعاب الوجه والذراع
 عيني في رواية ثان اشهرها اختصاص السطح بالحيثية
 وظاهر الكفين قال علي بن ابي بصير بوجوب استيعاب
 الوجه والذراعين تعويلا على ما ايت في بعضها من
 والاصح اختصاص السطح بالحيثية من قصاص شعر
 الراس الى طرف الانف الاعلى وهو الذي يلي آخر الجبهة
 وكذا الجبينين وهو المحيطان بالحيثية يتصلان
 بالصدع عيني وكذا الحاجبين كونهما على الجبينين فظاهر
 الكفين من الزنة الى طرف الاصابع ويجب ان يرد
 بالاعلى **قوله** وفي عروة الضربات احوال اجودها
 للوضوء ضربة واحدة انتان اي اذا كانت التي
 بدلا من الرضوء فالواجب ضربة وان كان بدلا من غسل
 فانتان هذا هو المشهور بين الاصحاب واخراة الرضوء
 بضربة فيلزم على بن ابي بصير بوجوب استيعاب الاول
 والواجب فيه الزنة فيجب مقامها للضرب

لتنقية الوجه

عامة

على اللبس وما في حكمها لانه اول افعال التيمم والتيمم
 فيها البدل للوضوء والغسل وكونهما مشتقة على قصد
 استباحة الصلوة او فعل مشروط بالطهارة ولا
 يخرج الاقتصار على تيمم رفع الحدث بحال **قوله** واسترا
 منه حكمها كما في الوضوء والغسل ولو فوي التطهر جرد
 التيمم مع عدم فوات الموالاة والاشارة **قوله** والشرع
 انه فلو لم يسهل اعاد على ما يحصل مع الترتيب ويجب
 الموالاة وان كان بدلا من الغسل والمراة بها ضمانا
 بعة الافعال عادة فلا يصح الفصل بينهما ولو تقدم
 الخباية لم يخرج التيمم الى ما يخفى التيمم فان خشي فني وجب
 في الاعادة وتروى اشبه انه لا يعيد قال الشيخ في
 النهاية لجواز التيمم عند خوف التيمم لم يقدر الخباية
 مع مجزئه عن الغسل والواجب الاعادة عند التيمم منه
 تعويلا على بعض الاخبار والاصح ان معتد بالخباية
 كغيره اذا خشي الضرب لم ولا يعيد خوف التيمم والا
 عادة عليه عند التيمم من الغسل وهذا اذا لم يكن
 تقدر للخباية بعد دخول الوقت مع الجزع عن الغسل
 فان هذا بمنزلة من المرافع للار في الوقت يجب عليه

الاعادة **وقد** ذكرنا من حدثاه اي منع المخام
 عنه الطهارة بالماء والشمع بكذا الترتيب وفي وجوب
 الاعادة ومنشأ اختلاف الاصحاب قال الشيخ قال
 بوجوب الاعادة والاصح العدم **وقد** يجب على من
 لاء الطلب في المنة علوه في السهلة غلوة سهين
 السهم في مقدار زهية والمزاد بها من المالح المغزل
 والالة للعتلة والخزنة باسكان الزاد بعد الماء الممد
 المتوحدة الارض السفل على نحو الاستجارة الاجار
 المستوط ويجب طلب ذلك من الجهات الاربع بحيث
 يتوعد جميع الجهات ويترك في الطلب الاستنابة
 وينبغي عزالة النائب ولو علم فقد لاء في بعض
 الجهات يسقط الطلب فيه ويجب طلب التراب
 لو فقد حيث يبحث التيم لانه مقدمة الواجب المطلق
وقد فلو اخل اه اي اواخل بالطلب حتى ضاق
 الوقت لانه قد استمر مراعاة التأخير الى ان يضيغ
 الوقت فيتم وحتى ثم ينشئ وجود الماء تطهر واحد
 ولورود الخبز عن الصائم بانه اذا وجد لاء في حلة
 ادنى اصحابه بعيد ومضمونة مشهور بين الاصحاب

ولا سئل

ولا سئل الى حده ولحق شئنا الشفيع في الذكر
 بذلك ما وجد لاء في الغلوات لانه جعل منطالا
 عادة وجد ان لاء في الحلق الطلب وهو طهارة
 الصم والاباس **وقد** لو وجد قبل شروعه في الصلوة
 ويشكل بانه مع ضيق الوقت بحيث لا يسع الطهارة
 بالماء يلزم تفديا خراج الصلوة عن وقتها مع وجود
 التيم المبيع ومع سعة يلزم وقوع التيم مع سعة الوقت
 وهو غير جائز خصوصا اذا كان التيم بقدر لاء ويمكن
 تنزيله على ما اذا غلب على طمعه ضيق الوقت تبين
 السعة وهذا بخلاف ما اذا لم يكن متبعا وضاق الوقت
 عن الطهارة المائية ففي جواز التيم بخوف خروج الوقت
 اقول انه قوله ان شئنا العدم فينظر بالماء ويصلي قضاء **وقد**
 ولو كان في اثناء الصلوة الى ههنا اقول الحدها
 التطير بالماء ما لم يركع وجوبه ان لم يركع والثالث
 ان لم يركع في الثانية والاصح الاكتفاء في عدم الرجوع
 بتكبير الاحرام وغير المحم بالتولين في السلة لاجلها
 تبها عليه سابقا **وقد** ولو نيم المجنب ثم احدث اه ذك
 لانه حدثه الذي نيم عنه آيات وانما استفاء باليتم حصة

في موضع السخنة فاستمر وجوب
 لا يفرق بين الضيق والاصح الفردية
 فلو اخل في الماء فغلبه وضيقها
 صاحب في الماء

الصلوة ونحوها وقد بطلت الاباحة بالحدث الاصغر
 فيجب التيمم عن الاكبر خلافا لما يقتضيه في ذلك فان وجب
 التيمم عن الحدث الاصغر لان الاكبر قد ارتفع بالتيمم تنهيا
 لا ينقض التيمم الا ما ينقض الطهارة الخ
 الطهارة التي تيمم بها لا تكون مبيها بل لا بد ان يكون
 فتمكن من الوضوء فالتيمم بحاله وانما يتحقق التمكن من
 استعمال الماء في الطهارة اذا مضى على ذلك زمان
 بيع فعل الطهارة فلو قصر عنه ذلك لم ينقض التيمم وان
 توهم التيمم وان توهم ظاهرا استغاض التيمم بما رطل
 اصله بقا التمكن لانه لا عبرة بالحكم بالتمسك ظاهرا
 بناء على الاصل المذكور اذا كنتم خلافة وتبين انفسا
 شرها المتضمن **قوله** اذا اجتمع ميت ومحدث وهناك
 ما اخرج لا ريب ان الماء ان كان ملكا لاحدهم يعني حرمه
 في طهارته وان كان مباحا واستولى في اشياء اليد
 وقصر فيجب كل منهما عن الرض المتعلق به وبسبب
 حصول ما يتم به الطهارة او بن الماء باذلل المتحاجين
 استحباب تخصيص الجنب به على اصح القولين لانه الاولى
 وان كان الماء مبدولا للاجوع وجب مرفه الجنب على الاطلاق

قوله

في النجاسة

قوله مرفه فيمن صلى تيمم واحد من هذه رواية
 محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن حنبل بن النخعي
 وقع بالحدث نسيانا وفيه نظر لان المترضى لو حدث
 نسيانا بطلت صلواته فالتيمم اولى والاصح بطلان
 وجوب الاعادة من الركن **قوله** ويندج تحته
 الجلال وهو المحدث بعد الانسان وكذا موطوعة
 الانسان ونحوه وان كان تحريم التيمم في هذه العزم
 وكل مسكر اذا كانا معا في اصل العمل لثبته
 ويحقق المسكران العير العيرى اذا غلظ واشتد ويتحقق
 غلظا في جميع احواله اشبه واشتد به حصول النجاسة
 المسببة من القليان وينبغي كذلك حتى تدعى نكاح
 او يبرء **قوله** والفقاع بضم الفاء وتشديد الكاف
 المراد به الخنزير من ماء الشجر كما ذكره المصنف في الاستبصار
 لكن ما وجد في اسواق اهل السنة يحكم بنجاسة اذا
 لم يعلم اصله علما باطلاق التسمية **قوله** وتخلت
 المراد بغيره الجنب من المراهق ما يعم غرقه حال الفعل
 وغرقه فان جاز يتحقق الجنب وقد قال النخعيان وابن
 البراء بن نجاسة غرقه وغرق اهل الجلال والنخعيان نجاسة

المسوخ لها بها نجاسة على القول بنجاستها والمراد بترك
 الدجاج غير الجلال اذ الخلاف في نجاسة وقت الجلال
 والخطيب والذهب وان كانا من المسوخ الا انه قد ورد
 في نجاستها بخصوصها اجزاء الاصح الطهارة في
 ذلك كما كان مع كراهية بيانها بطرية **عند الدم**
 فقد عني عاده واما الدم فمعه في الصلوة المراد
 الدم هو البغلي باسكان الغني للجنة وتنجست
 الايام منسوب الى ارسن البغل ضرب كان يضرب هذا
 الدم في الاسلام وهذا هو الدم الكسري الذي
 وزنه ثمانية دنانير حدث له هذا الاسم في الاسلام
 وسعة يغرب من اخى الراحة وهو ما تخفف منه
 باطن الكلى ذكر ابن ادريس **وفيما بلغ الدم**
 مجتمعا رواياتنا ان شفهها وجوب النزاهة هو
 المعتمد ولو كان منقرا لم يجب انزاله وقيل يجب
 مطلقا ويترط التماس في اختلاف في تحديد التماس
 حتى قيل ان يتوجب ربع الثوب وقيل مقدار
 شبر وقيل غير ذلك والكل ضعيف بل الاصح عدم
 الفرق بين المجتمع والنفرد في وجوب انزاله ما بلغ

الدم

الدم ولا فرق بين الثوب الواحد والمتعدد ولا
 بين الثوب والبدن ولو اصاب الدم وجهي الثوب
 فان نفذ من الوجهين الى الآخر قدم واحد والا
 قدم **ان** دم الحيض يجب انزاله وان قل في
 الشبر به دم الاستحاضة والناس اما الحكم للذكر
 في دم الحيض فيه رواية واحدة لا خلاف في نفوذ
 الانجاب ويؤيد ما سنل كما في غلط الحكم ملحق
 بعض الاصحاب بدم نجس العين وهو الطيب
 والتميز والكافر واليتيم وهو قوي لمقارنة نجاسة
 سة اخرى ولو اصاب الدم المفوم ما يقع آخره الا ان
 ان العفو حاله **وقد عني** عن دم الجرح والقروح
 التي اه اي التي لا يرق دما الى لا ينقطع وليكن
 بحيث يبرأ وهو اصاب ما قد يوجد في بعض الشجر
 مكان التي الذي لان المراد المعنونه دم الجرح
 وللوصفة يكون دما لا يرق اما المعنونه دما
 الذي لا يرق الى موضع غيره فلا معنى له والفرق في
 دما بين كون كثير اذ قيل لا بين التماس وعدم
 والجبب عصية بحيث يمنع نفوذته والتماسه

ويجوز الصلوة للح لا فرق في العفو عن نجاسة
 هذه بين كونها مخطئة او مخطئة كثيرة او قليلة
 متحدة او متفرقة وهل يشترط كونها لا يتم الصلوة
 فيه من جنس الملابس فلا يعني عن نجاسة نحو الملام
 المملوكة اذا كانت متلفعة ام لا ولا هل يشترط كونها
 في محلها فلا يعني نحو الخلق المحول ولو كان نجسا
 ام اقل يشترط كل من الامرين ولا ريب انه احوط
 بفعل النجاس والبدن من البول مرتين وكذا
 في غيره من النجاسات على الاصح الا بول الصبي فان لم يكن
 سبب الماء عليه اجزاء ويكفي في الصبي استيعاب
 محل النجاسة بالماء ولا يشترط الجريان لان ذلك محل
 دلائل الاتصال بطريق ادنى وهل يشترط اغلبية الماء
 في المحل وحدها ان الظاهر في الاشتراط والمحقق يقول
 الصبي على الاقوى والراد بالصبي هنا الرضيع الذي
 لم يعتن بالطعام كثيرا فلو اغترخ به على وجه سادى
 اللبن وجب الغسل **وقيل** انزاله عن النجاسة
 وانما في اللون المراد انه اذا انفرد انزاله لونه النجاسة
 الى نجاسة كانت سقط وجوب انزاله لو ورد العفو

عنه لانه يعني عن اللون مطلقا وهل يشترط التحقق
 بتغير الانزلة الاستعانة بخلافات الشبان والصابون
 فيه تردد وعدم الاشتراط اقوى **وقيل** ولو نجس
 احد الثوبين ولم يعلم به صلى الصلوة الواحدة في
 كل واحد منهما مرة ولو صلى الصلوتين في كل واحد
 جازايم والظاهر ان يترك حصول الترتيب بينهما
 فلو صلى الظهر فيه ثم العصر الاول لم يصح ان كان
 كون الظاهر هو الذي صلى فيه العصر ولو اذ قد
 احدهما تعينت الصلوة في الآخر واجزأت **وقيل**
 وقيل بطريقهما ويصلي عزيا ناهو قول ابن ادریس
 وهو ضعيف **وقيل** ان كان باسار من الماء اغتسل
 بالثوب **وقيل** في حال الصلوة فريتان اشرفا
 ان عليه الاعادة هذا هو القدر ويجب الاعادة في
 الوقت وظارجه وهل يعيد مع بقا الوقت
 فيه قولان اشبههما انه لا حاجة بل الاصح الاعادة
 وجاهل الحكم بعيد مطلقا قطعا **وقيل** لو راح النجاسة
 في أثناء الصلوة واذا القا واتم الح ان لم يعلم بها
 فان سلم وجبت الاعادة بني على ان الجاهل بعين

الوقت كما اختاره **قوله** الا ان يتغير ذلك الى ما يلي في
 الصلوة فيبطلها لان طهارة الثوب والبدن شرطها
 فاذا قوت حتى ابطال الصلوة ابطالها وقيل ومع
 ضيق الوقت يمتد فيه تردد **المرتببة** للصبي اذ لم
 يكن لها الا ثوب واحد اجزأت بغيره في اليوم والليل
 مرة ويصح في نجاسة في باقيةها ويجزئ في ايقاع الغسل
 في اي جزء منها شاة في ذلك فائدة الامرية ولو اخلت بالغسل اقبل
 قبلها لاني ذلك فائدة الامرية ولو اخلت بالغسل اقبل
 وجوب اعادة ما يتختم الغسل قبله من الصلوة **قوله** من
 لم يتمكن من تطهير ثوبه القاء وحل حرايا بالاصح انه
 يتخير بين الصلوة فيه وحل ثوبه والصلوة فيه افضل
 بحصول السهو واستيفاء افعال الصلوة **قوله** ولو
 منع مانع على فيه حتى الاعادة قوله لان استبها ان
 لا اعاده والاصح انه الاعادة وان صلى فيه مختارا
قوله النفس اذا اجبت البول او غيره من الامراض
 والبول والخصير طهرت الصلوة عليه وهل يطهر
 الاشية نعم هذا هو العمد فلا بد في الخفيف من اشتر
 الشمس على المحل الى ان يجن ولا بد من ان لا يبقى شيء

عائز

من اجزاء النجاسة في المحل ويندبرج في الارض جميع
 اجزائها وبنايتها المأبج دون حصيد الزرع وحذا
 كما لا ينقل ويجوز في العادة **قوله** وتطهر الارض
 بالحن للحن والقدم مع نزال النجاسة المراد بياضته
 اسفله وكذا كل ما ينقل كالبعل والشمع والعتاب
 ولا يبعد الحاق خبثه نحو الاقلع بذلك ولا بد من
 طهارة الارض وجود ماء لا يشترط شئ بل يكفي
 الذك نعم لا بد من نزال العين وجفاف المحل من الرطوبة
قوله وقيل في الذنوب يلقى على الارض من الارض الذنوب
 بفتح الذ لا المعجمة الدلو الملاء او دونه الملاء والقول بغيره
 الارض النجاسة بالبول مع عدم نفيس الماء بالقائه عليها
 لا يشترط ترجمه الماء البني ص بالقائه ذلك على قول المخرب
 في المجد وهو ضعيف الا اذا بلغ الماء كثيرا **قوله**
 ويحرم منها استعمال الادوية الذهب والمنصفي الا
 كل وغيره فيفسد من على الاستعمال عدم تحريم اخذها
 بغير الاستعمال كترهين الجالس والغنية والاصح التحريم
قوله وفي المنصفي قولنا اشبهها الكراهية للمراد
 بالمنصفي اناء الذي اصله من غير التدين اذا

الافس

جعل عليه فضة والاصح الكراخية لكن يجب اجتناب موضع
الفضة حال الاكل والشرب بان لا يضع النعم عليه في عين
الحال **قوله** وادلى للشركين طاعة عالم يعلم حاشتها
ببشارة لهم لها او مائة ثمان مائة وخمس مائة
ما يدينهم سوى الجبل والهمم ولا فرق بين ان يكون
عليها اثر الاستعمال او لا **قوله** ولا يستعمل تحت الملو
الا ما كان طاهرا في حال حيوته ملى ولا يخفى ان ما لا ينس
له سائل لا يشترط في جلده التذكير لاستعماله بل ولا في
لب حال الصلوة **قوله** ويكره ما لا يؤكل لحمه حتى يبرع على
الاستنبه هو الاصح **قوله** وكذا يكره من ادلى لحمه ما كان
شبهيا او فرعا في ذلك ما لم يقدح في اصل الجارية فيها
تقدم على بان هذه الصنف لا يطهر ولا يجزئ استعماله وهو
نعم يكره **قوله** وبشئ لانا من الولوح لانا ادلا بين بالتراب
على الاصح المراد ولوح الكلب وهو شبهة ما في الانا بطرفه
ويخفى بطلان الانا بلسانه ويخفى به مباشرة الانا بلسان اعضاءه
ويشترط في التراب بكونه طاهرا وكذا الذي به او لا لا يشترط
مخرج بالانهم لو وقف استباحا بتراب الانا بكماله كان
صيف الماسين يتيقن به بل التربة في الانا فيه احتمال فان
تغير

تقوى التراب وجب استعمال ما شابهه من بستانا ونحو ذلك
في النعيس الذي يشبه التراب مع وجوده وشبهه الفل
انما هو غير الكثير الجارى فيكون فيها الشل مرة بعد الزك بالتراب
قوله والنجس والماراة لانا والبسج افضل الاصح وجوب
البسج والفل من المارة سبعة انا هو من نجاسة الانا بلسانها
ببشارة ما لم يمتد برطوبته **قوله** ومن غير ذلك مرة والثلاث
احوط الاصح وجوب الثلث بما عدا ما ذكر من النجاسة والرج
بخلاف التفسير فانه يجب فيه الفل سببا بتراب على
الاصح فانه لا تراب في ولوح الكلب **قوله** والكسوف
والزلازلة والايات لا يخفى ان الكسوف والزلازلة منه ر
جنان في الايات فعداها في الاقام ليس بحجة فيكون
الاقام سبعا كما عدا سبعا الشبهة **قوله** والاموات
عداها في اقام الصلوة دليل على ان اسم الصلوة يقع
عليها حقيقة وهو محل كلام على انه يمكن ان يكون عده ايا
ما في الاقام بالتوسع كما يعبه وضو لما يضيئ له كراهه
في مصلاها في اقام الطهارة **قوله** وبالرغم الانسان بنذر
وشبهه شبه النذر والعهد واليمين والتحمل غير العذر
باصل الشرح او باجارة ونحو **قوله** ونواظرها اربع و

الاصح

فثلاثون ركعة على المشرق والمغرب وروى ثلث وثلاثون
 بأسقط الوترية وروى غير ذلك والمغرب هو المشهور
 وبعد الفاتحة ركعتان بعدان بواحدة وهي الوترية
 قولنا اصحها السقوط **قولنا** وكل ركعتين من هذه الركعات
 فليشهد به وليعلم بلجميع النواقل ذلك الا الوتر وصلوة
 الاعرابي فانها على اربع ركعات منها ركعتان كالصبح
 والظهرين **قولنا** وخلصها اختصاص الظهر عند
 الزوال بمقدار اذانها تامة الافعال والشروط اقل الوجوب
 اخذ صلوة يقع من ذلك المصلي يختلف ذلك باختلاف
 لزوم المصلي العصر والاقام ومصادمه اول الوقت
 متطهر ومستتر اخذ ذلك وعدمه ولو فاته شيء من
 افعال الصلوة فان كان مما يتعلق بوقت محجب من وقت
 الاختصاص وكذا وقت سجود السجود كان مما يسجد
 والا فلا يجب تأخير العصر بمقدار زمانه وصلوة الاحتياط
 كالجزء من الصلوة فيحد وقتها من وقت الاختصاص **قولنا**
 ثم يترك النضان والظهر مقدما اي يترك الوقت بين
 الظهر والعصر بعد مضى وقت الاختصاص الا ان الظهر
 مقدمة لان الترتيب بينهما واجب فلو اخل به لم يصح

فثلاثون ركعة على المشرق والمغرب وروى ثلث وثلاثون
 بأسقط الوترية وروى غير ذلك والمغرب هو المشهور
 وبعد الفاتحة ركعتان بعدان بواحدة وهي الوترية
 قولنا اصحها السقوط **قولنا** وكل ركعتين من هذه الركعات
 فليشهد به وليعلم بلجميع النواقل ذلك الا الوتر وصلوة
 الاعرابي فانها على اربع ركعات منها ركعتان كالصبح
 والظهرين **قولنا** وخلصها اختصاص الظهر عند
 الزوال بمقدار اذانها تامة الافعال والشروط اقل الوجوب
 اخذ صلوة يقع من ذلك المصلي يختلف ذلك باختلاف
 لزوم المصلي العصر والاقام ومصادمه اول الوقت
 متطهر ومستتر اخذ ذلك وعدمه ولو فاته شيء من
 افعال الصلوة فان كان مما يتعلق بوقت محجب من وقت
 الاختصاص وكذا وقت سجود السجود كان مما يسجد
 والا فلا يجب تأخير العصر بمقدار زمانه وصلوة الاحتياط
 كالجزء من الصلوة فيحد وقتها من وقت الاختصاص **قولنا**
 ثم يترك النضان والظهر مقدما اي يترك الوقت بين
 الظهر والعصر بعد مضى وقت الاختصاص الا ان الظهر
 مقدمة لان الترتيب بينهما واجب فلو اخل به لم يصح

الحص

العصر وان كان في ايامنا صحيح ما في به ان وقت العصر
 الوقت المشترك ثم يدخل وقت المغرب فاذا مضى
 مقدار ما رواهنا اشترك النضان والمغرب مقدما
 على خفيف وقت الاختصاص المغرب ما قدمناه في
 الظاهر **قولنا** ووقت نافلة الظهر حتى الزوال
 حتى يصير الى على قدمين وناقله العصر الى اربعة اقسام
 المراد بالقدمين والاقدم من ذلك الشخص الذي يقرب
 الزيادة بفضل نفسه والقدم عبارة عن سبع قامات
 والاعتبار بالاقام هو احد المتولين للاصحاب والعرب
 الاخران وقت نافلة الظهر بخلاف ان يزيد على النسي
 مثله والعصر ان يزيد مثله فمحسب بالقرينة
 وهو الاظهر **قولنا** يعلم الزوال بزيادة الظل بعد انقضاء
 ويميل الشمس الى الجانب الايمن من استقبال القبلة
 للزوال طامات منها ما ذكره العلامة الاصل اهم من
 الثانية فان الاصل علامة على كل حال ويعلم بها اول
 الزوال اذ لا يتحقق ميل الشمس الى جانب الايمن
 لاستقبال الا بعد مضى زمان كثير من اول الوقت **قولنا**
 ويعرف الغروب بذهاب الحرة المشرقة عن جانب الشرق

لي ان يحا وذا الليل فقة الرأس وحذا هو الصحيح
 قول بان الغروب يتحقق باستتمام العرش **وقيل لا**
 نخل وقت العشاء حتى تذهب النجوم العربية الى قوله
 والاعراب الكراهية القول الشنخين والكراهية **الصحيح**
 والاعراب صلو الليل على الانتصاف الا ان باب ليغ
 مطلوبه راسه او صافر فغضاها افضل انما يجوز التقديم
 للاف اذا منعه حذر في السير من خطايا ولا يختص جواز
 التقديم للسلطان من ذكره بل خائف البرد والمخافة في السفر
 كذلك والظان من هذا الجنبه كذا لانها عذر وفعلها
 جائز ومنع تعصى الاحباب من جواز التقديم والا
 خبره حجة عليه والارباب ان التقاض افضل لان وقت
 التنبه وقت للعبادة والسبق توجه الخطاب و
 العمل بالاختيار الدالة على منع التقديم والمزج من
 الخلاف اما قول المغرب في وجوب العمل بالمغرب
 ولم يكسها بانواع العشاء الا ان يكون في خلال تركبتين
 لا وليتين او الاخيرتين فانه لا ينقطعها وان يعر فعل
 ركعتين الاولى او الاخيرتين فانه لا ينقطعها وان كان
 بعد فعل ركعتين لم ينشع وينتهي **ولو تبس من**

صلوة

صلوة الليل بالربع راحمها الصبح مالم يجش فوات
 الفرض الى او اطلع الصبح فان كان قد صلى المربع ركعات
 من صلوة الليل راحمها النائم عشي ضيق وقت الفريضة
 وان لم يكن قد صلى الرباعين راحمها بالفريضة ولو من ضيق
 وقت صلوة الليل قرار بالحد صحتها وخفت القراءة
 في التثني انه تحتمت اذا طلع الفجر وهو في خلالها
 قد صلى الرباعين يسبقها فقلة على الفريضة **وقيل لا**
 والنوافل الم يدخل وقت الفريضة فافضل لم يجز الاثنان
 بقضاء النافلة على المشهور بما تنازعوا في الاحباب والاصح
 الجوز مالم يضيء وقت الحاجة على كراهية **وقيل لا**
 ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وغروبها وقامها
 وبعد الصبح والعصر هذه الاوقات الخمس التي اجمع كل
 علماء الاسلام على كراهية ابتداء النوافل فيها ما عدا
 الكراهية عند طلوع الشمس فيتم الى ان يرفع يجوز في قيام
 الكراهية عند الغروب فان **مر**
 بالغرابة ما قاله الغريب وقتها **وقيل لا**
 بل الشمس الى الغروب وذلك عند اصغر

الحكمة لا تكون شريفة
فمنه الشريعة الشريفة
وغيره من الشريعة

تذهب الحجة المشرقية والمراوية بما هو وقت الاستواء
الذي ينتهي فيه نصيب الظل قبل ان ياخذ في الزيادة
الى ان تدول الشمس الايام للجمعة فانه يستحب التغلب
كثيرون نصف النهار والمراد بما يوصله الصبح والمغرب
استمرار الكراهية الى وقت الطلوع والمغرب ولا يرد
خل الاقام لان الكراهية في اثنين منها متعلقة بفعل الصلوة
وتلذذ الوقت **قوله** عزاء النوافل للرببة والله سبب
للمروية النوافل للرببة جابجيم الاداء والنضاء فلو صلى
الصبح في اول وقتها ونهى النافلة ثم ذكر الصلاة والمراد
بما لا سبب ما وجد في هذه الاوقات لحاسب يقتضيه
كصلوة التحيمة والوفاء والادخول في السجدة قبل احواله
الماذقات ام في احدها منه الطواف المنسوب ونضاء
النوافل من هذه القبيل **قوله** الافضل في كل صلوة
تقدم بها في اول وقتها الاما يستثنى في مواضع
الله تعالى لم يستثنى صلوة المنيق
من عزاء الى المشرقية فانه يستحب للمغرب
والشام صلوة المنظر بل اعادة فمراد الزيادة

الزمن

القبلة

المشرقية والمشرقية الكثرة الدم وغير ذلك
فلما دخل الوقت ثم بين الوجه اعدا لان يدخل
الوقت ولا يتم وفيه قول آخر يفتن دخول الوقت
قبل اقامه اذا كان قبل التسليم ان قلنا بوجوبه والقول
والقول الآخر اما قبل الوقت وجب الامارة
او ما يشعر به كلام الشيخ في النهاية من ان العام اذا
دخل عليه الوقت في الصلوة صححت صلوة والمخالف
الاول **قوله** وهي الكعبة مع الامكان والاضيق
بعد الصلوة وان كان قريبا بحيث يمكن مشاهدة الكعبة
بغير مشقة كثيرة كالصلوة في بيوت مكة ولا يطرح
فقبلة في نفس الكعبة فلا بد من جوازها في كل حال
حيث لا يخرج منها شيء وان لم يكن كذلك فقبلة في مكة
على اسم التواضع **قوله** وقيل في قبله اهل الجدة ان قال
الشيخ وجاعة والاصح ما تقدم **قوله** وقيل يسلط في بعض
مواضع لا يثبت للمعروف وهو قول الشيخ في النهاية والظاهر
وهو ضعيف **قوله** فاهل المشرق يجعلون المشرق الى المشرق
الماليس والمغرب الى اليمن مرادة باهل المشرق اهل العراق
بجانب القريتهم من اهل المشرق لان المراد بالشرق بانته

الى الكعبة وعلامة هو الا جعل الشرق عند الموضع
 على اليسار واليمين على اليمين مقابل المغرب واجعل
 المشرق على المكتب اليسار والمغرب على اليمين فانه
 بل للمغرب واجعل المشرق جهة الجنوب وهو جهة
 الشمال **قوله** وللمغرب خلف المكتب اليمين وذلك لانه
 متغير بان يكون في خابية ارتفاعه والفرق ان في خطية
 الامتصاص او بالكلية **قوله** وقيل يجب التمسك لاهل
 الرقة قليلا وهو بناء على ان توجههم الى الحرم وذلك
 ينحى على التول بان قبله البعيد في الحرم وهو من بناء
 الكعبة بالنسبة الى جهة الشرق اكثر من جهة الغرب
 فمع التمسك يحصل التوسط وعلى ما اختار من انما
 للجهة فلا يجوز للامم الخروج عن القبلة **قوله** واذا فقد
 العلم بالجهة والظن على الفريضة الى اربع جهات
 حتى امكن العلم بالجهة يعني الاخذ به يحصل ذلك
 بمجاورات الحراب المعصوم وقبلة المسلمين في ما
 حدهم وقبورهم فمخوها في الامكن التي لا يتردد
 المسلمين فيها وينبع في الاول الصلوات بحال من
 الأحوال وفي الثاني الاجتهاد في الجهة اما في الغيبة

في شهر

واليسر

واليسر فيجب ومن اقام العلم لاستفاده النبلة من الك
 الوثوق بها ونحوها وكذا من قول شاهدين بجران
 من تعين لاهن شاهد واحد على الصحيح فاذا اقبل المخط
 العلم وكان قادرا على الاجتهاد ويحصل الجهة بالظن
 تعين الاخذ به فان وقع ايتم فالصحيح انه ان كان في
 الاجتهاد ولكن عنت العلامات عليه فعند ذلك للاجتهاد
 حتى كل صلوة الى اربع جهات وان كان حاميا لا يعرف
 العلامات ومثاق الوقت عن تعليلها فالصحيح انه يجوز له
 تقليد القول العرفي بالعلامات المجرى عن اجتهاد او الا
 بقول الشاهد الواحد الدال بطريق او على ذكر الكثرة
قوله ومع الضرورة اوصيف الوقت يصلح الى
 الجهات شاء ان لم يخرج عند وجهته على غيرها ولو تول
 كما في ان افلطنا **قوله** وقيل بعيد وان خرج الوقت هذا
 هو الصحيح **قوله** لا يصلح الفريضة على الراجحة اختيارا
 وان امكن استيفار الاضال وان كانت بعيدا معقولا
 على الصحيح وكذا الاجود المعلقة بالرجال **قوله** ويخص
 في النافلة ستر حيث توجهت الراجحة وكذا في الفريضة
 على الصحيح وكذا يخص في جوارز فعلها لانه سفر وحضر

كب

في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة
في سجدة واحدة

حيث توجه ويحذف الافعال مع الاسكان والاداء للركعة
والسجود والافعال صيغة وشعره ووجهه ولو كانت متحدة
او كلة فحذفها ما لا يتم الصلوة فيه وحذفه على الشعر والواحد
على الاصح في ذلك وان اخذ من مبتدأ او مع
موضع الاتصال وذلك اذا قطع لكن بشرط ان لا ينصل منه
من الميتة شي ولو قطع ثم قطع موضع الاتصال اعني عن
الفعل ويجوز في الخبر ان المالحص لا يفتش بوجوب
الارباب والتعاليب المراد في العبارة وبشرط ان لا يلبس
البيضا فيكونه خالصا ومفتوحا والاصح جواز الصلوة
في الخلد ايضا ولا يشترط كونه لانه لا ينسب له في ذلك
فروا السجود قولان المظهرها الجواز على كراهة هو الخبر
وفي التعاليب والله ارباب روايات ان شهرها
المنع هذا هو المتمدن ولا يجوز الصلوة في المبر
الحض للرجال المانع الضرورة ادق الحرب ومن المرفوع
البر والشديد مع فقد غيره والقيل فيجوز لبس المبر لا يرد
والحق كماله في ذلك كله اختار بالجمع عن النبي
بنحو النطق والكتان فيجوز الصلوة فيه وان قل للخطا
فالم يكن مضى لا يجزئ لا يمنع وقوع اسم المبر على الصلوة

فانه

فانه لا يجوز سجدة واحدة على سجدة واحدة من غير ضرورة
فيه قولان المظهرها الجواز هذا هو الاصح والتكث
والتسوية من المبرين تردد المظهرها الجواز على كراهية
ولا يجوز سجدة واحدة الوقوف عليه والمظهرها الجواز
نعم يلوح من قوله المرفوع نعم المبرين في جواز ذلك
الاصح للجواز لصحة الرواية الواردة بذلك ولان الجرم ليس
به ذلك لا بعد لسان ولا يابس شوب مكتوب به لمراد به
ما يجعل في سجدة واحدة الاكام وقيل وحذف المبرين وجبة اجمع
اصابع واللفظ ان المراد بالاصابع المضمومة في
ولا يجوز سجدة شوب معصوب مع العلم بان كان هو
الاسلام لا ذكر اكل معصوب وان لم يكن قويا
ولا يجوز في جابت كل القدم ما لم يكن له سابق كالخوف وتقيدها
بان يجازي فصل القدم فيجوز بدونه عند النحر وجباسة
والاصح للجواز على كراهية وقد يكره في الثياب السود
معدا العامة والخلف وكذا الكراهية في الثوب الذي يكون
تحت يدي الارباب والتعاليب او قوله انه لا ينسب له من ثوب
به شئ من المبرين وفي ثوب واحد للرجال دعوى
لم يجز لاخر في عدم الجواز يعني ان يجزئ لو كان للجمعة

للرجال والكتان والتسوية ونحوها
على الصلوة فيه والاصح
جواز ذلك للرجال كراهية

العورة او غيرها على الاحم **قوله** وانما يشتمل الصالح على ما
 من ان يفتت بالانزال ويدخل فيه تحت بده ويجعلها على
 مكعب واحد **قوله** وفي ثوب يترهم صاحبه على ان
 بالخاصة احتياطا للعبادة **قوله** وفي ثوبه تامل
 او تامة فيه صورة سواء كانت صور طيور ام كانت
 على الاحم **قوله** او قسمة الا ان يمنع القاب شيئا من
 التزاور فيخرج من كذا ان لم لا يجل **قوله** وفي ثوبه
 وشدة اللطيف للرب هذا هو المذهب بين المذاهب قال
 الشيخ نعمان من الشيعة من ان ذلك لم احد فيجل
 مستند ان التوجه على الكراية **قوله** جري للجل
 سرقلة ودره هذا هو الاحم والتيل هو النيب وال
 نيتان وستر ما بين التيل والدر احوط **قوله** على الوجه والفتن
 وفي الترمين تردد ان يسهل للجل الاحم عدم الوجوب
 وحدا كفتن من مضى الزهد والقديس من مضى السابق
 والمأذون والا يجب غلظة الرضوخ وما يجب سرق
 ستر جز من اخر اخر على الغرض من باب المقدرة **قوله**
 يجوز الاستئثار سنة الصلوة بكل ما يستر العورة كالخيش
 وورق الشجر الطيف المالحيش وورق الشجر فيجوزها

المستأثرا اذا لم لا على وجه يحصل لها من الشتر
 الماصل بالثوب وكذا سائر الثياب واما العيون
 فانما يجرى عند الضرورة **قوله** ولولم يجد ستر اصل
 حر يا قايما **قوله** اذا امن الطلع يجب في الاباء الالوان
 التي جرت للتدبير عورتها وجعل السجود اخفض وكذا
 في كل موضع يشتمل من المصل الى الالوان **قوله** اذا كان
 ملوكا او معدونا فيه يندرج في الملوك العين ويملك
 اندراج ملوك المنعة ويندرج في المادون فيه ما
 الاذن في صرحا او خفا كما اذا قل كن فيه او باليحي
 كما دخل الضيف منزله او ناسا حال كافي السجوي
 الامع الفقي او توجه الضيف الاستئالة على ربح ونحو
قوله وفي جوارحه الصلوة للراة الى جانب المصل
 قولك احدها المص سوا وصلت بصلوة او مفردة
 حر ما كانت او اجنبية ظاهرهم عدم الفرق بين تقدم
 احدها في الصلوة وافتراها وهو مشكل بل ينبغي ان
 يكون محل الحكم ما اذا افترا او تخصيصه بالتأخر اذا
 علم بالافترا فلا حول لعاف التبريم بالادلح ولان التأخر
 محل مخصوص بالفهي في هذه الحالة يجب اختصاصه

كان الضلع

الستر

بطلان الصلوة فمما قلنا ان الذي في العباد لا يدل
على العتاء واستقام ذلك فهو مقدم احدهما ثم يحرم الاخر
بالصلوة في عالم تعلق به الحكم المذكور **قوله** والصلوة
على كريمة من احوال الصلوة ينبغي ان يكون موضع الكراهة
موشل الخرم **قوله** ولو كان في مكان لا يمكن فيه التمسك
على الرجل ولا وجوب على التمسك بالمكان اذا كان في موضع
على التمسك الاخر وقوله بعضهم بما اذا كان الوقت او استأجر
والقتل فيه مجال هذا اذا لم يكن المكان مخصصا بلدها
ولا يشترط لهارة موضع الصلوة اذا لم يتقوى
نجاسة الى المصلى الى شئ الخلة المصلح وفي بعض احوال
الصلوة لا غير المحذور وان لم يكن كبره وهل ينجس بغيره
ما عني عنه من النجاسات المباحة او باعتبار محل غير نظف
وعنده قولا يستحب صلوة الغرضية في المسجد الذي الكعبة
فكره على الاصح **قوله** ويكره الصلوة في الحمام مع ملهاته
والاصح ولا يكره في المساجد ولا على طهر **قوله** وارضى النجاسة
والنجاسة اذا لم تكن جملته من النجاسة هو قيد فيها والرد
اذا لم يكن اصلا لم يصح ولو كانت فلا كراهة **قوله** وبين النجاس
الاصح جليل ويكنى في الحائل العترة وهو كبره بين النجاس

والرجح وكذا يكنى التباعد بعشر عنبر من كل جانب و
لا يكنى استديار القبرين دون الحائل او البعد **قوله**
وفي بيوت المجوس والنيوان المراد به بيوت النيران
ما اعدت للاخرام التام فيها عادة وان لم يكن موضع
عبادتها فلا كلامهم لا فرق بين كون النار موجودة
حال الصلوة او لا **قوله** وفي جوار الطرب دون ظاهرها
قوله وان يكون بين يديه نار مضرة تكنى في الكراهة
نحو الجرة والتنديل **قوله** او مصحف مفتوح بشرط كونه
تبصرا لاشتتاله به وكذا الموقد في كل ما غل نحو التوش
في قبلة المصلي وحايط منبر من بالوعة المراد بالبالوعة
البول او الغائط لا مطلقا **قوله** وقيل يكره الى باب متوج
اذا كان متوجا بذكر ذلك جماعة من الصحابة لافيه من
الاشتغال عن الصلوة وتوقف العمل لعدم الدليل والقول
بالكراهة متوجه ويحتمر من وجبة مضغعة اسم الناحية على القول
قوله ما لم يكن كالألبا العادة ان يغلب الكبر في جوف السواد
الانا ورا ولو كان لشئ حاله ان يوك في احداهما خاصة كقشر
الدوز وجمل الخلل يقتضي الخرم بحال الاكل والمجوس كما لا كونه
في الخرم مع ثبوت الاعتبار على حاله لا يثبت **قوله** وفي الأذان و

بكراد منظر الكون
والمجوس

ما يخرج
من المسجد

تمت النقل من كتاب

هـ القطن ذو لسان انخرجا المنع المانع الضرورة النع هو
 الاصح ولا فرق بين كونه منسوجين ومنزولين وعلمه
 نعم يشترط بلوغها حدا يكن خرا لها اما خضرين فالطاهر
 لا منع من السجود اذ التبادر من القطن والكفاف ما يكون
 بعد البلوغ اذ هو حال اللبس دون غيره من الضرورة
 المتينة وشدة الحر مع فقد غير الثوب وحذف الخيشة في
 المظلمة كذلك نحو ذلك **قوله** فان منع الحر من سجده
 وكذا الوضوء البرد ولو لم يكن له الخشيش من التراب والحر
 بوجه التزجس حراره او برودة ثم يجز عليه وجب ثم
 على الثوب **قوله** فيكون السجود على التلج والغير وغيره مع عدم
 الاثر وما يثبت منها سوا العارية فيستحب سجده بين
 هذه الامور والوثوب مع فقد الارض وما يثبت منها
 وهو كذلك لانها في مرتبة واحدة فان لم يكن فعلى كونه
 اعم ان لم يكن بشئ من ذلك يجز على ظهر كونه له اية على
 بن الى جعفر ان اخيه موسى **قوله** ولا بأس بالقراس
 تقييده يكون مختار من جنس ما يجوز السجود عليه اولى
 ولا غير ما فيه من اجزاء الثمرة الاجناسه للطاق الاتهاب
 نعم كره ما كان منه مكتوبا للبعير وان اطلق اللحم قوله ويكره

منه ما فيه كتابة **قوله** ولا يعتبر البقع في الصبي يودن
 بشرط كونه ميمرا فيقتل باذنه **قوله** وكذا الصبية يوزن الشار
 فحلم الجمل فيقتل به اذا كانت ميمرة **قوله** وقوة المرأة
 الشا خاصة بل تؤخذ لمحام الرجال ايضا وبشرط ان لا
 يسبحها اجني **قوله** لم تخاصونه وتسه به المرأة فيجب رفع
 الصوت بالاذان ليعلم نعم فان الغرض به الاعلام اذا
 كان ذكرا ولو اذن الحاضرين طارضا بحيث لا يجاوز
 صم اما المرأة فان صوتها حرة فلا يستحب لها رفع اذنا
 يومن ان يسبحها اجني وكذا الخشيش **قوله** ولا رخل بالاداء
 والاقامة ماسيا وحلى تذكركها مالم يركع واستقبل صلوة
 ولو تقدم لم يرجع هذا هو الاصح وقيل انما يرجع التقدير
 ولا فرق بين الالم والمنفرد وحلى يرجع للاقامة فقط
 فيه قول د الاصح العدم **قوله** فالصلوة للجني لا غير
 فان خرها ما يرجع فيه يتولى فيه الودن الصلوة تلقا يا
 لمقب والرفع وفي صلوة الجنانة تردد **قوله** وقيل
 يجبان في الجملة هذا هو العمل حكمه الشيخ **قوله** الخلف
 وهو ضعيف **قوله** هـ آله والقراءة والمغرب اوجب له اليد
 فيه اعلى الجبال والاصح الاستحباب **قوله** ويجمع يوم الجمعة

بشرط ان يسبح العذر
 حال الاذن في سجدة واحدة

منه

بين الظهري باذان واحد واقامتين وكذا يجتمع بين الظهرين
يوم عرفه والعاثين ثلثة للترتيل في اول الاذان الثانية في
هذه المواضع حرام كرهه فيه قولان للاصحاب وعدم
التحریم قوى ولوجع الحاضر والمسا بين الصلوتين في
وقت احدهما جمع تقديم او جمع تأخير اذان لصاحب الوقت
واقصر على الاقامة للآخرى ويقتطع اذانها ولو اذن لها
فالظالم الجوار بثبوت اصل الشريعة الصلوة واستقرار الثبات
قوله ولو صلى في مسجد جامع ثم جاء آخر ولم ياذنوا
ما وامت الصوت ماقية ولو انقضت اذنا الآخرين
واقاموا كره الاذان والاقامة مع الجماعة الثانية والتمتر
على الاصح ما لم يترق الا دلى ويكفى في عدم التفرق بقا
واحد اذا يصلح تفرق الجمع وينتفى العائز لم
اعتبار بقا الجمع وهو خلاف المنصوص والمفهوم من
عدم تفرق الدلى استعماله بتوابع الصلوة فان صار
والى امر آخر وانصوب عن التعقيب لكن القول بالا
اذان وهو يفرق بين المجدد الصرا فيه تردد ومورث التفرق
المجدد ويتبادى بينهما في الذكرى وهو محتمل **قوله**
وفصوله على اشهر الولايات خمسة فتلخون هذا هو الترتيب

وفي بعض الاخبار ترتيب الكبرية آخر الاذان وتر
بعده في اول الاقامة وآخرها ايم وينبئ التلخيص آخر
ها ويرى ان الاقامة مرة الا قول الله اكبر الله اكبر
فانه مرتان ومردى غير ذلك **قوله** والترتيب شرط في
الترتيب بين فصولها وينبئها فلو تكسر ما يقتضها فعل
ولا بد ان يركب خلفه ان يصلى باذان واقامة ولو اذن الا
اذان عن الاقامة اسادها **قوله** والسنة فيه الوقت
على فصوله اي فصول الاذان بمعنى ان لا يعرب آخر الفصول
وكن الاقامة فان لم يعمل لم يحال العذر او بينها وان ترك
الافضل **قوله** متناهي الاذان حاد حرق الاقامة المحذ
خلاف الثانيه ولكن مع ذلك تأمر بالاعراب واقام
على فصولها **قوله** والنصل بينها ركعتين ان كانتا من الزمان
فلا بحث كالموا اذن على ست ركعات الظهر والعصر الا
فهما ما يشترط فاعلمها في وقت الزبضية ولا يأتى فيها
لخلاف المأبوت **قوله** ويكره الكلام في خلالها ان اشغلك
باجتناب في خلال العبادة بقوت به اقبال عليها والى بلال
به سواء كان غدا او سلوا الا ان يطول فيجرب عنه
المولات ومثل الكوت الطويل هذه الاماكن الكلام

منقطعاً بمصلحة الصلوة فإنه لا يكره **قوله** والترجيع
 إلا الشطر المترجيع هو تكلم الشهادتين مرتين آخر
 تين فإن بعض العامة استحب ذكر الشهادتين مرتين في
 الأذان مرتين يخفض الصوت ثم أعادتها لذلك يرفع
 الصوت وخرجه في الذكرى بأنه تكرير الفضل زيادة على
 الموطف وهو اسم فاسبت لشو له فعوله الأذان و
 الإقامة والكل مكرره وإن احتفل بتطيقه كان بيعة
 حرماً وإن دعت إليه حاجة شطر المصلح جاز كما قلت
 عليه الرواية وخرج به الأصحاب **قوله** الطلوة
 خير من النوم الصلوة بالرفع على الحكاية وهو التوسيع
 والأصح تحريمه إذا أتى به معقداً أنه فصول الأذان إذا
 الإقامة والأذان كلام اجنبى فيكون مكرهاً ولو دعت
 إليه تلبية جاز **قوله** الاعتقاد شريعة في السنن
 عند جماعة بأن يقول السامع كما يقول المؤذن حتى يسمع
 ولو قبل ذلك لم يجز ولو كان في الكلام أو قرآن قطعه إلى
 أن يفرغ فلا يمنع من الخطاية كونه على الخطاء أما المصلح فلا يجب
 له ولا يملك الأذان العبري شرعاً لا نحو أذانية الجنون أو الكافر
 والمرأة إذا سمعها اجنبى ويجوز أن يسمع غيره وعشراً

ثلث

للرد لئلا يتردد والصلوة إذا الإقامة لا يملك **قوله** وقول
 ما يملكه المؤذن للمراد به على غير العمل لأنه من فصول الأ
 فأنه الإقامة عندنا وأثره العامة ولكن غير ذلك من
 فصول الأطلاق رواية ابن سنان عن أبي عبد الله
قوله والكف عن الكلام بعد قوله قد قامت الصلاة
 إلا بما يثبت بالصلاة فيكره ذلك كراهية مكررة وفقاً
 الشيخان والسيد جرم الأول أصح أما ما يتعلق بالصلاة
 بمصلحة الصلوة لتقدم الكلام وطلب الترتيب للأمر
 بتوبة المصنف ونحو ذلك فلا يكره له رواية **قوله** إذا سمع
 الإمام إذا جاز أن يجرى به في الجماعة ولو كان المؤذن
 بمنفرد والمراد بالإمام من كان في وقت الجماعة قاصداً
 الإمامة ومتوجهاً إليها لأن المنفرد بعيد أو إذا أراد
 الإمامة بعده تكليف سامع أو أن يخرج لأمره يجب أن
 المؤذن راتباً في الجهاد والمجبر أو المنفرد أو جاعلاً أو
 غير ذلك إذا كان معزاً بأذانه شرعاً وهل يجرى للمعز
 مع يجهل ذلك مع اتساع الوقت **قوله** ومن أحدث في الصلاة
 أعاصها لا يبيد الإقامة إلا مع الكلام لما روي أن الكلام
 بعد الإقامة يقتضي إعادتها ولو أيعدها ولو لم يرد

انها قول من صلى خلف من لا يتدبر به اذ ان
 لشه واقام يعلم ذلك ان اذان للتألف لا يعلبه
قوله ولو خشي فوات الصلوة اقتصر من اصوله
 على كبريتين وقد قامت للمراوغة في فوات الصلوة في
 الركوع كما دلت عليه الرواية بخلاف ان المختلف عند موضع
 الامكان والمراوغة من قوله اقتصر على كبريتين قد قامت
 انما تأتي بآخر الواقعة من عند **قوله** فوات الصلوة
 كما دلت عليه الرواية وانما اقتضى بالشيخ في هذه الصلاة
 اعتماد اصل ان الواجب لا يبدل الترتيب **قوله** والنية وهي كني
 ولو كانت بالشرط اشبه فانها يقع مقارنته قد اختلف
 الاجماع في ان النية في الصلوة مكن فيها او بشرط
 وتبطلها بالشرط اكثر لانها تقدم جميع الاحوال ومعيها
 حينها الى آخر الصلوة والظاهر على تحريرها التكبير والنية
 عند اوله فيكون قبل الشروع في الصلوة لكنها ليست على
 نسيج الشرط لعدم جواز تقديمها بحيث يتكلم فيها وبين
 الصلوة فهان لو جوب مقارنتها لاول الصلوة وتغير حال
 من العبادات ولا تخرجه من حيث ذلك بل لفظ العلم
 بوجوبها وان الاخلال بها سهوا او غماضا لا يوجب القدر

نية

حاصل سوا كانت شرط او ركنا **قوله** ولا بد من نية
 القرينة والمتبعين والوجوب او المندوب والاداء او
 الاقتصار لا ريب ان السقط للتكليف من المكلف هو
 يتأمله بال فعل المأمور به وانما يتحصل وجبه الفعل بالنية
 لان الوثوق بوجوده لا فعال هو النية كما دلت عليه الا
 حصار فلا يكون الفعل المأمور به مطابقا للفعل المتضمن للتكليف
 الا باسقاطه له حتى في وجوه المتطوع اليها على كذا
 انقضاء العبادة على وجه الماخلاص مطلقا بالشرع و
 جب القصد الى القرينة في الفعل المأمور به ذلك لا الوجوب
 في الواجب والمندوب في المندوب لان المندوب لا يتطوع
 والواجب وبالعكس وكذا الاداء والقضاء وذلك
 كمن خرج نية الرخصة فظهر انه لا بد في النية والقصد
 الى امر اربعة **قوله** ولا يشترط القصر وانما ولو كان
 غير اى بين القصر والتمام كونه في احد الموضعين للقرينة
 والاصح وجوب التيقن بهما وكذا اذا اشبه كونها في
 قصر او تمام فاما فعلها **قوله** ويتعين استحصالها
 عند اوله التكبير اى استحصال النية او هذه الاقوى
 القسرة في النية بمعنى القصد اليها بحيث يكون ظاهر

حاصل

لجميعها على وجه الحال ولو استخف بها ذلك ثم بعد
الافتة من شئ منها أو في التكبير لم يصح ولا يشترط
بقا والاستخفاف على التكبير على الموضع لانه اول التكبير
اول الصلوة والواجب مقابلة النية لاول الصلوة و
لو عثر على المكلف استخفا لا مبرر له بعد كفاهاه التقيد
اليها في هذا الحالة فاستخفها دخل بعد واحد على حد
الظن بها بحيث اذا انتقل الى شئ منها دخل بها قبله
في الاخرى نظرنا من التزود في تحمية ذلك نية فلا
تقار العزم ذلك لان ملا حظ الامور المتعددة
من حيث التعدد ولم يبرر فان وجد المكلف النية
ولم يامن ان ينبر الى الوضوء الى معتد به وسقط
ما سواه **قوله** دعه من في الصلوة ربك يتوجه كونه
لان الدخول في الصلوة انما يتحقق باخره فيكون خارجا
وليس ينبغي لان المعيرة في التبريم وهو التكبير والمالم
يتم الا بآخره كان اكماله كاستغفار عن الدخول في الصلوة
بأوله **قوله** وصورة الله اكبر مرتبا الخ يجب مراعاة
هذه الصورة فيكون قول مرتبا على موكه ويجب
المولات ايضا وقطع الضربين وعدم مدشئ منها

منه

دع

تكميل

وعلم اشياخ فتمه الواجب بحيث يصير الخارج عنه عن
عن كونه تكبيرا **قوله** يجب التمام المكن فلا يجوز
الصلوة في الوقت سنة وينبغي ان يراوا الامكان
عادة فلو سب من وجوب العلم عادة امكنه انما
فعل الصلوة بالترجمة مع العلة **قوله** والاخر مع
الاشارة اي صعبه للراية ذلك الخراة وتهدد
سايرا فلابد **قوله** وينتبه فيها التمام فيقدم عليها
ويصاحبها كن ما قلتمها موصوف يكونه رحمة
لانه داخل في الصلوة كالتكبير اما المتقدم فنظر
دستها النطق بها على وزنها فقل من غير
من غير مدبيرة حيث لا يحدث خفا فان ذلك كثيرا
لم يصح التكبير كما سبق لانه ح يصير انطا آخر وهو
الامر جمع كبر وهو الطبل واسا الالف الذي قبل
الهاء وبعد الالف اسم الاسم للتدري فلهذا مكره
فقط فلا يخرج به عن موضعه **قوله** وهو كمن في هذه
دمع العجز فاذا كني بدله وليس هو كمن في جميع الصلوة
فان من يراها قيا ما او قصه فليجهد السهو ولا يسلل
صلواته انا التمام كمن في مواضع الاول النية على

القول بانها ركعتان التكبير وقد سبق الثالث
 القيام الذي يكون متصلا بالركوع بحيث لو ركع جا
 لها ساهيا بطلت صلوة وكذا لو كان فيضيا فيها
 اذا عجز عن القيام فصلى متخيا ثم وجدها بعد
 القراءة فركع على حاله ساهيا فان صلوة بتحلل يا
 لا ظلال للركن **قوله** ولو تعذر الاستقبال اعتقد المراء
 بالاستقبال قيامه بنفسه غير متعين لشي فانما افتر
 الى الاعتناء وتعيين ولو اخلج في تحصيله الى شئ او
 استبحر وجب مع الامكان **قوله** ولو عجز اصطلا
 فاعدا يكن ان يشي بقوله اصلا الى انه عجز عن الاتقاد
 ومن جمع صور الاكراه فانه يجوز المتعود الا مع فلك
قوله وفي حديث ذلك قولان اصلها امر اعدا القنبي
 هذا هو الاصح وحده المميز بان لا يقدر على الشئ بقدر
 نهان الصلوة **قوله** ولو وجد القاعد خلفه وضوءا
 اي نهض من بين الناس ومقدرا في حاله مقبرة
 على حاله وخولها **قوله** ان اذ الخلود لا يكون في وقت
 الرخول والاعراف في الله من وجد خفا في حاله
 من الاعمال الصلوة قطعه ان كان قراة اذ ذكر المثل

او شدة

او تشهد الى ان ينقل الى الحالة العليا التي يقدر
 عليها وان لم يكن ذكر الانتقال على سبيل الداعي بتعلل في
 حال الركوع والاصح ان من عجز عن حاله انقل الى ما
 دونها تكبرا للقرأة ونحوها اذا صادفها **قوله** ولو عجز
 عن التقدوس على مضطجها على جانبه الايمن فان
 عجز فعلى الايسر يتقبل بقل عباديم بانه القبله كالخروج
قوله موبيا الى الركوع والسجود ورأسه فان عجز
 فبعينه ان لم يكن اتى فانه كوجع العين عاخر فيجل
 السجود اخفض وهذا كله اذا عجز عن ان يصير يديه
 الساجد فانه قد روي بوضع ما يسجد عليه على شئ
 ثخين فيضع باقي الساجد والجلالة فيا بكل مقدر
 اذا ليط السجود بالمسحور **قوله** وكذا العجز على
 مستبلا كالاحتضار وركوعه وسجوده كما سبق وحي
 عجز عن الايمان بعجزه الافعال على قبله والاذا كان على
 لانه **قوله** ويتجنب المني مع القاعد قله او يفي
 رجليه راكعا وقيل يتورك تشهد المراء بها التمسك
 ينصب فخذه وساقه وهو اقرب الى القيام من
 غيره من انواع الجلوس والمراء في المجلدين انما

شكها بحيث اذا قل مقدار على صدر وجهها تغير انما
والاصح ان التورك وهو الجلوس على التورك المايير
وسما في انشاء الله تعالى كالتيه في شئ
المصلي جالس كما يجب في تشهد للصلاة قايما **قول**
وهي معينة بالحد في كل ثمانية هذا يعنى العرض للقول
لكن للبدلج فيه ركعة والتر **قول** ولا يخرج التوبة
اي في الحد وكذا الورقة وان عجز عن العربية بل
يتنقل فرضي المصلي الى التيسر ولو خرج منه بالعربية
ترجمه والفرق ان القرآن الا يكون الا عربيا فان اللجانه
انما يكون بالنظم المخصوص بخلاف الذكر **قول**
ولو ضاق الوقت قرا ما يحسن اي من فاتحه او
غيرها وخفيه انه لو احسن بعض الفاتحة بحيث
يسمى ترانا قراة وعوض من الفاتحة بقرآن آخر من
غيرها بقدر ما عاى الترتيب فان علم اولها اخر
العوض والا قدمه او وسطه او وسط المعلوم ولو
لم يجد في غيرها كره ما يحسنه او عوض عنه بالتيسر
على احتمال **قول** ولو عجز عن غيرها ما يسير والا
سبح الله وكبره وهله بقدر الترتيب الى الحين

منها شيئا قرا ما يسير من غيرها لكن بحيث انه يكون
بقدرها مع مراعات الزوف وعدد الآيات ان امكن
بغير عرفان الكتي بالسواة في الحروف او زيادة
حرف البدل فان لم يجد شيئا حصل الى بالتيسر
ويستقي ان يركب فيه ما يجب في التيسر المكي اجزا
الصلاة لانه اقرب الى بدلية عن الفاتحة من غيره
ولانه المعروض من غير ما يتجلى الاطلاق عليه ولو كره
لباوى الفاتحة كان الى **قول** ويحرك اللرس
لسانه بالقرأة ويعقد قلبه ويتيسر باصبعه كاسية
وليس المراد من عقد القلب بهامز بضمها الارس
او لا يجب ذلك على احد بل المراد القدر الذي يتبين
به تلك الحركات المذكورة للقرأة المخصوص **قول** وفي
وجوب سورة مع الحمد في الفرائض التمام مع سعة
الوقت وامكان التعلم قولان المهرجلا الوجوب هذا
هو الاصح ويفهم من التقييد بالختام ان اللفظ
كل للريض الذي يشق عليه قراتها كثيرا ومن تجلته
حاجب لا يجب عليه الورقة وهو حق وكذا انهم من
التقييد بسعة الوقت انه مع الصيق لا يجب وليس

كلما ذكرنا الفاتحة صاعق الورقة بهيكلها والرسالة الانوار
عنه كالمصلي قول الله

كذلك اذا دلت على سقوطها اذا لم يتبين
 من الامور المحترمة في الصلوة تصديق الوقت بل
 يتقبل فرض المصلي الى التضايف حال الضرورة
 ولا العلم لاحد بقدر سقوط السورة للتصديق بل يخرج
 بخلافه موجود في التذكرة في باب الوقت **قوله** ولا
 يقرأ في الغزايض عزيمه على الاصح في الاحكام
 لان وجوب الجود في وقت بخلاف التوافل ولو قرأنا
 سبعا عدل عند التذكرة سوار تجا ونخل الجود لم لا
 لانه في نخل القراءة ولم يات بالسورة الجزئية **قوله** والاما
 ينوت الوقت بقرائتها سوار لزم من قرائتها ولم يات
 صيرورة الصلوة قضاء لم لا انتهى عن اخراج شيء
 من الصلوة عن الوقت وان قل ولو قرأها ما سبعا
 عدل ما لم يفرغ او يفت فيها قدر اقصر سورة وكان
 لو ظن السعة من بين الصيق **قوله** وادناه ان يجمع
 نفسه الى اذل السرة لم يتعريض لغنى وضابط السرة
 والمجهر وتصديق القول فيهما ابهما حيث تان تنصا
 وتما عريقا فاما يتنع نصا وقيلها غلبى اكثر احدهما
 اقل اكثر فالجهر الملهام الصوت على الوجه المعهود فاقوله

اسماع الصحيح المريب مع عدم المانع واكثره ما لم
 يبلغ العلم بالمعزول والاحتياط الصوت وهو على
 الوجه المعهود فاقوله اسماع منه واكثره ما لم يخرج
 الى الجهر فلا يخرج الى الجهر في القراءة مثل حديث
 النفس اختيارا وما قام به بعضهم من ان اكثر السرة
 و اقل الجهر غلطهما **قوله** فلا يخرج المراد وجوبا لكن يجوز
 ان يخرج من موضع الجهر ان لم يسعرا اجنبى والحديث
 مع سماع الاجنبى كاللادة ويدفعه كالرجل **قوله** ومن
 السنى الجهر بالسلمة في مواضع الانكسار من ادل
 الجود والسورة سوار كان ذلك في الركعتين الاولىين
 والاخيرين وسواء الفريضة او النافلة وسوار الامم
 والمنفردة **قوله** وتربيل القراءة قال في الذكرى وهو
 حفظ الوقوف واداء الحروف والمراد منه الزيادة على
 على قدر الواجب من الاداء فلا يتبدل في القراءة بحيث
 لا يحصل كمال التبيين للحروف ولا يتوقف في مواضع
 الوقف فعل غير المنافي فان فعل بحيث لا يقدر
 الواجب الجزاء وان اخل بالتمجيد ومثل القراءة
 التبع والتمهل **قوله** والاقتصار في الظاهرين
 والغريب على قصار الفصل المختار ان الظاهر كالتعاقب

في الاختصاص متوسطات المتصل فيها الرواية
والمتصل من سوتر محمد صلي الله عليه وآله وسلم
ثم ومتوسطة الى الضيق **قوله** وكذا الذي الظاهر
على الظاهر ان كذا يجب قراءة سوترين في الجمعة وذلك
لرقتي بالرجوب والاستجاب اظهر **قوله** وكذا انها
وتين وكذا سير الاذكار **قوله** ويجزم قوله آيين
آخر الحمد وقيل بكراهي الاصح في المذهب الترخيم لانها
ليست بتران ولا دعاء وكما يحرم آخر الحمد كذا يحرم في
جميع احوال الصلوة وتقبل بها **قوله** دخل يعاد الصلاة
بشأنه قبل لا وهو الاشبه للاصح انها تعاد وجوباً لا
بجزء من كل منهما ويجب مراعاة ترتيب المصنف في
قوله ويجزم بدل الحمد في الآخر بيمينات الاصح
رهبان سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
ودونك وقيل عشر وقيل ثمان عشر وهو احوط
الحكم هو المذهب ويجب فيها مراعاة هذا الترتيب
على الاصح وما يجب في الفرائض من كونه بالعربية ولزاج
الحروف من مشارفها والمواالات ومراعاة النظم والا
خضات **قوله** ولزاج في النافذة المحذية الغرام
يجوز عند فكره اي عند فكر الجود وجوباً وانما عند

بخلاف الغرضية لانه الزيادة ههنا غير مضافة لواد
الامر بها وكذا في التامع في النافذة موضع الجود اصح
ينار على وجوب الجود على الاصح وهو الاصح
الاختصاص قد ان يصل لنا مركبة لا فرق في ذلك بين
الرجل والمرأة وما قبل ان هذا الحكم المرحل بخلاف المرأة
فانه يجب لها ان لا تظلم كثيراً وهو ضعيف **قوله**
وانما يختص على المكن والمراد به من المختار لئلا
يختل قوله والاذا **قوله** وبجمله واحدة الى قوله وقيل
يجزى الذكر فيه وفي الجود هذا هو الاصح والمراد به
اجتزى كل ما يعد ذكر وهو ما تضمنه الثنا على انه
سبحانه واعلم ان سبحان علم السبح والسبح مقام
الشهر والجارفة قوله وبجمله متعلق بجود وفيه
الكلام اصح بجاري العظم وانني عليه **قوله**
سبحانك كبري فان اذلي بجملة **قوله** ويكره ان يركع
ويلا تحت ثيابه بل يكونان بازياتين افي كمية قاله
للحاجة **قوله** الجود على الأعضاء السبعة ويجزى
فيها وضع ما يصدق عليه الوضع فلا يجب في اليه
وضع مقدارهم على الاصح وان يكون موضع الجود

الشيخ

سبحان

حالها بما ينشئ لينة المراءاة المنيعة للعبادة في بلادها
 الشريعة صلوات الله عليه واله وتقررت بالبرية أصابع
 مشعرة تقر بها ولا بأس به ولا يجب في طرف المنيعة
 ان لا يكون موضع الجبهة اخفض من موقفه بان يركب
 اربع وهل يعبر ولا يفسد الساجد قال شيخنا ان التهمة
 نعم ولا ريب انه احوط ولو تعذر الاختيار مع
 ما يجب عليه ويضع بقية الساجد كما في حال الامكان
 تخارفاً تعذر الوضع او رفع سجده اذا ولو
 كان يجتنبه ومثل اختصار خفية ليقع السلام على الارض
 وجوباً لا يقدّمه ولا واجب ولا يخص الحكم بالخيرة
 فلو اتخذ الله جوفته من طين او خشب ونحوها ان
 ولو تعذر سجود على احد الجانبين قال الاصحاب

ولا ادية لا يفتى على الايمن منها لعدم الدليل
 والذكر فيه والتسليم كالركوع الاصح ان يركع في كل ركعة
 التكبير الا في قايما التوى بعد كاله ولو كبر
 في هوية طائر وترك الافضل لكن بشرط ان لا يكون
 معتقداً استحبابه على هذا الوجه ومثل التكبير للركوع
 وان يرغم الله الامم بالانف الصاقر بالاشام

وهو تراب والماء ههنا الجوه عليه **قوله** ويكره
 الاقمار بين السجدين وكل اكره بعد جاد في كل ركعة
 في الصلوة والماء به ان يعتد بصدره وقدميه
 على الارض ويجلس على يمينه **قوله** وانقله اشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً
 عبده ورسوله انما قل التشهد وهو الواجب وانقل
 التشهد وهو الواجب وانقل منها تشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمداً رسول الله بخذ في صدره لا
 شريك له في الاصل وعنده في الثانية والظواهر
 ضمير رسوله يجب ان يراى فيه وفي الصلوة على
 النبي والله الملتزم المتعول ولما يدل شيان الظاهر
 بما اوفيه واستطشياً ولم يرفا سوى ما قلناه او
 انهم مفراد بالهكس لم يجره بطلت صلواته انما
 قد علم بما ذكرناه ان المصلي يركع في العبادتين للركعتين
 وايما اثنى به مما افه واجب **قوله** وهو واجب
 في اصح التوليقي بل الاستحباب اصح دليل وهو قول
 اكثر الاصحاب لكن القول بالوجوب احوط ولا يخفى
 فيه بوجه من البره لو توجه في آخر الصلوة **قوله** وموت

تسليم

التكبير

السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو السلام عليكم
 وبآلهما وذو القربى إلى آخره هذا أحد التوقيعات
 بحجاب القائلين بوجوب التسليم والذي عليه التوقي
 فترى على القول بالوجوب نعت السلام عليكم ثم
 وبركانه الخروج ولا يجنبية به على الأصح نعم هي
قوله ويرى بوجوبه المراد إلى المنيه وكذا السلام
 والمأمور بعتن بوجوبه علينا ونحوه لا
 في رواية أنه إذا لم يكن على يار أحد سلم يار
 واحدة والكفى ابن بابويه الاستعجاب بها بان يكون
 بان يكون على يار حاطب **قوله** التوجع بكسر
 فيها الواحية قبل كيف بوصف التكبر أنه لا يحب
 مع أن بعضها واجب قلنا المتيقن أن بعضها واجب
 قلنا التوجع المخرج من حيث المخرج **قوله** بينها ثلثة أو
 عية على ما ذكره تعينه الأدعية على ذكره تعتبر الأد
 عية بينها لأخ العارفين تسع لأن دعاء التوبة ليس
 بينها بل هو بعد ذلك بحجب بعد التكبر الأخير
 تكبيرة المحرم بأمس قد أكل المسى إلى فيكون بينها
 ثلثة أدعية **قوله** التتوت في كل ثانية بقول المخرج

منه
الصلوة

التي للجمعة فأنه في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعد
 لا يستثنى من هذه الكلمة إلا الجمعة ومفردة الوقت بالجمعة
 فإن فيها قنوتين كما ذكره أكثر الأصحاب والمستند في
 ذلك المنس ونحوه للقول على قصد التتوت
 في طان الصلوة قوى وأما الوقت فإن فيها مع كونها
 ركعة واحدة قنوتين أحدهما قبل الركوع والآخر بعده
قوله ولو نسي التتوت قضاء بعد الركوع أو نسيه
 في موضع استجابته قبل الركوع وذكره بعد قضاء
 ولو لم يذكر حتى فرغ من الصلوة قضاء ولو كان في الصلاة
 والمراد أخيه والأفوه أفضل أذكاه القريب **قوله** إلا
 ثقات وبها هو من السبطات عزاد وسوا ذلك
 التتوت بكسر أو بوجه خاصة **قوله** ذكره التتوت في الكلام
 والفعل الكثير الخارج عن الصلوة الأصح أنه
 مبطل عزاد وسوا ذلك لا يفتق الا بطل لا إذا وقع متوليا
 والمخرج في الكثير إلى العادة **قوله** د الكا والأمر الدنيا
 المراد به ما يكون صوتها وانما يا أخر مخرج الأربع فله
 فلا دلالة في ذلك لأمر الأخره كما هو في النساء
 والمختصة من أنه فأنه من أفضل الطاعات **قوله**

بالقضاء منها فعل
 وأقله يسج الزمر أحد المزل
 ص

تفسير
 كاشفة

وفي موضع اليدين على الثعال قولنا اظهرهما الابطال
 هذا ليعلم المحدث كمن مع العمد لا مطلقا فافرق بين
 كونها تحت الصدر والابن وجوب اليدين بينهما
 وعدمه ولا بين كون الرضع على الساعد او على الكتف
 ووضع الثمال على اليدين كوضع اليدين على الثمال
 ذلك **قوله** الا خوف خرد كفوات غيركم او ذى طفلي
 ربما كان القطع واجبا كما في خوف تروى الطفل وانما
 الغرض من الهلاك وحصول الغرض بقوات الغريم ومع
 اشتراطه يشترط الا ان يكون قديلا لا بالي بها فيكره
 به القطع ويحتل الغريم وبإباحة يتقبل الحجة والعرب
قوله وقيل يعظمها الاكل والشرب المحدث الابطال
 بهما اذا كان يحترق يودنا ما الاعتراض عن الصلوة
 فلا يطل ابتلاع ذوب عكره ولا ازدياد ما بين ان
 من الغناء **قوله** الا في الوترين غرم للصوم فليطعن
 امرأته سعيد الاعرج والافرق بين الصوم واحبا
 او مندوبا لكن لابد من التندد لعدم الاحتياج الى
 فعل اكثر غير شرب الاستدباب وكذا اذا طاهر
 كونه لان لا يحمل نجاسة **قوله** وفي جواز الصلوة والغرم

منه

معقوص قولنا استهلكها الكراهية عقص الشعر
 جمعة في وسط الرأس وشعره وقد اختلف الامامية
 في جوازه للرجل والاصح للجوانح على كراهية المرأة
 فلا خلاف في جوازه لها ولو منع السجود حرم مطلقا
قوله فيكره الاثنيات يمينها وشمالها اذا كانا بوجهها
قوله والعبث بالم يصر فعلا كثيرا **قوله** ونفخ وضع
 السجود واذا لم ينطق بخبرين وقلة التخم والبصاق
قوله ومما دفعه الاثنيان وكذا الريح والخبث وحذر
 اذا لم يكن قد شرب في الصلوة لانه بعد الشرب يجب للمرا
 فعة صونا للصلوة عن الابطال عالم يخفى ضرها **قوله** ويجوز
 المصلي تعبت العاطس حيا بسين واليمين معا الزمان
 له بصلاح الذي واليمين ولا يجب عليه التمسك لاشتماله
 تحت **قوله** ودر السلام مثل قوله سلام عليكم اي يجوز
 ذلك لوجه واجب اعمانا ويجب ان يرد مثل ما قال
 فلو خالف عند طلعت الصلوة ويجب فيه الاسماع ختمنا
 او ثقت برأى المعتاد ولا ينطلي بترك المرح على الاصح ولو
 جيبا المسئلي لعل بغير السلام ففي وجوب الرد او جواز
 تركه والا فامر بقبض الذراعين على يمينه في الجواب **قوله**

انما يجب الرد اذا كان السلام باليد واليد باليد

منه

في ركعة واحدة

والرعاية في خلال الصلوة بموال المباح وكون الحرم
لا فرق في طلب المباح بين ركعة ما تعلقت بالركعة او
التي لا ولو دعا بالحرم بطلت الصلوة للشيء **قول** وقتها
بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله اي مثل الشيء
وهو وقت الضليلة للظهر وبهذا قال الشيخ وجماعة
من المتأخرين وهو الاصح **قول** ويقتطع بالنوات وتقص
تظهر الاربع ان اطلاق النصارى بالنية اليها صح بجان
الامة للجمعة اذا قامت يعني فعل الظاهر بالانها لما كانت
بالاضمة استتمت النية فيها ويحقق النوا بخرج
وقتها قبل التلبس منها بركعة **قوله** وتذكر ركعة واحدة
ما ذكره ركعا على الاظهر اي بحيث يكبر ويركع والامام في
الركعة وهذا هو الاصح **قوله** اللذان العادل للمروية
الامام المعصوم عليه السلام او نائبه **قول** انما في العدد
وفي قوله رتبة اثنان اشهرها خمسة والامام والامام للمؤمن
والقول بهذه الرواية هو اصح القولين **قول** للخطيبان
ويجب في الاول حمد الله والثناء عليه والوصية بتوحي
اوه وفراقة سورة حقيقة وفي الثانية حمد الله ثم الصلوة
على النبي صلعم والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات الاصح

السلام

جبة

انه لا بد في كل من الخطيبين من اشياء حمد الله تعالى
ويجب فيه لفظ الحمد لله والصلوة على النبي صلعم لفظ
الصلوة ولفظ الذي هو عبارة عن الوصية بالتحسين
والجنت على الطاعات والتحذير من المعاصي والاعتذار
بالذنبات نحو ذلك ولا يتعين لفظه ولا طوله والقرارة
ولا يجب سورة كاملة على الاصل بل يكفي الآية المتأخرة
التي هي بالنسبة الى الخطبة لا نحو مدهاتان ويجب فيها
النية وكونها بالارعية والتهيؤ بين اجزاء الخطبة الوا
قول ويجب في الثانية الدعاء لائمة الحسين و
الرعاية للمؤمنين والمؤمنات قال للهم بوجوبه وقدر
وقر اية ساعة والعلية احوط **قول** وان يكون الخطيب
قائما في القعدة ويجب الطائفة في القيام ولو خرج خطيب
جالا والاستجابة تح احوط **قول** وفي وجوب الضل
بينهما بالجلوس مرة واحوطه العجب المعتمد
الوجوب ويجب الطائفة ايضا **قول** ما يشترط فيها
الطهارة الا بشرط احوط **قول** وفي رواية اخرى ان
الزوال رواية اشهرها الجواز الاصح عدم الجواز
قول ويجب ان يكون الخطيب ليثا يعني ان

يكون قادراً على تأليف الكلام المطابق لمتن في الحال
 من الغرض والانداز وغيرها بحيث يبلغ به كذا المط
قوله وانما يعلم ان لا يجب الرغبة على كفاية **قوله**
 سليم للمرضى والعرج والمراد للمرضى الذي يشق عليه معه
 المحضون والمريض البالغ هذا القدر او الذي يشق عليه
 من المحضون **قوله** ولو حضر احد هؤلاء وجبت عليه
 عدا الصبي والمجنون والمراد الاصح ان السافر والعبد
 ان حضر موضع الجمعة انقضت بهما ولا يجب عليهما
 من فطر طين العبد او ذنبا الوالي **قوله** اذا اراد الشخص
 وهو صاهرهم السفر ليعين الجمعة ولو كان بين يديه
 جهة يعلم او كان لها الواسع في جوارى السفر خرج تردد
قوله ويستحب الاصطاف الى الخطبة وقيل يجب وكذا
 الخلاف في تحريم الكلام معها وجوب الاصطاف وتحريم
 الكلام للابح من قوة والحكم بالاجوب على الجمع **قوله**
 الا اذا ان الثاني بدعة وقيل مكره الاصح تحريمه والاصح
 انه الثاني زمانا **قوله** ويحرم البيع بعد النداء ولو باع
 انقضى الطران ما يتبع البيع من العقود والماتقات
 كذلك وان كان احد المتعاقدين ممن لا يجب عليه **قوله**

اذا حضر امام الاصل من الم يوم غيره الا عند راي الجوز
 فكل ما يجب عليه ان يوم هو مع عدم العذر **قوله** اذا لم
 يكن الامام موجودا او امكن الاجتماع والخطبة ان يجب
 الجمعة ومنعه قوم للمانع المرتضى وابن ادريس والاول
 الاول وليس المراد بالاجتماع انهم اذا صلوا بنوا
 بها الاستحباب لا التمام وقعت صحيحة لغيره عن الظاهر
 والمستحب لا يخرج عن الواجب بل المراد انها افضل الوا
 جبين المجزئ فيها فان الواجب التبرج قد يكون متجها
 بعينه باعتباره افضلية كالعقد في الكفاية المجزئة بالنسبة
 الى لقوية ولا يخفى انه لا بد من وجوه النية للجامع
 لشرائط الفتوى فانه لا بد من صحة الجمعة من العام او
 نائبها لاجتماع العقيدة نائب في زمان الغيبة **قوله**
 فاذا سجد الامام سجدة وتوسل بهما الاولى ظاهره تعين
 ذلك والاصح عدم اشتراط الثانية فلم يثبت حمل الملائمة
 على ما في ذمته وهو كونهما الاولى ولا يجب لكل
 فعل من افعال الصلوة نية **قوله** وواجب الاخرة
 بطلت الصلوة هذا هو الاصح لازادة وقول الشيخ

عائذ بالله من النار

ضعيف **قوله** ستم عند انباط الشمس للرد به انشأها
على وجه الأرض وكما ظهر بها اخذ من لبط المرق
الى موضع **قوله** ومباكرة المجد ضربت المباكرة بالتي
اليه بعد الجرة ايقاع الصلوة البصر فيه والنيان في ذلك
استجاب تاجز القل لان الافضيلة في كل منها فان
اكتلت المباكرة فهي اولى من رعاية ايقاع القل على
الوجه افضل **قوله** ويحب للمخرجة وتظهر اي
الحجة على الاصح في الظاهر وان يطعم قبل زججه في الظن
يطعم باسكان الطاء بعد الياء للفتحة معناه ياكل
ويحب ان ياكل طرادوا فطر على التربة للبيبة طراد
الله على مشرقها جازم بقصد الاستشفاء **قوله** قبل التكبير
الترديد واجب والاشهر الاستجاب وكذا الشوق بل الا
صح الجواب منها وان لم يتعين لفظ التوب **قوله**
من حضر العبد فهو بالخيار من حضور الجمعة المراد انه
اذا اتفق العبد والجمعة خير الحاصل العبد في حضور
الجمعة وعلمه والاصح عدم الفرق بين كون المصلح لربا
او فردا يوجب على الامام الحضور واعلامهم بذلك

مخطبة

في خطبة العيد وهو اختيار العلامة في التواعد
فاسيا بطي ع واختار المص استجاب الاعلام
ولا يتعلل المنبر ويعمل المنبر حتى طين اجعل على
كم اهيبة تقبل المنبر في المجد لاجل الصلوة العيد
قوله في رواية يجب للاخوة في الماء كالمرح
السوداء والنفرا والمظلمة المخوفة والعمل على
الرواية **قوله** ووقتها من جئت الاستدلال الى الاخذ
من الاجلاء بل الاصح انه يتدلى تمام الاجلاء
قوله ولا قضا ومع الفوات وعدم العلم بحصول
الوجوب واعل الى والفرق بعض الفرض فلو
علم بحصول الوجوب واحل فعل الصلوة عند او نيتا
احل يعلم ولكن احرق جميع الفرض جميع فرضي الشيء
او التمر وجب القضاء وهذا في الكوفيين اما غيرهما
فلا قضا على الجاهل مطلقا **قوله** فاذا انقصب قراء
المجد ثانيا وسورة ان تتم في الاولى والاقراء وحش
تعلق لا يرب انه اذا قطع لا يستأنف التاتح لكن
حل يتعين عليه ذلك فيه قولان فان جوز ناله

القرأة من موضع آخر وجبت فرائضه وكيف
كان فلان من اكمال سيرة في الركعة **قوله** ويجب
فيه الجهر علة ذلك ان يقرأ الكوف وطريق ذلك
العلم والمثل كان يكون احدا لا يرجع الى قول الله
قوله وان يفتن حتى تفتن وذلك بان يفتن على
على كل قراءة ثانية واقل منه فضل ان يفتن على
الحامس والعاشر ذكر ابن بابويه ان ذلك ورد
الخبر وقله ان يفتن على العاشر **قوله** الاول اذا
انفت في وقت حاضرة تخبره الايمان بامرئنا
على الاصح لم يضيف الحاضرة ليعرف الاداء اذا
اجتمعت صلوة الكوف والحاضرة فانه اتع الو
قانه تخبر في تقديم ايها شاء وان ضاقتهم الح
ضرة وان اتع احدا الوقين وتضيف الامرهم
المضيف منهما سوار الحاضرة والكوف وقال
الشيخ اذا دخل في الصلوة الكوف في التهليل
فدخل عليه الوقت قطع الصلوة الكوف ثم على الرز
ثم استأنف صلوة الكوف في النهاية انه

بش

بني على الكوف من حيث قطع والاصح الاول
واعلم ان الحلق عبارة عما يقتضي ان التخيير
في الايمان باي الصلوتين شاءت اول اذا تضيف
وقت الكوف خاصة والاصح هنا وجوب تقديم
الكوف ولو بين ضيق وقت احدهما ومن شرح
في الاخرى قطعوا الى بالحقيقة **قوله** وفيل بالنوع
الاصح العذر وهو انه القول يجوز قطعها على
المرحلة وما شيا لابن الجليل وهو ضعيف والاصح للنوع
قوله يجب الصلوة على كل مسلم ومن حكمه من
يلجست بين المراد من في حكم الامم الصبي والمجنون
التابعين لمسلم في الاسلام فلا بد في بلوغ السن
من اكمالها فلا يلحق الضرب فيها **قوله** واحق الناس
بالبيت امور كلها ولا حصر بمراته والمراد بالاول من
يجوز الارشادون غيره من ذوي القربان كالاب
والابن بالنسبة للجد والملاخ يمكن ان يرادوا لادلو
من الاخ والاخ من الايوس اولى من الاخ من اخوها
والعم اولى من الخال وابن العم اولى من ابن الخال
والزوج اولى من الاخ المزوج اولى بالزوجة

بالحديث

من كل احد وكذا الزجاجة بالنسبة الى الزوج **قوله**
 ه لا يوم الا وفيه شرائط امامه والاستناب اي اذا
 لم يكن شرائط الامامة لا يجوز ان يؤم ولا يخط ولا يقيم
 ذلك بل يستيب ولا ينفذ جماعة بدون انه نعم يصح
 فرائد **قوله** ويجب تقديم الماشي المراد انه اذا
 وجد ماشي بصفات الامامة يجب المولى تقديمه على
 نفسه وغيره وقبل يجب ولا ينفذ بدون اذن الا على قضا
قوله ومع وجود الامام فهو اولى بالتقديم المراد
 به امام الاصل والمراد بكونه اولى بالتقديم انه لا يجوز
 لاحد التقديم عليه والاحتياج الى اذن المولى على الاصح
 لان ذلك هو لنسب الاصول فانه اولى بالترتيب
 من انفسهم لا يخفى التقديم في الصلوة **قوله**
 وتوم للمرأة النساء تعق في سطرين ولا يترى الا يجوز
 ذلك اذا كانت الولاية لها واذا ن لها الحق والو
 قوف في سطرين سنة في هذه الصورة وغيرها **قوله**
 وكذا العارضا اذا صلى بالمرأة اى يقف وسطهم
 ولا يترى ولا يترى وعورته تهم فانه النجس والاصحاب
 ونقصي ذلك ان يصلوا اقبالاً مع تعريضهم بان نجاسة

ما لم يكن

المرأة يصلون جلوسا اذا كانت المصلون يومئذ
 وفي الفرق نظم والمخية ان يصلوا جلوسا معهن كما يكون
قوله ولا يؤم من لا يؤذنه المولى اي لا يجوز ذلك
 فان فعل لا ثم ولم ينفذ الجماعة **قوله** وفي غير ذلك
 بينها المربعة ادعية الى قوله ويترى بالجماعة
 مستغفر انظر من قوله ولا يستعين ومن قوله واقتل
 انفسكم ويتشهد الشهادتين اى دعاء الى به اخر
 تده والاصح الله وان لم ينجح لفظ الادعية يجب رعاية
 مدلول ما اشتركت فيه المرويات كى يجب وسأيه
 لفظ الشهادة ولفظ الصلوة **قوله** ولا يصل على الميت
 الا بعد تغيبه وتكفيه هذا انما هو حيث يحتمل التغيب
 والتكفين ولا اخل بالترتيب عامدا على ما يصل
 معه فلهذا ما ساق فيه تردد وجعل الحكم على **قوله**
 ولو كان عارضا لم ينعى في البر وسرت عورته ثم يخط
 عليه هذا ان لم يكن سرت عورته ثم يخط عليه
 فلهذا ما ساق على المكلفين من ان يخطوا ذلك نعم
 لم يزل باذلتعنى فعل الصلوة فلهذا **قوله** ولو كان
 طفلا فنحن هم انما ان لم يسكن من بين اما انما

2

تحت المذبح

13

خص النافع مرد و نیکو شایسته
الظفر علی بد اضع خلق الله
بني الدين عن ظليل الله
فمن استم جا حله
الاول سنة سبع و عشرين
والغنية محمد

۸۴
بیا و خدایا
باز خدایا
ما تمجید شما
تغیثنا ما علینا
یا یغیثنا یا جیثنا
ماستعشنا ازلک
علیه
نیز اگر ترک فغان بدو
حافظان را فرستادند
در این زمانه که
دارایان از غلبه او گریخته
و در آن وقت

This image shows a blank, aged, cream-colored page from a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint, illegible markings, possibly from the reverse side or previous pages. The page is framed by dark borders on the left and right sides, which appear to be the edges of the book's binding or the edges of the page itself. There is no text or other content on the page.

[illegible]

ايضا في الوضوء قالوا في الشراء والاحتياط الوضوء من البول
والغائط والريح من المعتاد قالوا غير شئنا ومعتدانا اما ان
يريد المعتاد المعتاد يجب للكلوه اي الطبيعي فيلزم ان لا يكون
خرج البول والغائط والريح من غير الطبيعي موجب الوضوء
ولما ان يريد بوجوب الخروج فيلزم ان لا يكون خرج من
المرارة الاولى ومن غير مع الشراء موجب الوضوء في الامور
والنقل في الوضوء والغسل والتميم اذ لم يكن لها
تخل في الاستباحة الصلوة لا يبيح طهارة كك الوضوء والتميم
الجنب وغسل المجدة والتميم يخرج من الميم في غسل
في الامور اما عن جفاف ما تقدم لا يعتبر فيه تقدم بقوله
الطاهر للنديل وشرع بلا آخر في غسل الوضوء لشدة
الحرمته والاحتياط في حضوره وعافى المولات ايضا للمولات
في ان يحل طهارته قبل جفاف ما تقدم ولكن لا يربطه
في الغواريط كما في الشارح للجنب السابق عند تنديده
فالطاهر بقدر التسطيف طوبى العوار ايضا في الامور
في الوضوء عدم جفاف جميع ما تقدم من حال الوجوب للنديل
فخرجت السابقة تمامه سوى ما استرسل من الحجة
مثلا لا يضر بالمولات **فصل في الوضوء** لوجه الرأس ما يفر من

في الوضوء

في الوضوء

في الوضوء

في الوضوء

في الوضوء

ثلاثة اصابع بقصد ان ياتوا الوجوب بالجميع بطل الوضوء
اوصح الرأس ما يفر من صلب وهو يعلم ان من الكون بالوجه
ثلاثة اصابع غايته على الباب ان يكون احد اصابعه من غير
ولو من ثلثة اصابع منفردة لا ضرورة في الوضوء ولا اذا
اجتمع المرات التي حصلت من ثلثة اصابع منفردة صار
تقبل ثلثة اصابع منفردة ايتم بغير الحج على الرأس والخط
مع طوبى ايتم لا يجب تحليل النظر في غير مع المبدأ
النظر وكان تحريم مع ايتم بغير الحج كل الرجلين بيد واحد
سواء اليمنى واليسرى لكن مع الرجل اليمنى باليمنى واليسرى
افضل ثم اذا صح كل يدها بيد لم يضر بها باليمنى فضل في اليسرى
فصل في الغسل في الصوم اذا كان الليل فضيلا الا في الليل
يجوز نوى في نية الغسل غسل الاستباحة الصوم او غم
ثم استباحة الصلوة ليعبد فيه الى الله اذا اوفى كذا
يمنع عنه الحرف ويصح منه الصلوة ولو لم يكن الليل فضيلا
ولم يكن عليه صلوة ولا حبة فلا يصح نية الوجبة الغسل
بالنوى الذب فاذا نوى الذب والغسل يرتفع
عنه الحرف واصح له الصلوة والصوم ايضا بغير غفارة
نية الغسل بغير الا يتم الوجوب الا به كالشرع اذ قد عرفت

باليسرى

على غسله فكذلك الظاهر يجوز مقابلة تيمم الغسل ويستعمل
ما يجب غلته الغسل كشعر المحبة اسم اذا اضاف وقت
الصلوة عن الغسل وادراك ركعة من الصلوة مع الزيادة
للتيمم والماء ركعتين للذكر والتيمم والادراك المذكور ولو طوى
والله ان لا يصح التيمم بل يجب الغسل ولكن وجوب الغسل
في ليس خيرا بل وقت لا يخرج باب الصلوة صالحة
الانتهاء ليس قوما في **مسألة** قال شيخنا رحمه الله وقد
على بعض الفقهاء وجوب غسل الميت عند الموت المخلصة
التي خلقت للميت منه فمرة اجماعا في ما في الباب ان غلته
على من لم يمتضئ ايضا فعلى هذا ينبغي ان يجب غسل من
يغسل ليقول بسبب غسله كما لا يخفى مع انه ليس كذلك
فقد اجمعوا على وجوب غسل الميت بعد الموت وقبل الدفن ايضا
المضمحل من العظم لان ذلك بان من المني وجب تغسل
بالسهم والكافور والقراح كما انه يجب غسله على اسم
اذ انقضى غسل الميت باحد الطهارة او كلاهما وغسلها
بالقراح ثم غسلها بالطين ولو كان بعد وضوءه القبر
وجعل تحت التراب وجب غلته تاما وكذا اذا ايمت
ثم جعل الماء يفيض على الاموات ان يكون صاحب المأوى

هو النافق لا الميت واذا نوى المصائب فكل موضع من
الميت لم يغسله المصائب المأوى او وصله المتقلب فعلى الصلابة
ايصاله ولو لم يشتر كل هذا الميتة للمأوى ايضا اذا جرد عظام
الميت في القابر او غيرها فالصلاة فيها مقفلة ومصلها عليها
ولكن يجب دفنها وكشفها ايضا لا يجب غسل الكافر ما كفته
ولا دفنه بل هو في القبر الكلب **في الكافر** اذا اخذ الجمل
الاجنبي او الظالم من الساعين فامر الاجنبية الكافر فيل
المسلم وكذا الاجنبي والكافرة ولكن علمه ان بقوى في
الغسل ويغسله في حيوانا بحيث لا يباشر الكافر بيده ويحيط
ما يحتاج الى التحليل نحو غيب حق الاجنبي فان تغلته
الغسل لا بد من المباشرة الكافر بين يديه وسيفه قاله الطحاوي
الغسل **في** **مسألة** اذا كان بغير الماء الموت مقبوضة
قطعة قطعه مجزئ الخبز يغسل بنبه واحدة ولا يجب ان
يتوى لكل جزئه آخرها ايضا اذا مات ميتة فلم يكن
تسكن سدهم وكافور وكان في القراح الى موضع الخبز
بطلها مشقة يغسل بالماء يفيض ويدفن يغسل الميت بالرواح
لا يمكن له الا الدم من جراحتها ان يصبغ فيخطف
في موضع الراحة فيغسل اعضائه غير موضع الراحة

اما الوضع الجارية فيصير على الموضع الذي الصف والماء
التي في **مرحلة** لو كانت امرأة حامله وكان الرز
في بطنها حيا يتي بطيها عن حجاب الاير يخرج الى
ثم يجاط بطنها وكذا الشكل في حياة الحلا بعد ان علم جاية
فئة **الماء** اذا مات الجنب لا يجب تسليطه في الماء
ايضا ويقتل كل من الرز وجنب الاخرى والماء مع
الماء من ورا لثياب اى يترجى جميع بدنه بنوب ويجب
للماء على الثوب بجيش نفسه ويصل الى اعضاء ولا يترجم
الغريب ويظهر الغريب اذا اتم الاعمال والظا ان يسه
بلى يلف على يله خرقه للتحليل والزالة البجاسة انه يخرج
يجب سحر حرة الميت الفاسل فلا يصح التحليل الحرة
ينى انه لا يسلط عليه فانه حرام بل يلف يده بخرقة مثل بخله
فئة **الماء** لو طوى احد الميت لميت بعد تسليطه لا يجب
تسليطه **فئة** **الماء** كل غسل او وضوء يرفعان الحدث او
تجعات الصلوة يرفع التيم بطلا منها سوى اركان وجنين
او منديتين وكل غسل او وضوء لا يرفعان الحدث لا
يجعات الصلوة فلا شرع التيم بطلا منها بل لا يترجم التيم غير
في ذلك مطلق سواء كان بطلا او لا **فئة** **الماء** او لا يرفعان

المراد

فيكون كرج الجنب من المحدث والتم لصلة المصاهرة من الجنب
حالتهم بطلان غسل الجنب للامام عند دفن المصاهرة ايضا او امع
يطلق الكف على ظهر الكاهن الاخرى في التيم بالاسن ياتي غير
مسح من جوب السبا الاحاط مع نعم لا ياتى من مسح وجوب الجنب
بالخبر غير مذكور ولا ياتى من مسح بطن الكاهن الاخرى برفعات
مع المصلى فيها بحيث لا يتحقق المولات ايضا المندخل في
الكف حتى التيم يجب اذ لا يخرج منه الكف من باب المقتضى
ايضا اذا استند للجباة في الوقت مع علمه جدي الارتم ويصل
ثم تقضى الصلوة وكذا من كان حذو حاء والمرأة بجلده فويل
الوقت مع علمه بانه لا ماء هناك سواء امرأة ام ذكر الغراب
المطوط بالميت اذ فيه من النباتات اما كاهن الخليل فيلا يغير
او كاهن الخليل مستحرم ان ياتى الى التيم عليه والافلا ولا
الجواز الذي فيه بين انجب الحرج الممنوع من الماوى في التيم
عليه والى الحرج المرخام فالتصوير في التيم اجاز التيم عليه
انجب بعض الامم من المقطوع بعدم جود الماء في الماء
للتيم الى طلب الماء في موضع شقة اذ لو لم يكن علم بوجوب الماء
الى طلب الماء كانه في ذلك الموضع لكل سلية بل يكتفى بالطلب
الا حيلة الى كل الذي خيف لطلب الماء علوة او علوة في المكون

كل هذه النجاسة حاصل الشعر لو كان على الثوب شعر غير ذلك
 اللحم والكوبرة كالرطل حتى يبرأ من الفرقة التي من جلد الثوب
 كاللحم حتى أبيض على الثوب لم يصح الصلوة معه لا لشعر
 الإنسان فإنه لو كان على الثوب شعر الإنسان لا يابس إن
 يصطاد منه أبيض نحو الخاتم من إنسان النمل والعمل الذي لا يتم
 حاله لغير الصلوة معه لم لا يجوز سماع غيره **قال**
الفتاوى إذا كان المصلي حاملا للنجاسة كما صابا لم
 يصح صلوته **في شرب الإنسان** إذا أكل أو شرب الإنسان
 شيئا نجسا أو أكل أو شرب ما دام في معدته فيجب
 التي في سماع غيره من كلب الجوز والخنزير يريان في الثوب
 ويظهر جلد عابا التذكية في النجاسة إذا بقي الرطوبة
 على الجوانب بعد ذلك النجاسة لم يكن طاهر إذا دام رطبا أبيض
 الخنزير إذا وقع في ماء كثره المذبة وصره على طهر وإن
 كان الماء الواقع فيه الخنزير أقل من الكبر فلا يظهر عدم
 التطهير ولو وقع من غير يابس في أرض يابس واستحال
 بالبحر كان الخنزير واللامض طاهرا **في الدابة**
 لو طلع احد على نجاسة كاسنة في المسجد هابص الصلوة
 قبل أو التها في المسجد لم لا يصح أنه يصح سواها الرطوبة

الثوب احم من القباء الخفاف والفرش صغيرها ابيض
 اذا جاد الناس مسكوا بما يغشى فان امكن حصر بحيث
 يحصل من ما يكون لا بد من الحصر حتى تقع الصلوة معه وان لم
 يكن عمرها كذلك يصح الصلوة معه ابيض ما لم يتم الصلوة فيه
 الخن والجرى والثلثه وغيرها فالأبتر العرة على وقعه
 الذي كان عليه دام نحو للشدل ولا كبير بحيث امكن ستر
 العورة به فهو مما لا يتم فيه الصلوة فلا يغشى عن نجاسته ولا
 فهو مما لا يتم الصلوة فيه وما العانة والخن انه ما يتم الصلوة
 ابيض **حاصل النجاسة** اذا كان المصلي حاملا للنجاسة التي
 على غير الثوب والبدن وان كان مما اقل من درهم بطل
 لم يغش عنه الباس للرجل المصلي للرجل اذا كان كبير بحيث
 يتم الصلوة به وحده لا يجوز للرجل والافقية تردد ابيض
 في الباس اذا كان في الثوب مثلا طويلا بحيث لا يكون
 حاملا لثمة الصلوة وكان نجسا لا يطل للصلوة فيه ابتداء
 نحو خاتم من الباس وما نحو الكبر في السيف فقبل منه لباس
 في جثث ثوب الكافر اذا اسلم الكافر وكان في بدن ثوب
 مبلوله بغيره مثلا لا يطهر ثوبه بل لا بد من غسل ذلك الثوب
 حتى يظهر سماعه **افتراش المصلي** على غيره من الثياب والفرش

ام لا في الارض الحرة الذي اذا نجحت لا يطهر بالماء البليل
 بخلاف البحر فالبحر فانها يطهر بها باخر الماء البليل عليها
 اما اذا كانت في مفاصل البحار للزيتوني ثمرة او حتى اطوى
 لا بالمليل انما الزينة الجيوب المحبوبة المحبوبة والذوق فيها
 ان نجحت لا يطهر الا بالكثير وكذا الخلل والمجد والشيء والخر
 طاس اما في الخشب الذي ينفذ فيه الماء قبلما يطهر بالمليل
 والنفط والكثير ايضا اذا كانت المشايع لا تجوز في الكثير
 وكذا في علبه في نجاسة فانما يبعد الماء فيه تطهره اللجاجة
 انما ذلك الطبق ايضا اذا اشرفت الشمس على احد وجهي
 المحصى للنجاسة بعد يلها وجعت المحصى طهرت وجهها الذي
 اسبح اذا اشرفت والى الذي في انزاله النجاسة كان مغنوا
 ولكن على وجهه الخليل بالماء الحار وفي الصابون والاشيا
 الطوط والى لحوط ايضا الاشيا والتليل التي في وجه الارض
 كاجزاء النبات يطهر بطهارة الارض فيخفف الشمس فيظهر
 في تطهير الارض في غسل التلأل الزكية وحصة السلطان اذا كان
 خراج الارض فاعتبار الضريبة بعد اخراجها وان كانت ممتانة
 فاعتبار الضريبة اخراجها واخراج الزكاة بعد اخراجها بعد
 المعنى المعنى العيني اذا قلنا ان اشترى حق صابون او ذهب

انقلب نحو الخشب والذواك الى اقع في الخلل يطهر به ومن
 الخلل اذا كانت واقعة في العصور وصار المعبر بها
 العصور اذا صلبه الدين في المعبر المعنى المثل في الخلل
 اذا صار مثل فعل يطهر ويكفي حلا لا ام لا نعم يطهر ويكفي
 حلا لا ام لا نعم سماع غيره **الذبح**
 يكون العيني هو الذبح الذي يسمى باسم الغراب في
 الذبح من ذبحه في ماء العيني من الكسوى وهو امر في
 ذك ذلك الذبح الذي كان قبل زمان الذي على السجدة
 وسلم الى الكسوى واذا كان اسم الغراب من الجبل
 وقرا الجبل في قوله العيني في قوله الملام والخلع اسم
 قريه والى اشغرا ايضا قد قلنا الذبحم البخل بل ابره
 فطرحا عند الانعام **الادليل** يدل على تحريم
 الاستقبال التكرير بالخلع بالقبلة اذا انحراف بمنازله
 ووبره بالقبلة ايضا قول النبي صلى الله عليه واله وسلم
 يا علي اذا دخلت المخرج فلا يستقبل القبلة ولا يتدبرها
 وكان شرقا او غربا اي يسلو الى الشرق او الغرب في
 استقبال ما بين القبلة والشرق وعلى شمسها والغرب
 المتيقنة التي سلة اذا اختلفت قبلها الكثرة

حضرت امير المؤمنين ع
 وراى ما جازى لكل
 وراى ما جازى لكل
 وراى ما جازى لكل
 وراى ما جازى لكل

والكثيره اذا اكلت بغيرها الشهاى عند صومها
 يجب عليها قضاء الصوم والامتناع عن الكفاية ايام الفدية
 اذا اكلت ما يغنيها عن الصوم من الشهاى عند صومها
 لها واما اذا اكلت ما يغنيها عن الصوم من الشهاى عند صومها
 صلتها ولا يجوز لها دخول المأجد في سائر ايام الفدية
 الكفاية الدم اذا اكلت الصبي فملا وبار الدم على
 وصف الكفاية الى طلوع الشمس فلا يتم شطع وصف الكفاية
 على يجب لها الفل للظفر لم لا فيه فذلك الاول انه
 يجب على من اكل الفل عند الاستطاع من الفل عند
 الظفر لم لا الطمخ واما اذا استمرت وصف الكفاية
 الى الظفر لم لا يترك الفل قبل الظفر من الفل
 ايمتجهن تقديم شغل الفدا في الاستحاضة لصلة الفل
 بحيث اذا فرغ من الفل وصلة البيل طلع البع وخرج
 في صلة الفدا في كونه ذلك الفل كافيته لعل الفدا للبل
 الصوم وصلة الفدا ايمت اذا كان دم الاستحاضة
 ما التفتة قبل طلع البع فوجب الفل للصوم قبل طلع
 البع لم لا فيه وصلة الفدا اذا فسل واما اذا كان
 الدم على التفتة بعد طلع البع قبل المصلاة البع فوجب

الفل للصوم والصلاة بالاختلاف وبع وقت الفل
 بانواع وقت الصلوة وتبصر في آخر الوقت بقدر الفل
 الفل والصلاة واصلوا الفدا فخرج الوقت الفل
 التي فدية الاستحاضة للفدا سواء صلى في اول الوقت
 او وسطا وآخره وكذا فعل الظفر في الصوم والصلاة
 يكون قبل الظفر ويستعابا نوع وقتها الى ان تبصر
 الوقت الا للفل والظفر في انما فعل في صومها
 ايمت كابد الاستحاضة اذا لا يترك بعد الفل ويخرج في الصلوة
 فان نكث فلا بد من غسل الفدا في الكفاية الدم لم
 يجمع في غسل الظفر في سبيلها وجب غسل الفل للصوم وكذا
 الحائض في الغابن ولكن على كل من غسل الظفر في انما
 في فدية الاستحاضة والحاجة بعد الظفر في الفل
 لم لا يغسل ويحجل وانما مع الفضل فلا يلحق بالاحتياج الى
 غسل الفل ايمت كابد الاستحاضة متوسط وقتها بعد
 الزوال وقتها انما فدا لظفر في باشد بعد الزوال وقتها
 باعدادها بعد ان شاور وليهيت غسل فدا لظفر في ذلك
 صورتها بكونه يرضى ظفر في غسل فدا صلوة وصوم او
 صحيح ياتى سماعه **فصل في غسل الفل** علم ان الفل لا يغسل

تجارة بار

انه يكون حيضا فهو حيض فلما ينشأ اذا كانت متباعدة
 او مضطربة في الوقت خاصة ويحصل لها ابتداء دم
 يحصل الحيض حكمه باربعين واذا حصل لصادم لم يعلم
 ابتداءه بان يكون مثلاً في جليها او نازحاً او غير ذلك
 ابتداء الدم ثم افادت واشبهت في المبتدأة والمطهرة
 للذكر ثمانية بعد التميز تحيز ان في حصول العدة فيحصل
 بالجميع بين التلخيص في كل ايام ولما دل على ان يكون
 المبتدأة والمطهرة الدم ثلثة ايام متواليه حكم بانها
 حيض وان لم يكن الدم في الثلثة ايام متواليه حكم بانها
 حيض وان لم يكن الدم في الثلثة المذكورة على صفة الحيض
 وكانها بعد الثلثة على صفة **قوله** اعلم ان كل دم كان
 قبل التماس ناقلاً من عشرة ايام فهو استمارة فان اقل
 الطهر ياتي الحيض والتماس عشرة ايام ولو حصل بعض
 العلامات في بعض الايام كغيره ايام مثلاً وبعضها في
 بعض الايام كغيره ايام مثلاً وبعضها في بعض الايام كغيره
 هو الحيض ولو كانا فالاول حيض ودون الثاني او
 كل دم يحصل حيضا فهو حيض اربعين التميز للحيض
 بان تجد ما دون العشرة على جميع ما ذكر من علامات الحيض

او بعضها ولم تجد كغيره من العلامات في تلك الايام
 في ايام الغرض ايام الدم فلو وجدت جميع علامات الحيض
 في اكثر من عشرة ايام لم يكن حيضا فترجع اليه نعم لو وجد
 العلامات في اكثر من عشرة عشرة يوما شاملا تغير الدم
 لم تغيره مات الغير من الحيض بل هو ان الحيض في ايام
 ايام العلامات وهو الايام الاوّل من الايام التي وجدت
 العلامات فيها في الصورة المفروضة سماه اسم الحيض
 انما الحيض اذا طهرت اجدي المرويات يلزمها العمل بكل
 المرويات في كل شهر وليس لها ان تترتب في شهرين
 وفي شهرين لترسب في **قوله** اعلم ان كل دم
 للحيض والنساء وقبل الحيض بقدر الميسر العلة فان
 لم تقدر على العلة في وقتها وان كانت قادرة على
 العلة اطمئنان في وقتها وقتها عن التميز انما يحصل
 عدم وجوب الصوم عليها ولا ريب ان الصوم في وقتها
 وتقصي الصوم ايضا سماه اعلم ان المبتدأة قد يكون
 مبتدأة في احد هاتين اربع ايام او لم يكن ابتداء الدم
 معلوما فالأخيرة اذا اعلنت ابتداء الدم وكانت ثلثة ايام
 متواليه حكم بانها حيض لانها اربع ايام متواليه

الثاني ففي موضع فيه الى القوم ثم يفرغ من تخصيص العود
 ان ذكرت العود خاصة سماها اليهم قال المحض بده فلهذا
 بعد ايام العادة ان ينظر يوم ام يبعث الى العزق فلو
 استظهرت في شهر الى العزق وتجاوزها العام وكذا اذا استظهر
 في شهر ثان وتجاوزها وكذا الثالث والرابع لم يخط الشهور
 بل لها الاستظهار في كل شهر بالغاية اليهم **قال في**
 المراجعة ويجب عليها الاستمرار اعنه الانقطاع لدون
 العزق فان خرجت القطنة بقتة فهي بالهرة والافلا
سماح الشهور اعلم ان المضطربة الذكرة الوقت
 خاضع ان ذكرت او الوقت دون الآخر فهي جارية في
 ذلك الوقت في يومين بعده يقينا لان الحيض لا يكون
 اقل من ثلثة ايام ويضم الى تلك التظنية بقية لحدك المرويات
 مما بعد هاد ان ذكرت آخره وهذا الاول فلهذه غاية الحيض
 فهي ماضية فيه في اليومين بخلة يقينا ويضم الى التظنية
 بقية لحدك المرويات مما قبلها فان ذكرت وسطه هذا
 الاول والاخر فهي جارية فيه في يوم قبله ويوم بعده يقينا
 وتضم الى الثلثة بقية لحدك المرويات على نحو ذكر الرط
سماح ايام الطهر من الحيض النفا في عرفة ايام سماح

في بحث اعلم ان الجهات بالاخافة الى الكعبة
 ينقسم الى ثمانية اقسام شمالى مشرق وشمالى مغربى
 شمالى ومغربى جنوبى وجنوبى مغربى وجنوبى
 مشرقى ومغربى جنوبى مشرقى شمالى فاعلم ان علامات
 ست الاربع والثمان لان مثل اهل العراق وعندهم من
 علامات قبائهم فعينوا عليهم السلام علامات قبائهم
 ولما كان اهل الشام ايام اهل الشام ايام اهل الشام ايام
 يتوجه اليه العلامات التي عينها عليه السلام لاهل
 العراق فاعلم ان علامات اهل سلكا وبنى علامات العراق
 واهل الشام صارتا لهما اياما متشابهة واهل المغرب
 فافضل فيها بالانفاس لكل قسم من قسمها علامات اخرى
 فصار لعلامات المؤمنين ست ثم اعلم ان كل واحد من اللغات
 الثمانية التي حول الكعبة ينقسم الى ثلثة اقسام لاهل منها ان
 يتوجه الى سمت يقتضيه حال ذلك السهم فصار مجموع الاقسام
 للجهات حول الكعبة اربعة وعشرين بكذا **فصل في**
الاجزاء يحرم الاستنفا والاعتكاف والربو فان فعل اثم
 وكفى بظهر ساج **في** من التداوى بالامساك الكهنية
 التي يكون في جن الحبال سماح التداوى بالخمر سماح في جن الحبال

في حق الأمانة إذا علم الإنسان ما فيه نفسه من عدم العدالة
 ما يجب له المنع من الاعتداء به ويجوز له فيه الأمانة **فصل**
 في المنع من الاعتداء به ما يشاء من الحيطة / انتهى دار بهما
 وسبب اعتدائها أو حكاية أو نهى الاعتداء بها على الغير قبل أن
 كان يقتدر أن يتدبر فيمكن اعتدائها على الحاجة إلى التفرغ
 أنفسهم في كل موضع قدروه التعديين وإن كان اعتدائها أقل
 فالأقل هو الكرم والحاجة إلى وصول المالك إلى التفرغ في حق الغير
 ولما يجب منعها من الاعتداء بها اختياراً إن التعديين في غير
 اللبأ الكرم التعديين الثاني أقل وفي بعض الباه الصادرة التعديين
 الأقل أقل من التعديين هو الكرم ما فهم اسماء فصل في البهيم
 قوله دليل على الرجل لا يقتدر لاجل المرأة قوله دليل على البصير
 كذا التقدير البصير والحاصل أن ذكر هو الذرة المنصور عليه
 والما تفتن فيه فقه اختلاف في قدر البصير ما انتهى به فيحتاج
 في البصير وسماه أبيض وعلى اختياره شتى ففوج ما
 البصير لما ذكره كسب الألفين وما البصير عند رقة كذا في
 في النظر فما كان يحتاج إليه في الكرم والملازم أيضا
 ويجب بناء على البهيم ما لا يفهم لها وبالذمة هنا التفت
 أيضا في البهيم ما كانت البهيم اعني والبلية للادع على ما

بالجهة كنهان جنة الشا المر على ما يدروا على القول بخاتمة
 البهيم بالماتات قبل اذا وقع في جناسات مختلفا ولكن
 فان كانت متكافات عفا كل لئلا في المنع من الاعتداء
 ويعطى البهيم ما كان تعد به من اعتدائها كذا في
 الاكثر ولا أقل فقد حل خبره الكرمين لا بد لئلا في التعديين
فصل في حق البهيم وفي البهيم منعتها وكذا في الموضع
 يصل للبهرين أن لا يعم عليها فيكون أن تملكها اسماء اسم
 الجريزة والطلاء والمصروف كما يكون في مواضع الوضوء كذلك
 يكون في غير مواضع المخل أيضا في البحيرة البهيم عارة
 عن فائدة فاعني يوضع الكسوف ليحجب بها الطلاء والقوق
 وحل يجب جيرة مواضع التفرغ والفرح إذا حصل العذر
 لوصول المالك إلى تلك المواضع أي يمكن وصول المالك إليها في
 الأعضاء وكل المواضع ساقط الطلاء لاعتداء البهيم
 والمخ عليها اسماء أيضا لا تعذر من المجرم في الموضع
 وكانا المفقود ٣٠ لا يلزم سماح البهيم كذا في الموضع
 أو دروسا في موضع طهارة ما في البيت
 كذا آية آية برسانة ذكره سور في بناء حاجب بالآية
 ثبت سماح في ممر من ممرها إلى الليل والحجب العاصم
 المشوينة الكليته والحظ والحق والنبوة طهارة ولكن

انهم يحب ان يكونوا المودون في كل قوم حليمة خمرية
 للصح وقت الظهر وقت حتى ان يصير على كذا مثله
 ولرب وقت المغرب والفتاء حتى ان يصيب حمرة
 الخزية سماهم اذا كان الخائف لا يبعد عن ذلك البعد
 باذان في الحق في الاذان بخلاف اذان الناس فانهم
 سماع يصح بتجيب لسمع الاذان ان يكون له مثل ما كان
 يكون سماع الاذان يسمع للصوت الذاكر في نفسه
 لا بد ان يسمع الحديث اذا وصفا من السامع في
 الصلة فان ما من لم يسمع لم يسمع سماع
 الاذان الثاني في وصفا هو الاذان الذي يقول المودون في
 زمانها الذي ليس للسامع الا يقول في يدى الخليل افاصة
 الميراث المودون في زمان النبي من كان يرون في بي بيدهم
 اذا صعدوا لمروا والاذان الثالثة زمانها هو يقول الكوفة
 في زمانها في جدها يقول اهل الاذان والاذان في الحرم
 والاذان الثانية زمانها في الاذان اهل الاذان
 اذ الله يسمع للذات زمانها البصر ما كان في الذاكر اذ الله اول
 يدخل في صفة الوضع في شرفة الاذان حتى يقول الاذان
 الذي في يدى الخليل هو التزك في زمانه م سماع

فمن لم يعرفها بالبول فهو آثم ولكن التلبس في البات
موضع الطبع اذا خرج البول والثابت اخرج من غير
الطبع لا يخرج للمرة الثانية والثالثة والرابعة مقاد
الى ان صار في الكثرة بحيث يطغى عليه الماء فخرج
الماء مقاد اذكر قبل البلوغ انما زاد البلوغ وجب التعليم
المتعلق مع خيف الوقت حتى يعلم سماع الغيال لا يتصور
ايجاب خبره للمرة الاولى من الطبع والوضوء اذا لم يفهم
في المرة الاولى ان يكون في بداية الطغوى ولا يجب على
الطفل شي لان ما تعلم يحتمل ان تكون لشخص في يد بلوغه
فغير طبعي وانما يخرج البول والثابت ويخرج من الطبع
الى بصر الماء فاذا اخرج بعد البلوغ حده اذكر من الطبع
فلا يجب ان يوجب للوضوء انما ماضيه مقاد ابعد
تخصر للضميمة والاستنقاء لما ياتي في الضميمة
والاستنقاء في الذمضني لكن واحد نفس من ثم
كأنما كنت الكرم يجب كثر سماع في حيث الادلة او سمع
اذا ان المورث كانا الصلوة في اذانهم وقال الصلوة عند
صلوة ايضا لا بأس به بل كان سماعا ولا الوالد في خبره
من كراه من اذانه ومع ذلك لوقال هو سمع عند صلوة
كان سماعا واقامه المنه وقال كثر لا يخرج اذانه سماع

باب في الصلاة اذا جتمع بين السلوطين كالظفر والحنسي
 او المويج والعتا وارجح انه ان كانا هتفت وانضبطت الظهر
 ثم اقام لم يقطع الظهر ثم اتى له الاقامة من بعض الاذان انقص
 ويصل العصر فان خرج وقت فضيلة الظهر لم يقبل الاذان
 والعصر ثم الاقامة لظفر فيجعل الظهر ثم الاقامة العصر فيصلي العصر
 طائفا صلى الله عليه وسلم انا هو لصاحب الوقت والاقامة لكل منهما
 سماعه ثم يركع المصلي الركعة ويحيي بالبوق والمعلل على استقبال
 القبلة فيقبل فيقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يركع من الركعة فيقبل
 السجدة طائفا استقبال القبلة فيركع من الصلاة باثني عشر ركعة
 والاقامة والمصلي في الصلاة ثم صلوات اولى الوقت او وسط
 عاقلا بقدر ما يلزم فيه الصلاة بتمامها تامة الا حال الضرورة
 اقل الى الجب في الجبهة والافاق سادقت من الوقت طائفا
 بقلها رادركا ركعة تامة الا فبالسرعة اقل الواجب في الجبهة
 طائفا وحق القبلة على هذا انما للظفر ثم للحنسي والحنسي
في وقت الصلاة اذا نسي لوجبل صلاة في موضع غير مقيد
 وفي موضع اخر منها في الصلاة من اقبل وان لم يكن وهم
 الصبر بتمام الصلاة لا يجوز المعارة مع السجدة وانما افضل التوهم
 قبل الوقت لحنية السجدة في المأكل والشرب الكثرة اذا صليت ملا

بمع الصلاة فيه للفتنة كجلد الطيب اذا دبح وجبته كرك
 هذه الصلاة وكذا اذا صلى غير اربعة الجباسة للفتنة كرك
 صلواته بعد المنة الركعة اذا خرج من الحمام مثلها للفتنة
 انزاله للجباسة ثم يصلي سماعه **باب الضل من النسي**
 للفتنة من الاذان اذ النسي النسي يعلم سماعه في صلاة
 النبي روي رواية صحيحة ان الله تعالي يوم القيامة بعض
 اسما في وقت الصلاة الصبح عوق فامت صلاة الصبح اذ ار
 مندوم تقاضاه النبي وبعد الغنطير سماعه ايضا المنفرد
 والاحتيا طائفا لركن النبي وكان قبل البقرة بعد الله تعالى
 مخصوصة بحجب بالامر به وما كان باضا لركن الما بعد
 طقرا على احد من الناس شيئا طائفا لركن
 واحد من الركعة بل كان اربعين من عند الله تعالى
 يعلم ربانته سماعه **باب على اليوم قضاء الصلاة**
 التامة منه في النوم وان لم يكن مكثا لادائه على نوم
 المايض والمافر سماعه **باب في صلاة**
 صلواته كمن قبل يصلي في آخر الوقت طائفا لركن لركن
 اذ لم يبق من وقت الصلاة الا مقدار اركن ركعة وشي من
 الصلاة او او من منها جز كالسجدة اذا استشهد ولم تترك

لا يخلو الله عن المصاهرة ايضا وصورة السلام على جماعة
 المشاء السلام عليكم وكل الروى بصيغة المثنى السلام
 السلام انما تحته عند الملائكة وهو من ثمانية وثلاث
 لم يجب الرد صورة السلام على المرأة السلام عليكم
 الكاف كلامه بكسر الكاف سمي ليتم لا يجب رد سلام
 اليهودي سمي اي غير صحيح ماويه المالك ماويه هو
 لا يقبل السلام عليك يجب بالجمع بين المالك واللام والتوكيد
 يجب بالرد لكن بصيغة واحدة كان في الصلوة رد
 في الصلوة المذكور ان يقال السلام عليك بخلف التثنية
تعالى لا يجب رد سلام غير البالغ لانه لما لم يمتد بها
 لا شريعة سمي ايتم لا يجب رد السلام من سلام سلاما
 غير صحيح فقد كسب اكثر النول سمي قال في المختار
 في وجوبه خلاف فلا يجب ان وجوبه ان يحل
 مذهب من قال بالقبول بلزم بطلان الصلوة بعد وجوبه
 فانه لا يجب ان من قصه بالسنة بسنة الصلوة الى واجب
 فيها على صلوة فلا يحل له بعد وجوبه لا يجب رد سلام
 في غير ذلك فقد سمي على عليه رد رد
 في الجدل التي بل احق في الصلوة عند قال استجاب به

لا يخلو الله عن المصاهرة ايضا وصورة السلام على جماعة
 المشاء السلام عليكم وكل الروى بصيغة المثنى السلام
 السلام انما تحته عند الملائكة وهو من ثمانية وثلاث
 لم يجب الرد صورة السلام على المرأة السلام عليكم
 الكاف كلامه بكسر الكاف سمي ليتم لا يجب رد سلام
 اليهودي سمي اي غير صحيح ماويه المالك ماويه هو
 لا يقبل السلام عليك يجب بالجمع بين المالك واللام والتوكيد
 يجب بالرد لكن بصيغة واحدة كان في الصلوة رد
 في الصلوة المذكور ان يقال السلام عليك بخلف التثنية
تعالى لا يجب رد سلام غير البالغ لانه لما لم يمتد بها
 لا شريعة سمي ايتم لا يجب رد السلام من سلام سلاما
 غير صحيح فقد كسب اكثر النول سمي قال في المختار
 في وجوبه خلاف فلا يجب ان وجوبه ان يحل
 مذهب من قال بالقبول بلزم بطلان الصلوة بعد وجوبه
 فانه لا يجب ان من قصه بالسنة بسنة الصلوة الى واجب
 فيها على صلوة فلا يحل له بعد وجوبه لا يجب رد سلام
 في غير ذلك فقد سمي على عليه رد رد
 في الجدل التي بل احق في الصلوة عند قال استجاب به

يقول القسوس على حجر والله يدين وتقبل شاعته استر وتبع
 ورجع به لقلبه القسوس على حجر والله يدين وتقبل شاعته استر وتبع
 في طلب القسوس اذا طيب الما فاقه الماء غيرة او عذوبة ولم
 يجد جوزا فبقي في صلبه ثم طهره للوضع الذي طلب فيه الماء
 ولو دخل الحب المبيد بين بالبيان مثل يتي في التبع ويخرج سماع
 على الاطراف سماع لا اذا لم يجره في شهره وخبره لا فان العرج
 كان يبول صلا فيه والضمير كان يقول كن فيه والنهوا كان يجره
 اول كما اذا اضيف اخر سماع شاعته لخال الما وشاعته لخال
 استنفا واذن لا لك في الصلوة في الكا حال الكا في ذلك اذا
 استمر العرف على السمع نوع المصنوع من الاضيق ولكن ما
 على حرة العوم كالصبر لخال ليه منعه حتى سماع في بحث
 في سماع الزهر اعطى السلام الا ليس في سماع الزهر عذبة ان
 يقول الله اكبر الله اكبر يكون لخال مع عدم الشئ بين التكرار
 سماع تنفيذ الحرف الميت تنفيذ الحرف الميت تنفيذ الحرف الميت
 كتنفيذ الوسايا وقصار الذي صلوة وصومه هو ذلك اقول
 اذا كان الكرا من العبرة في المراته فذكر فيه انه يجب فيها
 وكذا وقد يها من الاضيق عند التكرار فلا يلام خصيصا
 بالعرصة والظن ان المراه بالعرصة هيها هي التيل واللب

فما فيها سائر الرجل والمرأة الا ترى ان وجوب من العدة
 لا يخص من لا ينفلا ولكن لما كان شأن التخل في المراه ان
 شأن التخل وانما في حال المراه هي الكشف التيل واللب
 وما بها الكشف جميع الذين عد الوجه والذين والذين والذين
 حتى هي في فقل الحرف في الصلوة التفرط في المراه حتى
 فلا شاعته في امر شغل المعصية في المراه في امر سماع
 نذر السحر لاني بقراءة القرآن المذمور والذكر المذمور في امر
 مضمونه سماع ويخرج من حله فالتدبر فقال الشهيد رحمه الله
 الدروس التي سماع تبعها في المراه في المراه في المراه
 وفيه التفرط في الصلوة في المراه في المراه في المراه
 في الكتبيا المحبة في المراه في المراه في المراه
 قصد الصلوة في المراه في المراه في المراه
 بقصد الصلوة في المراه في المراه في المراه
 الرقت من المراه في المراه في المراه في المراه
 الزاوية المراه في المراه في المراه في المراه
 عاريا الاضباط انما يصح لك في المراه في المراه
 المراه في المراه في المراه في المراه
 ان النبي صفة استر في المراه في المراه في المراه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الحكمة والبرهان

الليل العالمة اتيه وعلى المصطفى من جبالها قلابين العن
وللهيب انه اعطى من الدم الخط الدم للخطوة وودم
الكلب والخرير والكافر المنيه والمحيي والساس والاشجانه
سماح اقول حاله من ان يتوكل في ذلك العمل الوجوب
او الذنب فان يتوكل الوجوب فعل احتمل عدم الوجوب
لا يصح عليه فلا يقع من فعله كثر بعد طلوع الفجر لان الدم القاتل
للنفس الحاصل بعد طلوع الفجر لا بد له من فعل المصوم والصلوة
فما قام هناك بحق العمل للصبح فلا يربى فعله وان ينكر
الذنب وقد ظهر به انه من الحق كنه اما قد فعله في اتصال
الوجوب ليس هذا العمل ولا بالاعتماد انها تحقق بان فعل
شلا سبب الوجوب قبل طلوع الفجر وعلا آخر كذلك بعد فائمه
نفس المحت المتك سماح صبحك الله لو قال احد لاحت
في الصلوة في صبحك الله بالخير هل هي حرة وما الاقوى لها
ليت تجتبه شرها سماح في جنت الملبوس قال غلطه
فان عجز فخذ ويحب الى الملبوس للقيام بها الى غلظته كسبه
لا يجلس السارق الى سجدتها سماح سمعوا التام تقول
بعد دفعه الراس من السجدة الثانية لخذ في القيام بحاله
وتوكله وانتهى دارك وانجبت سماح اذا صلب خلف امام

منه من غير ان يركع
فان عجز فخذ
لا يجلس السارق
بعد دفعه الراس
وتوكله وانتهى

وورع كونه وورع نبينه
دركه كنه اجلا سماح

البر المرحى للشفقة بيني ان لا يترك الماخذ وبقرا ردي فحقه
وله هو اللام الى الركوع بيني من فزارة الماخذ في بيني
ان يترك في الركوع وفي الركوع الماخذ التي في ترك
الزراعة ويتبع سماح في مكانه المصنوب للعلامة والصفو
اذا اقتد مثلا جعل في امره بغيره اذ انما عليه الضرورة
كفاية البيع والحد وبحث لا يمكن له الخروج فيها يجوز له القيام
في الامر المصنوب على الامر المصنوب والرضو فيها عند العمل
والصلوة وساب العبادات اد سماح كونه فيها بائنا له
نعم لا يجوز الوضوء والقيام المصنوب بحال ذلك اصله
سماح المروء في المصنوب ومجده الظ انهم المروء بيني
الصلي وسجده والصلي منع لما سماح جد في الصلاة
لا يجوز اعدا الله الماخذ سماح فصل الصلاة في السورة
لو قرأه الوتر تمامه مثلا ثم تلك انه ما تعد الصلاة السورة
وجب ان يجمع ويترا السورة والسورة والمجاورة السورة
على سماح في جنت الوقت الصلاة يوم الجمعة لا بد ان
يقال الماخذ في اوله في اخره وقتها في ذلك اليوم
في ذلك الوقت من ذلك اليوم يصلي في ذلك كما في صلاة الصلوة
بعد صلاة الصبح من الجوز في صلاة في صلاة كانه جازا وكذا لو صلى

التمام في وقت الضحى وكذا في المغربين وعلى قدر ما
يجب في الوقت اذا اختلف الوقت مراد من الصلوة بما فيه
غيره اوله انما كان اذ كان فيه الكسوف لا قبل الواجب
ولما اذ كان فيه الغروب فلا يجب الا ان كان قبل الواجب
بل يجوز التطويل فيه والامان بالسنة سماه ابقه اذا بقى
من الوقت فلهما من مكات مثلا الى الغروب فاستقل بها
لغير ما سجدوا ثم بذكر المظهر صحت العصر والجمعة والسناء
في وقت الوقت انما هو يوم الجمعة لا بعد ان يقال انه يوم الجمعة
اوله الى آخره وحققت ما علمه فكل اليوم فتح كل وقت مؤكل
اليوم الجمعة فلهذا كان في زماننا مثل الوجع بعد صلوة الصبح
يوم الجمعة فاعلمت تمام كان جائزا وكذا الوصل تمام في وقت
الضحى وكان اثنى عشر من وعلم هذه سنة ابيهم ابتداء وقت
فضلته العصر او انكاره وهو ان العصر تمام وقت فضيلته
الظهر قبله المراه من الظهر والاول هو الاصح مما
ابتداء فضيلة العصر في حيرة طالع كل شيء شككوا فيه
الى فضيلة في اول الوقت فافهم العصر هو المراه من الظهر ما قبل
سماه في الضحى اعلم ان الضحى جائزة وربما وجبت في المراه
من الظهر من مائة اهل الخلاف فيها يدعون في حوى والاعرف

قبل الاجتماع ما اشهر من احوال اهل البيت ع واما المراه و
قبل فيه قوله ع انكم من عند الله انتم انتم انتم اعلمكم
بالضحية وبشيء وروى اباي قنابك يقول ابراهيم بن محمد ما
السبب في ما في صلاة ركعة وكم يحتاج اذا انقضى ذلك فاعلم
ان الضحية قد يكون في العبادات وقد يكون في غيرها فلهذا
كانت في ما كان من عملها ما في ما في بعض حصص العمل
في الخوض والكسوف في الصلوة وقد لا يكون ما في ما في بعض
من جوانب الضحية سنة من العبادات الالهة في حواها فواف
ومع هذا في بعض احوال ان العمل على الوجه المادني فيه كان
بجانبه وان كان لم يكن من جهة عن فعله لك ان لا لم يكن
التمسك بالان الشارح اقام ذلك العمل عام لما هو من
الضحية فكان الايمان به امتثال لا في فضيلة العبادات وعلى هذا
فلا يجب الاسادة ولو كان في ضحى على غير وجه الضحية فيكون
الوقت حلالا اعلم في ذلك خلافي الاصحاب وعلما في الضحية
بخصوصه كمثل الصلوة الى غير قبله والظهر ما في السنة
ومع الاعطال بالولايات بحث في الجلال كل يراه بعض العلماء
فلهذا في الضحى ومع تخطي التاعلم فيها الا بجهل والغير
فان الكسوف يجب عليه اذا انتفى الضحى من مائة اهل

فيه على الوجهين لصحيت لو امكن ان ياتي بالواجب
عند اهل الحق من الظاهر والباطن وجب كافي المتابعة بانه
لا يخلو الخرج الى اية مع فائز او الى جرم متايم بله ومع
التعريف ان كان له من دونه اذ في ذلك الفعل لم يجب اليضا
به وان اتي به من غير ان امكن ولا اعادة في الوقت بعد الايمان
به الوقت التقية وجبت ولو خرج الوقت نظرية دليل على
على وجوب التقية لا يجب الايام بعد هذه العبادات اما
في المعاملات فلا يحل له بالحق على المنكره التقية على حلق
مذهب الحق ولا يعرف في المال للمخوف من المخوف عنه في قضيت
التقية لانه خلافه مع الناس له طلق المراجعة على منعه من
احل الخلاف وفي ما ذهب الحق ومعيار الباب في حق الفرف
بخصوصه في فعل مخصوص في حيث جعلت الحكم الا على حيث
الشرع انتج مريما قبل بعدم الزحف بين المتابعين في كون المانة
به من غير ما يجزى على كل تقدير وهو مردود لانه ان التنازع كانت
بالعبادة على وجه مخصوص ورتب الاثر في المعاملة بوجهها
على وجه مخصوص فلا يثبت الالتزام والحق بعينه فيجب التنازع
من دونها وهو ظاهر فلا اذ في التقية من جهة الاطلاق
لا يتصور ان يرد بين الظاهر والباطن ان يكون البر وهو المكلف

به او العادة التقية عند اهل البيت عن ظاهر ما يدل على ذلك
للإيدل عليه الاذ في التقية من جهة الاطلاق لا خلاف الا لا
ثم يقول يلزم القابل بعدم الزحف بين المتابعين حتى الضد على
غير قبله سواء كان في المحض اليقين واليقين اولى وبالجملة
للمتتبع في جلد الكلب كذلك ومع الخلاف بالملات
لا ينفذ دجوار على الحقيقة بكماله من وقوف على التقية يتابع
الطلاق عليهم الفروقة التقية والخذل في بعض فلاحها
والفرق فيه دليلهم انهم عديم وجوب الاعادة وانما في الوقت
في العبادة كذا في الله به عنه شرعا مجزى ويلزم ايم عدم اشر
المستعصمة في العالم ان لا يلاص جميع الناس بالحدة وقد تخرج
الشرع بدار الكلب واذ في ان الكلف ان لم يكن من شره لاجل
التقية فضاف الوقت يصلي فيه يكون للصلوة محبة جزية وانفع
عليه مع التقية بان لا يترك شرطا في الصلوة مطلقا بله الله
بالاجماع في النجاسة حاله ان كان ذلك فالحجاب ان الشر بالتوب
المعنى في صفة شرطه الصلوة بالاجماع للاس الدال على الرد في
قوله سم خذ فانهم يتكلمون فيها ما هو كثير وقد جاز الشئ في
غير سائر وفي توب النجس في حرير رجله في موضع مخصوص
فلهذا لم يكن الشر شرطاً مطلقاً ثم لا يجوز منه كونه للارتعاض

فتدبر من النور الى العالم ان الخصى كان في زمان
 هكذا المطلق الاذن دال على الاجماع يتوقف على اياته
 باستمرار فواو النية هذه السكدة وكيفية وجودها
 عية دالة على كمالها على انه لجميع عبادة شخصه القدوس
 المتحد في الصورة الموحدة بالاعتقاد حتى كذا في الزمر
 فيصير المتأمل في فائقها لما في العبادات وجوابه ان هذه
 العبادة لو كانت تجزئ على عالم يدل على نظرية الانسان العبد
 حتى صانع العبد والعبادة اما تدل على الخلق انه وحده الزمر
 ودلالة على الخلق المانع بوجه من الرجوع وقد ورد في مرسل
 بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام لانما في شيء من خلقه المنة
 فلا استع وقد قصر في الحضور المنة في العبادة يدل على
 الشاهد وهو على المنة في الخلق كافي في كماله خلاصة
 الكلام من فواو في كذا قدس الله وجهه ونور صرحه

[illegible]

والموضوعة في الاشارة
فيها على انما هو
منه

قال له اذا انت رقت الرجل فبني البيت لارائه فقال له جبريل
ع اني جعل الخبز سبعين الف حبة في كل مكان طيبا
من الثور وجعلته الخبز من دفتن السلام عليكم يا اولاد

104

بجفت ما السبعة
الاداء من ستة كجدة الزلاوة
وكلتا تور من ثلثي كافر وكلتا
بسط على المائتين من حة كاف كاس
ووكبنة

بقرانها في سجدة التلاوة
السجدة لوضع الحصى على الارض
لا لوضع الحصى الى احد اذانها
اجاب عن هذا انه قد كان به
او انما ازيل الحصى من
الامام ولو كان

المؤلف

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ نور الدين علي بن حسين
 في سنة ١٠٩٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
 اني اصدق عليا ان القصة بطلت بتركه وزيادته في جميع اثاره
 كما لا يخفى فصر العبد في الوقت ابتداء وقت فضيلة
 الصبر ونها وقت فضيلة الطهر وقيل هو الفراغ من الطهر
 وقيل دلاله على الاصح سماح طاهره الخ في قوله
 في اسبوعه وقبره من داره اني سمعته في ذلك اليوم والطلبة
 الى وطن الذي سافر منه لا يتغير بل يتم سائر اسبوعه
 ايضا ودخل في العود الى السجود الى اقل من اربع ايام
 بالنية الى الموت لم يتحقق السجود فله فعل مثل هذا
 بعد السجود من مثاله لم يحقق بترك زيادة سجده سماح
 قال له الحسين طيبت ثقتي الميثاق في جده في قوله
 لا اله الا الله محمد رسول الله فطابت خلافة العباد
 فطهرتها في ترك الدنيا وطابت فخر الدواب فوجدته
 من قيام الليل وطابت المرائنة فطهرتها في تلا الميثاق
 وطابت طول الورق فوجدته في الصدقة وحدث ذلك
 كل حال لا اكثر في هذا صدق في الرسالة في روزة
 تحرير الميثاق جاور الى سنة من غير ريب
 كاشه العبد بر البر

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ نور الدين علي بن حسين
 في سنة ١٠٩٣ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ نور الدين علي بن حسين
 في سنة ١٠٩٣ هـ

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 الشيخ نور الدين علي بن حسين
 في سنة ١٠٩٣ هـ

١٠٩١: الحاشية عليه (عليه)
 المختصر النافع على الفرائض منها خاصة
 للشيخ نور الدين علي بن حسين بن عبد العالي
 الكركي المتوفى (١٠٩٠) اولها: الحمد لله
 المليم بسوا بيع الانعام كتبها لاجل الامير
 السيد عماد الدين رابيت فسخ منها ضمن
 مجموعة عند السيد محمد رضا بن الميرزا يوسف
 الطبيب الكركي التبريزي في النجف

في السنة ١٠٩٣ - ١٠٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم بواجب الانعام والنفضل بلا يادى التوأم
والصلوة على سيد خير الانام وعترته الافاضل الكرام
باب في هذه عواشي كتبها على بحث المبرات من
كتاب مختصر الفرائع والباعث على كتابها مطالعة
جانب من السيادة منبع العادة الموقف والموقف
عند الله في الحق الامير السيد عا والدين على وفقه
انتهى اياه وبلغنا الى ما يناه هذا الكتاب لما راي
استقاله وجده واحتمله في قرارة ودراسة سيما
هذا البحث ارجو ان اكتب عليه شاء ما سخر لي بحفظ
اشارة حتى يكون له معين في مطالعة مع ان افادة كثير
من استفادته واستيقن من انه المستعان المعونة
والتوفيق انه خير توقف وبعين **باب** المصير
للقدره الثالثة في العلم وهي ستة المراتب احسنها العلم
المذكورة في القرآن فانها مختصة في نصف الربع والخم
والثلاثان والديس وقد يعال في صغر النصف ونصفه
ونصف نصفه والثلاثان ونصفها ونصف نصفها **باب**

والنصف يجمع مع ثلثه مثل الربع والاخت لكل والفرجة
ولحد النصف **باب** مع الربع اي النصف مع الربع مثل
النبت والزوج والاخت والفرجة **باب** والثنى اي
النصف مع الثنى مثل النبت والفرجة **باب** والثلث
اي النصف مع الثلث مثل الزوج والام **باب** والرب
اي النصف مع الرب مثل النبت والابوين او حد
الابوين **باب** ولا يجمع الربع مع الثنى لانه الربع سهم
الزوج والثنى سهم الزوجة اعلان الربع سهم الزوجة
بل هو الولد والثنى نصيبا مع الولد **باب** ويجمع الربع
مع الثنى مثل الزوج والنبت او الزوجة مع الاختين
باب والثلث اي يجمع الربع مع الثلث مثل الزوجة
والام **باب** والديس اي الربع مع الديس مثل
الزوج والام مع الولد **باب** ويجمع الثنى مع الديس
مثل الزوجة والابوين **باب** والديس
اي يجمع الثنى مع الديس مثل الزوجة واولد الابوين
مع الولد **باب** ولا يجمع مع الثلث اي الثنى مع الثلث
لان الثنى سهم للزوجة مع الولد والثلث سهم الام
مع عم الولد **باب** ولا الثلث مع الديس تسمية



الثالث سهم الام مع علم الجنب وهو المدس مع الجنب
 انما قال التسمية لانه ربما يجمع الثلث مع الدرس انما قال
 كما اذا دخل الميت الابوين وخرجت فاما الزهيرة ستة الزهيرة
 الضعف واللام الثلث والاب الكا وهو المدس **قوله**
 التعقيب باطل وهو يخرج فاضل الزهيرة على العصبية وهي
 الاقارب من الاب **قوله** الثانية لا عمل في الزهيرة وهو
 الزهيرة في الزهيرة والضعفان في الضعيف **قوله** باطل
 الضعف الى كما اذا دخل الميت الابوين ويتأخر فاما
 الزهيرة من اثنى عشر الابوين المديان واما الزهيرة والزوج
 المخرج وهو ثلثة في خمسة الميت فدخل النص عليها في
 نصيبا مستحقا اثنى عشر ومن قال بالعدل جعل الزهيرة
 ثلثة عشر **قوله** ولكافة يتأخر فيها الضعف والابوين المديان
 والكا يرد اخاسا **قوله** انه لو اجتمع مع الميت او البنتين
 الابوين او احداهما والزوجه او الزوجه فيحصل عنه اشكر
 مسئلة الزهيرة منها الابوين والميت الابوين والبنات
 ابن الابوين والميت احد الابوين والبنات اصل الزهيرة
 في هذه الزهيرة واما اصل الزهيرة حصل الزهيرة اخرى اصل
 الزهيرة اثنى عشر واما دخل الزهيرة حصل الزهيرة اخرى جازية

١١١
 الزهيرة وعشر **قوله** ولو كانا شتان الى قوله يرد اخاسا
 يعني يرد اخاسا الميت الابوين ويتأخر فاما الزهيرة من ستة
 الضعف الميت وثلثة في الابوين واما شتان
 بقي واحد والواحد لا يقسم بالمدس عليهم فيكون متساوي
 في خمسة فخر بالمخمس من اصل الزهيرة يبلغ ثلثين والمدس
 سادس الابوين واما اثنان عشرة الابوين والضعف وهو
 خمسة عشر للميت في خمسة روح الثلثة الى الميت في
 نصيبها من اصل الزهيرة ثلثة والاثان الابوين لا نصيبها
 في الاصل اثنان فيكون المدس اخاسا **قوله** ولو كان جنب
 الام فالزهيرة ستة للميت الضعف وهو ثلثة والمدس
 المدس من اثنان في واحد لا يقسم على الاب و
 الميت فيكون شكر في الزهيرة فيضرب الزهيرة في ثلثة
 يبلغ الزهيرة عشرة في الميت المصن وهو اثنان عشر
 في المدس واما ثمانية في الزهيرة ثلثة منها الميت
 وواحد الاب ولا واللام الجنب **قوله** ولو كان جنبها
 ابن مدس احد الابوين كان للمدس ولها اهل
 الثلثان والباقي يرد اخاسا اصل الزهيرة ستة واحد
 الابوين المدس وهو واحد والبنات ضامن الثلث

وهي اربعة بنى واحد لا ينقسم بالزوج عليهم فتكسر في خمسة
 فضر بها الخمسة في اصل الزوجة تبلغ ثلثين لحد الابوين الرجب
 وهو خمسة والبنين قصا عد التلثان وهما عشرة فبنى
 خمس لحد الابوين واحد والبنين فانما هو الابوة **فقر**
 وذلك ان مع البنت والابوين في زوج او زوجة لحد في ثلثي البنت
 ابوين وبنات وبنات يطلب اقل على خروج منسهما منهم
 شريك والهام هنا الزوج والبدن وانما فيكون في
 اثنا عشر الزوج المربع وثلثه والابوين الدنان وهما
 اربعة والباقي البنت فكل النصف عليها لان نصيبها
 من اثني عشر **فقر** او الزوجات الثمن لحد في ثلثي البنت
 وثلثه زوجة ما قل على خروج منسها من البدن والنصف
 لحد في الابوة وعشر في الزوجة الثمن وثلثه والابوين
 الدنان وهما ثمانية وثلث النصف وهما اثنا عشر بنى
 واحد لا ينقسم عليهم فتكسر في خمسة فضر بها الخمسة
 اربعة عشرة بنى بلغ مائة وعشرين في الزوجة خمسة عشر
 ابوين امره بنين والبنت ستون بنى خمسة اثنا عشر الابوين
 وثلث البنت فيكون للزوجة اثنا عشر **فقر** وذلك ان فيجب
 الامم زوجا على الاب والبنين المخرج منسها

الزوجة

للزوجة الثلث الزوجة والحداد ليس لهم نصيب الا مع
 قنن من ستة الاولى ولكان من زوجة **فقر** ويكون حكمهم
 في الاثر والاختصاص ذلك للحكم بنى بنت المال انما كان
 واحد وان كان اكثر فاما ان ينقسم بالسوية **فقر** ولي اجتمع
 الكلالات الكلالات جميع كماله وهي لحد يطلق على القرابة
 وقبل اعلا الاولاد والمراد ههنا القرابة بالاختار اما من طريق
 او احدى **فقر** كان له ولد الامم الذي ان كان واحد
 والثلث ان كان ثلثا اكثر ينقسم بالسوية **فقر** والباقي لولد
 الاب والام المذكور سهما وللبنين سهم والآخرى القول
 الآخر من قوله لان اعلم ان في كمال الكلاله اثنا عشر
 اربعة **فقر** ان يكون الاختار من قبل الاب ولحد ابوين قبل
 الام واحدا في الزوجة ستة لحد في طلب في ستة فيما سوس في
 النصف لان نصيب البنت قبل الام اسوة ونصيبها قبل
 الاب النصف واقل من زوجة يحصل منه البدن والنصف لا
 يكون الا ستة في اخذ البنت من قبل الام البدن وهو
 واحد والبنت من قبل الاب النصف وهما ثلثه فبنى ثلثا
 في هذه الصورة يرد ما في كسر ثلثان في اربعة بنى ثلثا
 واصل الزوجة او اخذ في النصف فيضرب نصف احدى

في الآخر يبلغ اثنا عشر فيأخذ الاخف من الام الذي هو ثلث
والاخر من قبل الاب الضف وهي ستة في اربعة فيأخذ
الاخرة من قبل الام ولعل بالرد والثلث الباقية للاخرة من قبل
الام ولعل بالرد والثلث الباقية للاخرة من قبل الاب بالرد اثنا
ثلاثة ان يكون الاخوة من قبل الام اثنين ومن قبل الاب
اثنين فالضربة من ستة فيأخذ الاخوة من قبل الام اثنين
ومن قبل الاب اثنين فالضربة من ستة فيأخذ الاخوة من قبل
الام الثلث وهو ثلثان والاربعة الباقية للاخرة من الاب كل
ولعل تلحق اثنين **ان** ان يكون الاخوة من قبل الام ولعل
اد من قبل الاب اثنا عشر والضربة ايضا من ستة فيأخذ الاخوة من
قبل الام الذي هو واحد ومن قبل الاب الثلثان وهو
اربعة في ولعل في هذه الصفة يرد اخاها فيذكر الواحد
في خمسة فيضرب في اصل الزريبة تبلغ اثنين فيأخذ الاخوة
من قبل الام الذي هو خمسة والاخرة من قبل الاب الثلثان
وهو عشرة في خمسة فيأخذ الاخوة من قبل الام واحد
والاربعة الباقية للاخرة من قبل الاب لكل واحد ثلثان **ثلاثة**
ان يكون الاخوة من قبل الام اثنين ومن الاب واحد
فالضربة ايضا من ستة فيأخذ الاخوة من قبل الام الثلث

وهو اثنا عشر والاخرة من قبل الاب الضف وهو ثلث في واحد
التي قسم في هذه الصفة يرد اخاها ايضا فيذكر الواحد
في خمسة فيضرب في اصل الزريبة تبلغ اثنين فيأخذ
الاخرة من قبل الام الثلث وهو عشرة والاخرة من قبل الاب
الضف وهو خمسة عشر في خمسة فيأخذ الاخوة من قبل
الام اثنين والثلث الباقية للاخرة من قبل الاب **ثلاثة** فاذا
اجتمع للثلاثة اربعة اجدوا حصة اربعة اب واحد واحد
او اربعة ام كان لمن يتقرب منهم بالام الثلث بالتي يرد
يخرب بالاب الثلثان للذكر من مخطط الاثنين في ثلاث
الميت حصة واحدة من قبل الام وحصة واحدة من قبل الاب
فالضربة من ثلثة فيأخذ الجوز والحصة من قبل الام الثلث
وهو واحد لا يقسم عليها فيذكر اثنين فيضرب
اثنين في اصل الزريبة وهو ثلثة تبلغ ستة فيأخذ الجوز
والحصة من قبل الام الثلث وهو اثنا عشر فيقسم عليها
والاربعة الباقية لا يقسم على الجوز والحصة من قبل الاب
فيذكر الثلاثة فيضرب الثلثة في اصل الزريبة تبلغ ثمانية
فيضرب فيأخذ الجوز والحصة من قبل الام الثلث وهو
سبعة فيقسم عليها في ثمانية فيضرب ثمانية على الجوز

تساو لاعداد الارب الثلاث وهو اثنا عشر وسبعون ثم
 عليهم الذين ملجئة من ام ابيه الثلث وهو اربعة وعشرون
 ينقسم عليهم اثنا عشر من عشرة والجمعة ثمانية عشر
 والجمعة من ابيه الثلاثة من قسم عليها اثنا عشر من
 اثنا عشر فثلثه والجمعة ثمانية عشر ومن لم ينظر
 فليتنظر الى هذه الشجرة

شیر	شیر	شیر	شیر
شیر	شیر	شیر	شیر
شیر	شیر	شیر	شیر
شیر	شیر	شیر	شیر

فلينظر الى هذه الشجرة

This image shows a close-up of a manuscript page. It features several staves of musical notation, with notes and clefs visible. The text is written in red ink in Arabic script, interspersed with the musical notation. The paper appears aged and slightly discolored.

من ثم انما الله اعلم بالخالق ولولا ان الله تعالى
 لم يخلق السموات والارض من قبل الامم وعما ذكره من قبل
 الابوين والفرقة من سب الامم والفرقة من قبل الامم
 من هذا ومن ثم ان الله تعالى انعم على الامم والفرقة من قبل

من قبل الاب المذكور مثل خط المائتين **ثم** لواجب اربعة
اجزاء لايهم وتسلم لانها كانت لاجزاء الام الثلثة يتيم
اربعها والاجزاء الاربعة والثلثان لاجزائه مائة
ثم اربعة اجزاء وطريق التسعة ان يطلب عدلثة يتيم
اربعة اقسام وثلثة ثلث وثلثان ولكل واحد حصة ثلث
وثلثان ايم وكل ذلك بما ذكر فلا يكون اقل من مائة ومائة
يطلب اقل عدله ثلث وثلثان وهو ثلثه فالـ
اجزاء الام الثلثة وهو واحد للثيم عليهم فيسكن كل واحد
سهاهم وهو اربعة فيضرب الاربعة في اصل الفريضة وهو
ثلثة تبلغ انا عشر لاجزاء الام الثلثة وهو اربعة يتيم
عليهم لكن ثلثاه وهو ثمانية للثيم على اجزاء الاب
فيكسر فيخرج سهاهم وهو ثلثة فيضرب الفريضة في
تبلغ ستة وثلاثين لاجزاء الام الثلثة وهو انا عشر
يتيم عليهم والاجزاء الاب ثلثان وهي اربعة وثلاثون
يتيم عليهم ايم لكن ثلث التلثين وهو ثمانية لـ
يتيم على الجذر فطلبة انا ثمانية فيكسر فيخرج الثلث وهو
ثلثة فيضرب ثلثة في ستة وثلاثين تبلغ مائة ومائة لاجزاء
اد الام الثلثة وهو ستة وثلاثون فيقسم عليهم ثلثا

من قبل الابوين فيكون على ثلثة فيضرب الثلثة في الاصل تبلغ ثمانية
عشر للعلم والعم من قبل الام المدعى وهو ثلثة فيضرب ثمانية عشر
ينقسم على العلم والعم من قبل الابوين المذكورين في خط الاشتر
قوله والثلث ان كانوا اكثر من ثلثة فيضرب المثلث على اربعة
من قبل الام وعلى اربعة من قبل الابوين فالنصف من ثلثة العلم
والعم من الام الثلث وهو واحد لا ينقسم عليها فينقسم على
الاشترين فيضرب في اصل النصف تبلغ ستة ظلم والعم من
الام الثلث وهو ثمانية في اربعة لا ينقسم على العم والعم من قبل
الابوين المذكورين في خط الاشترين فينقسم على ثلثة فيضرب الثلثة
في اصل النصف تبلغ ثمانية عشر للعلم والعم من قبل الام الثلث
وهو ستة فيقسم عليها بالاشترين في اربعة فينقسم على العلم
والعم من قبل الابوين المذكورين في خط الاشترين فيضرب على
وعم من قبل الابوين وعلى اربعة من قبل الام فالنصف اربعة من ثلثة
للعلم والعم من قبل الام الثلث وهو واحد لا ينقسم عليها
فينقسم على اشترين فيضرب الاشترين في النصف تبلغ ستة ظلم
والعم من قبل الام الثلث وهو ثمانية في اربعة لا ينقسم
على الام والابوين فيضرب على اربعة من قبل الام وعلى اربعة من قبل
الابوين فالنصف من ستة العلم او الوم من قبل الام المدعى

وهو واحد للعلم والعم والعم من قبل الابوين **قوله** والابوين
الا بعد مع الاثرب اي قوله الابوين علم الاب وام مع علم الاب
فابن العلم المادى من على علم العباس **قوله** ولو اشترين
المثلث لو خلف المثلث خلا فخال من قبل الام مالا فخال من قبل
الابوين فالنصف من ثلثة فيضرب على اشترين فيضرب الاشترين في
واحد لا ينقسم عليها فينقسم على اشترين فيضرب الاشترين في
النصف تبلغ ستة ظلم والعم من قبل الام الثلث وهو ثمانية
فيقسم عليها بالاشترين والباقية المالا فخال من قبل الابوين
فهي خمسة عليها اربعة ولو خلف المثلث خلا فخال من قبل
الابوين فخال فخال من قبل الام فالنصف اربعة من ثلثة
للخال فخال من قبل الام الثلث وهو واحد لا ينقسم
عليها فينقسم على اشترين فيضرب اشترين في اصل النصف تبلغ ستة
ظلم والعم من قبل الام الثلث وهو ثمانية فيقسم على
الباقية للخال ولو خلف خلا فخال من قبل الابوين فخال
افخال من قبل الام فالنصف من ستة ظلم والعم من قبل
الام المدعى وهو واحد للعم والعم الباقية لا ينقسم على الخال فخال
من قبل الابوين فينقسم على اشترين فيضرب في اصل النصف تبلغ ثمانية
عشر على الخال من قبل الام المدعى وهو ثمانية فيضرب

لما كان خطاؤه من قبل الابوين بالسوية ولو كان خطاؤه افضالة
من قبل الابوين فخطاؤه من قبل الام فالزينة من ستة
لما كان خطاؤه من قبل الام الدس وهو واحد والباقي لخطا
والخطا من قبل الابوين بالسوية ولو كان خطاؤه افضالة من قبل
الابوين فخطاؤه من قبل الام فالزينة من ستة لخطا
او لخطا من قبل الام الدس وهو واحد والباقي لخطا
او لخطا من قبل الابوين **قوله** ولو لم يجمع النوازل ولا علم
فلا حول الا لثلاث التي كلفن الميت عزاء فخطاؤه افضالة
فالزينة من ثلثة لخطا والخطا لثلاث وهو واحد لا ينقسم
عليها فتسكن في اثنين فيضرب في الزينة تبلغ ستة لخطا
والخطا لثلاث **قوله** وهو اثنان ينقسم عليها واكثر
لا ينقسم عليهم فالزينة فتسكن في ثلثة فيضرب الثلثة في ستة
تبلغ ثمانية عشر لخطا والخطا لثلاث وهو ستة والباقي
وهو اثنان عشر لهم والزينة لثلاث في خط الاثنين ولو كان
او عزاء افضالة او افضالة فالزينة من ثلثة لخطا او لخطا لثلاث
وهو يحصل من ثلثة واكثر للجم والجم ولو كان عزاء او عزاء
افضالة فالزينة من ثلثة لخطا او لخطا لثلاث وهو واحد
والاثنان الباقيان لا ينقسم على الجم والعزاة اثنان فيسكن

شعر

في ثلثة فيضرب الثلثة في اصل الزينة تبلغ ستة لخطا
او لخطا لثلاث فيضرب الثلثة وهو ثلثة والباقي ينقسم على الجم
والجم ثلثة فيضرب ثلثة في ثلثة لخطا لثلاث وهو واحد لا ينقسم
عليها فتسكن في اثنين فيضرب في الزينة تبلغ ستة لخطا
لخطا لثلاث وهو اثنان ينقسم عليها واكثر
لا ينقسم على الضرب بالاب فتسكن في ثلثة فيضرب الثلثة
في ثلثة تبلغ ستا وثلاثين فليضرب بالام الثلثة وهو
بغير ينقسم عليهم والتميز بالاب الذي افاضلها وهو
ثمانية لخطا والخطا ينقسم عليهم ثلثة لثلاث
وهو ستة عشر لا ينقسم على الام والجم فتسكن في ثلثة فيضرب
الثلثة في ست وثلاثين تبلغ ثمانية وثلاثين فليضرب بالام
الثلثة وهو ست وثلاثون تنقسم عليهم لخطا والخطا

من قبل الابن ثلث الثلثي وهو اربعة وعشرون فيقسم
عليهم بالسوية والجميع القدر من قبله الثلثان وهما اربعة
والاربعة ثلثه وهو ستة عشر للثمة وثلثه وهما اربعة
فثلثون للعم **قوله** كان طالب هو ابن سال لأم مثله
رجل لما ابن تزوج بالمرءه لم ياتت تا ولد الولي المرأة
بناتم تتزوج ابنته تعاود الدنيا ولد ابن الذي تزوج
والمرأة قال نعم لانه الولد قابض يكون ابن العم وان
لثالث الولد المذكور **قوله** ذهب طالب وبناته لأم
مثله بناتم تتزوج هذا وعمره وتزوج وقد التيد رقة
بنات عمره في ذلك كذا ابن اسم لعل طالت ثرايد رقة
وتزوج مطلقته عمره في ذلك رتبة اسمها رينة في
خاله احد من الام وعتمة من الاب **قوله** ميراث الارواح
قوله كان للابنة ربع الثمن مع الولد فالمرءه ثمانية
وقاينة وعشرون لأم لطلب اقل عدد فيه ثمن وقاينة
ربع وهو اثنان فثلثون فثمة اربعة ماخر الاخره اربع
من الاربعه اثنى ثلثه لا ينقسم عليها فيكثر الاربعه ثمة
المرءه في اصل المرءه تبلغ ما بعد ثمانية وعشرين ثمة
عشر ماخذ الابنة والربع وهو الاربعه ثمانية عشرة وماخذ

كل واحدة من الاربع ثمة **قوله** ميراث ربع مع عتمة اقل عدد
فيه ربع كل ربع ربع لا يكون الا ستة عشر فميراث ربع وعتمة
اثنى الاخره ثمة ثلثه لا ينقسم على الميراثات الربع فثمة الاربعه
في اصل المرءه تبلغ اربعة وعشرين وربع يكون ستة عشر يكون
اربعة ثمة الاخره ثمة ثلثها ثمة لكل واحد من الميراثات الربع
ثلثه **قوله** ميراث الثمن في نصف ميراث رجل ونصف
ميراث المرأة مثال ذلك ثمن في ذكر فميراثا كذا في طلب
لألا نصف والنصف نصف وهو اربعة ثم ميراثا وكذا
اثنى فيطلب لألا ثلث وثلثه ونصف وهو ستة وعشرون
تفقان بالنصف فيقرب نصف احد الميراثين في الآخر ثمة
اثنى عشر يحصل الثمن ثمة النصف وهو ستة وثمانية ثلث
واربعة فيكون عتمة ونصف ثمة ثمة فيصيب الثمن في ثمة
لذكره ولذا كان بدل الذكر اثنى ثمة فياصبح من اثنى عشر ثمة
فيكون الثمن سبعة عتمة اثنى ثمة **قوله** اجمع مع الثمن في ذكر
واثنى اثنى على مدي فرض الثمن ذكر كان له ثمانية ثلث
وعلى بقدر فرضه اثنى كان له واحد من الاربعه فتعيب
الميراثين ثلثه خلاص لها يعطى له نصف النسب فينظر
الاربعه في ثمة تبلغ ثمنها فتصيب من ثمنها على ثمن ميراث

ذكر انما هي وعلى تقدير كونها انثى خسة فلان نصف النسيب
 ايم فيخرج المصنف وهو انثى في غير من بلغ اربعين
 نصيب الحنفى في امره على تقدير كونها ذكر استعز على
 تقدير انثى عشرة فلان نصف النسيب وهو ثلث عشرة لانه
 ثمانية عشر والاثني تسعة **قوله** فلان انما هم زوج افرجة
 حيث لم على قدر يكون الحنفى مع الذكر فالفرجة انما عشر
 كما عرفت فاذا دخل الزوج منها يخرج نصيب الزوج وهو
 اربعة في انثى عشر تبلغ ثمانية واربعين نصيب الزوج انما
 عشر في ثمانية عشر للذكر احد وعشرون والحنفي خسة
 عشر فاذا دخل الزوج منها يخرج نصيب الزوجة وهو ثمانية
 عشر في انثى عشر تبلغ ثمانية وتسعين الزوجة الحنفى في اربعة
 وثلاثين للذكر ثمان واربعون والحنفي خمس وثلاثون وعلى تقدير
 كون الحنفى مع الذكر والاثني الفريضة اربعون فاذا دخل الزوج
 منها يخرج نصيب الزوج وهو اربعة في الفريضة وهي اربعون
 تبلغ ثمانية وستين للزوج اربعون في ثمانية وعشرون للذكر
 اربعة وخمسة والحنفي تسعة وثلاثون والاثني سبعة وعشرون
 فاذا دخل الزوج منها يخرج نصيب الزوجة وهي ثمانية
 عشر في ثمانية وعشرون للزوج اربعون والحنفي وهو اربعون

والالف وعاونا فلان ثمانية وسبعة عشر والاثني اربعة وعشرون
 والاثني ثلث وستون **قوله** في ميراث الفريضة والمقدم
قوله والمقدم على الاستعجاب اي تعميم المصنف على
 الاخرى **قوله** ميراث الجرس **قوله** ولان جدة كزوج
 بحسب نيت بنت بنتها فلانها ولانها ثابتة جدة الميراث من اب
 امه واخوة من ابيها **قوله** لو خلف بنتا في اخوت كانت زوجا به
 وحصل لثبت **قوله** في حجاب الزانية **قوله** اما بقدر الحجاب
 فكل اربعين ما يخرج بنتا فالزينة هي ستة الا ربعين المدا
 وهي اثنا عشر والباقي اربعة ما يخرج بنتا **قوله** اداقل من اربعين
 فزوج وميت فالزينة من انثى عشر للاربعين المدا ان اربعة
 والزوج المرح لثمة في ثمة لثمة فكل المتي عليها **قوله**
 اداكثر من اربعين فبنت فالزينة من ستة للاربعين المدا
 اثنا عشر ولثمة المصنف ثلثة في واحد في بعد الذكر
 والفرج اخصا كما مر غير مرة **قوله** فان انقسم ما بين
 كانه الا ربعين واربع بنات **قوله** فااجتمع فله الميراث اصل
 الميراث ستة اذا ضربها بالثمة وهي عدد من ثمانية اجتمع
 ثلثون المدا عشرة للاربعين العشرة لثمة بنات ككل
 داخل لثمة **قوله** فااجتمع تحت منه اجتمع ثمانية عشر للاربعين

الشعر والنبات اشاعر لكل واحد منهما **مثل** ابون
 فخرج هـ بنت الفريضة من اشاعر لابون الدسان
 هـ ابراهيم والزوج المربع وهو قلم في البيت فله الشعر
 عليها عند نادى الكوفى بالبحر ليعرف الفريضة فله شعر
 فله شعر القص على الكل **وكذا** الابوان واحد هـ
 ابونا فخرج الظاهر ان لهما البيت هـ ابراهيم
 استقامة المعنى في الجمله بان يكون ابونا فخرج
ثم ان قسم الفريضة على خمسة مثل ابون فخرج هـ
 نبات والم ينقسم على خمسة مثل ابون فخرج هـ ابراهيم
 اصل المال اشاعر الدسان هـ ابراهيم لابون والزوج
 وهو ثلث الزوج والخمس الماقية للنقسم على ابراهيم فيخرج
 الابراهيم في اشاعر يكون ثمانية وهو يعلى فيخرج هـ
 مثل ابون فخرج هـ ابراهيم المزاوية من الفريضة فالزوج
 الخ المزد اخماسا وله بقا ثمانية ابراهيم في النسخات
الزوج من اهل البيت صورة ابراهيم **الزوج** ان يجادل
 والنسخات التي انما يختلف اليك ان تجد العارض
 يختلف للاختلاف الرابع ان يختلف العارض ويختلف
 يختلف **وهما** كما هو في كذا ولف البيت ثلثه لفرقة

احد الاخوة وخلف الاخرين فاصل المرفقة لهم سهم
 لكل واحد منهم ولات احد الاخوة وخلف الاخرين
 والهم الواحد لانهم عليها فيضرب الا ان
 في اصل المرفقة وهو كلفه تبلغ ست ياخذ كل واحد
 منهما سهمان بحسب الارز في المرفقة الاولى والميت
 سهمان ينقسم بينهما فيأخذ كل منهما سهمان من الارث
 الميت الثاني فيهما فيأخذ الوايت والا ستمائة واثني
 واربعين الميت الثاني الاول هو والميت الثاني
 وكما هو يأخذ ان بالاخوة والثاني وهو اخلا فيهما
 كما لو نطق الميت اخوين ثم مات احدهما وحده
 اثني في المرفقة الاولى من اثنين لكل واحد سهم والسهم الواحد
 الذي لا اخ الذي مات قبل السمة لا ينقسم على ابيه فينقسم
 على اثنين فيضربوا الاثنين في اثني تبلغ اربعة اسهم الوايت
 الذي للميت الثاني ستمائة لكل واحد منهم بيتي سهمان
 ياخذ ههما من الارث الاول منها انصتلف الوايت والا
 ستمائة لان الوايت الاال هو للميت الثاني والا
 ابنا هو غير ابنيها والاستحقاق الاول كان بالاخوة
 وبا الاك بالبنوة والثالث وهو اتحاد الوايت

وتختلف الاستحقاق كالخلف الميت زوجة ثلث
 اولاد ابن منها ثم مات احد الاولاد وخلف اخوه
 والمريضة الاولى من الميراث صغيرين للمريضة ثلثه ولكل
 من اولاد الابن سبعة اسهم ولما مات احد الاولاد
 ومرة الاخوان والجدة نصيب الجدة من تركته حتى
 سهم سهم الميت لا تعطى كما لاخت ولكل واحد
 من الاخوة ثمان فيكون السبع من مخرج الحنفى
 بضرب الحنفى في اربعة وعشرين تبلغ مائة وعشرين
 للزوج خمسة عشر ولكل واحد من اولاد الابن خمسة
 وثلاثون سها ومن نصيب الميت الثاني ثمانون
 المرة التي هي لهم سبعة اسهم من خمسة وثلاثين
 سها وكل واحد من ولدي ابن الميت الاول اربعة
 عشر من الميت الثمانية وثلاثون من الميت الاول
 فيكون لكل واحد من ولدي الابن اثنان وعشرون
 سها فلهذا تجد الميراث ولتختلف الاستحقاق
 لان الاولاد الثلثة وتواى المريضة الاولى بالجدوة
 من الثمانية بالجدوة والمرأة وميراث من المريضة الاولى
 بالمريضة ومن الثاني بالجدوة **الرجوع** هو اختلاف

الوارث واتحاد الاستحقاق كما خلفت الميت ابنت
 وولد ابنت مات الولد وظف ولد ابنة المريضة الاولى
 من ستة يلقب بالابن سهمين من ولد الميت اربعة
 اسهم حصه ابنة ثلث الاستحقاق ولقد جعلوا
 لكل الميراث يختلف للظاهر الاول هو الميت
 وولده الثاني هو ولد الميت وهو غير ابنة
الرجوع والافاضل في القبول قوله انما كان بين
 الميراثين فرق مثل ان يموت اثنان خلف ابنت
 ومريضة ثم ان يموت الام عن بنت بنت **الرجوع**
 من اثنى عشر نصيب الام منها اربعة وثلاثون
 ستة وعشرين الميراث ستة وثلاثون في النصيب فالحق
 دفع المريضة الثانية وهو ثلثه المريضة الاولى في
 اثنى عشر تبلغ ثمانية وثلاثين نصيب الام منها اثنا عشر
 وثلثها ستة وثلاثون ولقد جعلوا **الرجوع** وان لم يكن
 له مثل ان يموت اثنان عن ولد ابنت ثم يموت احد
 هما من ثلثين فاضرب المريضة الثانية وهي ثلثه في
 المريضة الاولى وهي اثنان تبلغ ستة وثلاثين **الرجوع**
 وعندها اريد **الرجوع** اذا جتمع الاولاد وكان للجد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله واشكره على نعمه والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه

وقد فكّر كثير من طلاب العلم لا يمتثلون لأمر التفصيل وإن اجتهدوا ولا يمتثلون أمر تركه وإن استعملوا الأمر أخطأوا طريقه وتركوا أثره ويحل من أخطأ الطريق ضل فلا ينال المقصود فأردت أن أبين طريق التعلم على سبيل الاختصار عما رأيت في الكتابات سمعت من تلاميذ أولي العلم والهدى الموفقين المعجزين فأبين المقصود في فصول شتى **الفصل الأول** في ما يمتد العلم وفصل العلم أنه **أن يكون المراد من طلب العلم** فريضة على كل مسلم مسلمة والمراد من العلم علم الحال أي العلم المحتاج إليه الحال الموصول بالانفع في الحال كما يقال **افضل العلم** علم الحال وافضل العمل حفظ الحال في فرض على الطالب ما يصلح حاله وشرف العلم لا يخفى على أحد إذا العلم هو المحقق بالاثبات لأن جميع المحقق هو العلم لا يشترط الاثبات وسائر الحيوانات كالشجاعة والقوة والشقة وغير ما يوجبها من الفضل آدمي على الملائكة وأمرهم بالسجود له وإيقاعها بالوسيلة إلى السعادة في الآخرة أن وقع العمل على مقتضاها فالعلم الذي يفرض على المكلف تقديسه كسب تحصيله وخبر عليه أن لم يحصل والذي يكون الاستياج به في الأحيان وفي سبيل الكفاية إذا قام به البعض سقط

والاجتهاد والأحكام والأحوال وأقسام العقدين وضمان الجارية بسبب العقد والعقار وأقسام طرق الخلف كاستقام بمراته **الفصل الثاني** في إلهاد الأولاد بنبوتهم منزلة الأبائهم طالع النبوة فيجب إلهاد الأولاد بالنبوة فيجب إلهادهم في خلف بنت ابن دني بنت بنت بنت الأبي الثقات في بنتي النبي الثالث وإن كنتم وأنتم بنسب الأولاد النبوة وأولاد الأبي النبوة للذكر على خط المائتين ونقل الشيخ أنه إلهاد النبوة بنسبهم بالسوية وإظهار المفضل العاصم وقال الحسن والمشير جابن آدمي يعتبر أولاد أولادنا نسف للذكر نصف الأنثى فإنه كانا يتعرب باسم ويتعرب الأنثى بأبها لا سهم إلهاد عتيقة دالا هذا أشهر فتوحك رواية تمت الرب له

وحيث قرئته في كتاب **اندام للمؤرخ جابر** **الفصل الثالث** في إلهاد الأولاد بالنبوة **الفصل الرابع** في إلهاد الأولاد بالنبوة

هذا العلم هو العلم الذي يفرض على المكلف تقديسه كسب تحصيله وخبر عليه أن لم يحصل والذي يكون الاستياج به في الأحيان وفي سبيل الكفاية إذا قام به البعض سقط

هذا العلم هو العلم الذي يفرض على المكلف تقديسه كسب تحصيله وخبر عليه أن لم يحصل والذي يكون الاستياج به في الأحيان وفي سبيل الكفاية إذا قام به البعض سقط

هذا العلم هو العلم الذي يفرض على المكلف تقديسه كسب تحصيله وخبر عليه أن لم يحصل والذي يكون الاستياج به في الأحيان وفي سبيل الكفاية إذا قام به البعض سقط

يطلبون احسن ما يسمعون ويقولون احسن ما يظنون وورث
شخص لا يمان بحفظ كل يوم شيئا من العلم ما يسير وعقرب يصير
كثيرا والعلم كثر منقران لا يضيع الطالب له الاوقات
والساعات ويقتصر اللسان في الخوارق **قال** القليل طوبى فلا تقصوه
عناكم والنهار مضي فلا تكرروا بانامكم وسفران ليعتم الشيوخ
وليس تفيد منهم ولا يقر كل ما قال بل يفتن ما حصل في القول ولا يفتن
ولا يطلب العلم من على المشاق والموت في طلب العلم والتمسك فذم
الاطموس لان في طلب العلم فانه لا يمان من التعلق بالاستاذ والشركاء وغيرهم
بغاية عنهم **وقيل** العلم عز لا اول فيه لا يدرك الا بذكر لا غير فيه
الفصل في انواع العلم روي حديث في هذا الباب **من**
سعد بن عبد الله قال سمعت النبي في تعليمه ابيته سعد بن
باقر ثلث اشياء اولا ان يعينه في شيا به او توعد في الراسين
او يبتلاه بخدمته السلطان **ثانيا** كان طالب العلم اودع كان علمه
الضعف والتعلم لا يسر وقوله اذكر ومن الودع ان يحترق في الشيع
وكثرة النوم وكثرة الكلام في ما لا ينفع وان يحترق في اكل طعام السوق
انه امكن لان طعام السوق اقرب من العليسة والخنايت والبعوض
ذكر سعد بن علي واقرب من الغفلة لان البصار والقوة يقع عليه
فتنوه من **ثالثا** لا يمان في اذنه بذلك فيذهب بركته **ثانيا**
ان يحترق في الغيبة وعن جماعة الكثر في ان يكسر الكلام
يسر محرر لا يضيع اوقا ذكر ومن الودع ان يكتب من اهل الغيبة
والخطيل فان الجاورة مؤثرة لا عمارة وان يكسر مستحق القيل

العلم

فخرج

العلم

مستحق

يطلبون احسن ما يسمعون ويقولون احسن ما يظنون وورث
شخص لا يمان بحفظ كل يوم شيئا من العلم ما يسير وعقرب يصير
كثيرا والعلم كثر منقران لا يضيع الطالب له الاوقات
والساعات ويقتصر اللسان في الخوارق **قال** القليل طوبى فلا تقصوه
عناكم والنهار مضي فلا تكرروا بانامكم وسفران ليعتم الشيوخ
وليس تفيد منهم ولا يقر كل ما قال بل يفتن ما حصل في القول ولا يفتن
ولا يطلب العلم من على المشاق والموت في طلب العلم والتمسك فذم
الاطموس لان في طلب العلم فانه لا يمان من التعلق بالاستاذ والشركاء وغيرهم
بغاية عنهم **وقيل** العلم عز لا اول فيه لا يدرك الا بذكر لا غير فيه
الفصل في انواع العلم روي حديث في هذا الباب **من**
سعد بن عبد الله قال سمعت النبي في تعليمه ابيته سعد بن
باقر ثلث اشياء اولا ان يعينه في شيا به او توعد في الراسين
او يبتلاه بخدمته السلطان **ثانيا** كان طالب العلم اودع كان علمه
الضعف والتعلم لا يسر وقوله اذكر ومن الودع ان يحترق في الشيع
وكثرة النوم وكثرة الكلام في ما لا ينفع وان يحترق في اكل طعام السوق
انه امكن لان طعام السوق اقرب من العليسة والخنايت والبعوض
ذكر سعد بن علي واقرب من الغفلة لان البصار والقوة يقع عليه
فتنوه من **ثالثا** لا يمان في اذنه بذلك فيذهب بركته **ثانيا**
ان يحترق في الغيبة وعن جماعة الكثر في ان يكسر الكلام
يسر محرر لا يضيع اوقا ذكر ومن الودع ان يكتب من اهل الغيبة
والخطيل فان الجاورة مؤثرة لا عمارة وان يكسر مستحق القيل

في حال التكرار والمطالعة ويكون مستجاب التبرع عليه
ويستعمل دعوة الخيرة كجزء من دعوة المظلوم ويطلب المساعدة
الاستعداد في الصالحين فينبغي لطالب العلم ان لا يشهدوا بغير
الادب والسنة فان من تفاون بالادب حرم السن ومن
تفاون بالسنة حرم الفرائض ومن تفاون بالفرائض حرم الادب
وقال بعضهم **هذا حديث** **عن رسول الله صلى الله عليه وسلم** ان
ان يكسر الصلوة ويصلي صلوة الخائض فان ذلك عون على
التقصير والعلم وينبغي ان يستحب دفتر احد كل حال
ليطالع **وقيل** من يكن الدفتر في كفه لم يثبت الحكم في قلبه
وينبغي ان يكون في الدفتر ياض ويستحب الخيرة لكتابتها
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعل ابن اب رخير فقرر له قلم العلم
الحكم على محبة محبة **الفصل** **عشر** في ما يجب الحفظ وما
يورت النسيان واقرى اسباب الحفظ الجهد والمطالعة في
تقليل النسيان وصلوة الليل بالمخضع والخشوع وقراءة القرآن
من اسباب الحفظ **وقيل** ليس شيء ازيد لحفظ من قراءة القرآن
لا سيما في الكرسي وقراءة القرآن قسط **الفضل** **قال عليه السلام**
اعمال ائمتي قراءة القرآن نظرا وكثرة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
والسواك وشرب العسل واكل الكزبرة والشكر واكل اقل
عشرين ذبذبة حراء في كل يوم هو يقي يورت الحفظ ويقي من
من الاعمراض والاسقام وكل ما يقلل البهيم والوطبات يزيد
في الحفظ وكل ما يزيد في البهيم يورت النسيان واما ما يورث
النسيان فالمعاصير وكثرة الهموم والاعتراف في امور الدنيا

هذا الحديث
في حال التكرار
ويستعمل دعوة
الاستعداد في
الادب والسنة
وقال بعضهم
ان يكسر الصلوة
التقصير والعلم
ليطالع وقيل
وينبغي ان يكون
كما قال النبي
الحكم على محبة
يورت النسيان
تقليل النسيان
من اسباب الحفظ
لا سيما في الكرسي
اعمال ائمتي
والسواك وشرب
عشرين ذبذبة
من الاعمراض
في الحفظ وكل
النسيان فالمعاصير

هذا الحديث
في حال التكرار
ويستعمل دعوة
الاستعداد في
الادب والسنة
وقال بعضهم
ان يكسر الصلوة
التقصير والعلم
ليطالع وقيل
وينبغي ان يكون
كما قال النبي
الحكم على محبة
يورت النسيان
تقليل النسيان
من اسباب الحفظ
لا سيما في الكرسي
اعمال ائمتي
والسواك وشرب
عشرين ذبذبة
من الاعمراض
في الحفظ وكل
النسيان فالمعاصير

قال عليه السلام
هذا الحديث
في حال التكرار
ويستعمل دعوة
الاستعداد في
الادب والسنة
وقال بعضهم
ان يكسر الصلوة
التقصير والعلم
ليطالع وقيل
وينبغي ان يكون
كما قال النبي
الحكم على محبة
يورت النسيان
تقليل النسيان
من اسباب الحفظ
لا سيما في الكرسي
اعمال ائمتي
والسواك وشرب
عشرين ذبذبة
من الاعمراض
في الحفظ وكل
النسيان فالمعاصير







